بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية السودان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

أثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية

دراسة ميدانية علي البنك الإسلامي السوداني " فرع شندي "

وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية " فرع شندي "

بحث تكميلي مقدم لنيل درجـــة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحثة /

سلمي عبد القادر البرهان عبد الرحمن

إشراف الدكتور/

مهند جعفر حسن حبيب

1437 هـ ــ 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاستهلال

ٱهۡدِنَاٱللهٱلصِّرَٰطَ لخ لم لى لي □□ □□ □□ □□ □□ □□ □□ نم نى

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية : ٤٦

الإهداء

إلى التي غرست في قلبي الصبر والعطاء ومن تحت قدميها جنات الخلد والرحمة فهذه أمنيتك مصحوبة بصفاء دعواتك أترجمها لك لعلها تنال رضاك

أمي الحبيبة

في فمي نغماً أردده مدى الدهر وفي روحي مناجاة ورمزاً للوفاء الأبدي إلى ذلك النيل الذي اجتاح كل السدود لكي يصب بداخلي إلى رمز الفداء والتضحية الذي علمني معنى الثبات في أصعب المواقف ومعنى الصبر على الشدائد .

والدي العزيز

إليك أهدي ثمرة جهدي

زوجي العزيز

الذين أناروا لي طريق حياتي وكانوا شموعاً تحترق من أجلي

أخي وأخواتي وأهلي وعشيرتي

بقايا مداد هي قليل من غزارة علمكم وجزالة فقهكم وغرة جهدكم.

زملائي وزميلاتي

وإلى كل من علمني حرفاً تنحني قامتي أمامكم إجلالا وتقديرا إليكم جميعا أهدي بحثي عله يكون نقطه في محيط العلم الشاسع.

الباحثة

الشكر و التقدير

الشكر أجزله لله فاطر السماوات والأرض ممهد لي الطريق ومسهل لي ما أصبو إليه القائل في كتابه العزيز (ولئن شكرتم لأزيدنكم)

تتقدم الباحثة بالشكر من بعد الله سبحانه وتعالي

لجامعة شندي متمثلة في كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي الفرصة لنيل الدرجة العلمية والشكر للدكتور : مهند جعفر حسن حبيب الذي رعى البحث منذ أن كان فكرة إلي أن صار واقعا ملموساً ولم يبخل بفكره وجهده ووقته فكان خير معين والشكر أيضاً موصول إلي الدكتورة آمنة بابكر حسين (خالتي) والشكر موصول لأسرة مكتبة جامعة شندى المركزية وأسرة مكتبة جامعة الخرطوم و أسرة مكتبة جامعة السودان وأسرة مكتبة جامعة النيلين وإلي كل من تعاون معي وأسهم في تسهيل مهمتي وساعدني في إخراج وطباعة هذا البحث ولم يسع المجال لذكرهم والحمد والشكر لله من قبل ومن وبعد وآخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين.

الباحثة

المستخلص

تناولت هذه الدراسة اثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية دراسة حالة (البنك الإسلامي السوداني– فرع شندي) و(بنك الادخار والتنمية الاجتماعية – فرع شندي).

تمثلت مشكلة الدراسة في أن إثبات السياسات المحاسبية لا ينعكس بصورة واضحة على التقارير المالية لذلك قد تحدث ظروف تجعل المنشأة تعدل عن السياسات المطبقة إلي سياسات آخري تتلاءم مع الظروف المحيطة وهذا العدول يترتب عليه آثار علي التقارير المالية .

تنبع أهمية الدراسة في قلة البحوث والدراسات التي تناولت السياسات المحاسبية وبذلك يمكن اعتبارها مساهمة في إثراء المكتبة العربية بدراسات حول السياسات المحاسبية كما أوضحت الدراسة نتائج وتوصيات ستؤدي إلي ترقية الأداء في البنوك السودانية .

تنص الدراسة علي ثلاثة فرضيات تم اختبار صحتها واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي ومنهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS) لإدخال بيانات الدراسة ثم استخدام النسب المئوية والانحراف المعياري واختبار كآي تربيع لإجابات مجتمع الدراسة وثم جمع بيانات الدراسة بواسطة استبانه .

وتوصلت الدراسة إلي العديد من النتائج أهمها :

- تؤثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية إيجاباً .
- السياسات المحاسبية تؤثر علي مستخدمي القوائم المالية .
- الإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر علي القرارات الاستثمارية .

كما توصلت الدراسة إلي العديد من التوصيات أهمها :

- يجب الاهتمام بالسياسات المحاسبية لأنها تؤثر علي التقارير المالية .
- ضرورة الاهتمام بالسياسات المحاسبية لتأثيرها علي مستخدمي القوائم المالية .
- يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية لأنها تؤثر علي القرارات الاستثمارية .

Abstract

This study deals with the impact of accounting policies on financial reports: case study of the Sudanese Islamic bank and saving and social development bank – shendi branches.

The problem of the study was depicted in the fact that accounting policies are not constant. The firm may shift from the applied policies to other ones that suit its surrounding condition. This shift has impacts on financial reports.

The importance of the study was shown in the shortage if research and studies that tackles accounting policies. It can be considered as a contribution to enrich the Arabic library with studies about accounting policies. It also showed the result and recommendations which head to the promotion of performance in Sudanese banks.

Three hypotheses were formulated and tested.

The study adopted the historical method , inductive method case study approach and the descriptive a analysis method using the statistical package of social sciences (spss) to process the date of the study the percentage , standard deviation and quai square to analyze and test answer of the sample . data of the study was collected by a questionnaire .

The study attained many results, the most important of which are:

- Accounting policies affected financial reports positively.
- Accounting policies affected financial statements' users.
- Transparency in accounting policies affected investment decisions.

The study recommended many recommendation, the most important of which are :

- Accounting policies should be taken care of because they affect financial reports.
- Accounting policies should be taken care of because they affected financial statement's users.
- Accounting policies should be revealed because they affect investment decisions.

قائمة الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
قائمة الموضوعات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال	ي
قائمة الملاحق	ل
المقدمة :	
أولاً : الإطار المنهجي للدراسة	2
ثانياً: الدراسات السابقة	6
الفصل الأول : نشأة وتطور علم المحاسبة	
المبحث الأول : المحاسبة نشأتها وتعريفاتها	15
المبحث الثاني : السياسات والمبادئ المحاسبية	27
الفصل الثاني : الإطار النظري للتقارير المالية	
المبحث الأول : مفهوم التقارير المالية	43
المبحث الثاني : أنواع التقارير المالية	51
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة	69
المبحث الثاني: تحليل بيانات الدراسة و اختبار الفرضيات	76

الخـــاتمة :	
أولاً : النتائج	122
ثانياً : التوصيات	123
قائمة المصادر والمراجع	124
الملاحق	i

قـــــائمة الجــداول

رقم الجدول	عنوان الجــدول	رقم الصفحة
(1/2/2)	نموذج لقائمة المركز المالي " الميزانية العمومية "	59
(2/2/2)	نموذج لقائمة الدخل	62
(3/2/2)	نموذج لقائمة التدفقات النقدية	65
(4/2/2)	نموذج لقائمة الأرباح المحتجزة	67
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	79
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	80
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	81
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	82
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	83
(6/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي	84
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	85
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	86
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	87
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	88
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	89
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	90
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	91
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	92
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	93
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	94
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر	95
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر	96
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	97
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	98
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	99
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	100

(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	101
(24/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر	102
(25/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون	103
(26/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون	104
(27/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولي	105
(28/2/3)	نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى	107
(29/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	108
(30/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	110
(31/2/3)	نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	112
(32/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	114
(33/2/3)	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	116
(34/2/3)	نتائج مربع كاى لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	118
(35/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	119

رقم الشكل	عنوان الشـكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	79
(2/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	80
(3/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	81
(4/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمي الوظيفي	82
(5/2/3)	الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	83
(6/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي	84
(7/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	85
(8/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	86
(9/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	87
(10/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	88
(11/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة	89
(12/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة	90
(13/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة	91
(14/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة	92
(15/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة	93
(16/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر	94
(17/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر	95
(18/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر	96
(19/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر	97
(20/2/3)	لشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر	98
(21/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر	99
(22/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر	100
(23/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر	101

(24/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر	102
(25/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون	103
(26/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون	104
(27/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي	109
(28/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية	114
(29/2/3)	الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة	120

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	خطاب تحكيم الإستبانة	i
2	الإستبانة	ii
3	محكمو الإستبانة	vii

المقدمة وتشتمل علي :

أولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولا: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد :

لقد كشفت الدراسات التاريخية أن المحاسبة كانت موجودة منذ أكثر من ستة آلاف سنه قبل الميلاد حيث أثبتت الدراسات المحاسبية أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية ترجع إلي عهد الأشوريون في حوالي عام 3500 قبل الميلاد . وذلك حيث حرص ملوكهم علي تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية وأحجار كريمة .

فالمحاسبة علم يشتمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد والتي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها. ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول علي هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة.

السياسات المحاسبية هي التعبير عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية في المنشأة ، حيث تشتمل ، حيث تشتمل السياسة المحاسبية المبادئ والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات التي تتخذها إدارة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية ، وعليه فان السياسات المحاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى ومن وقت لآخر .

مشكلة الدراسة :

بالرغم من إتباع بعض المؤسسات لسياسة محاسبية ثابتة إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة علي التقارير المالية لذلك قد تحدث ظروف تجعل المنشأة تعدل عن السياسات المطبقة إلي سياسات أخري تتلاءم مع الظروف المحيطة وهذا العدول يترتب عليه اثر علي التقارير المالية وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

هل تؤثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية ؟

وتتفرع منه الأسئلة التالية :

ما هو أثر السياسات المحاسبية علي مستخدمي القوائم المالية؟

هل يؤثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية علي القرارات الاستثمارية ؟

أهمية الدراسة :

أولاً : الأهمية العلمية :

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية السياسات المحاسبية التي تساعد علي توضيح العلاقة ومدلولات الأرقام الواردة بالقوائم المالية للمنشأة ، وتساعد في اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة سواء علي مستوي المنشأة أو المجتمع مما يؤدي إلي التوصل لقوائم مالية ذات بيانات عادلة تخدم أصحاب المصالح دون تضليل وأيضا عدم تفضيل مصالح معينة علي فئة أخري ، فان تحديد السياسات المحاسبية للمنشأة يعد أمراً ضرورياً حيث أن مقارنة البيانات الواردة بالقوائم المالية ضرورية للحكم علي مدي كفاءة المنشأة .

ثانياً : الأهمية العملية :

تنبع أهمية البحث العلمية مما ستتوصل إليه الدراسة من نتائج وتوصيات ومقترحات تساعد المسئولين، والاسترشاد بها وتبين قدرات تحقيق المزيد من التحسين وتطوير لأعمال المحاسبة لمواكبة التغيرات المتلاحقة في هذا العصر ولتزويد المكتبة العربية بمزيد من الدراسات حول السياسات المحاسبية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلي تحقيق الآتي :

1. توضيح أثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية .
2. تفعيل دور السياسات المحاسبية في المنشآت .
3. تعزيز دور السياسات المحاسبية في تقييم موجودات المنشآت .

فرضيات الدراسة :

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية :

1. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والتقارير المالية .
2. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية ومستخدمي القوائم المالية .
3. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية والقرارات الاستثمارية.

منهجية الدراسة :

إعتمدت الدراسة علي مناهج متعددة منها :

1. المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة وتبويبها زمنياً.
2. المنهج الاستقرائي وذلك لصياغة مشكلة الدراسة .
3. المنهج الاستنباطي وذلك لصياغة فروض الدراسة .
4. المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي الذي يقوم علي تجميع المادة العلمية تجميعاً كمياً ثم يعكس نتائج الدراسة في صورة رياضية .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : ولاية نهر النيل محلية شندي (البنك الإسلامي السوداني وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية) .

الحدود الزمانية : 2016م .

مجتمع وعينة الدراسة :

مجتمع الدراسة : يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين في البنك الإسلامي" فرع شندي " وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية " فرع شندي " .

عينة الدراسة : أخذت عينة عشوائية من العاملين محل الدراسة .

مصادر جمع البيانات :

المصادر الأولية : تتمثل في أداة الدراسة " الاستبانة " حيث تم توزيع عدد (50) استبانة وتم إرجاع عدد (50) استبانة وكانت الاستبانة الصالحة عدد (50) .

المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والدراسات ذات العلاقة بموضوع البحث، شبكة المعلومات (الانترنت).

هيكل الدراسة :

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، وتشتمل المقدمة علي الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة.

أما الفصل الأول فيتضمن نشأة وتطور علم المحاسبة ويحتوي علي المبحث الأول المحاسبة ونشأتها وتعريفاتها و المبحث الثاني السياسات والمبادئ المحاسبية ، أما الفصل الثاني و يتضمن الإطار النظري للتقارير المالية ويحتوي علي المبحث الأول مفهوم التقارير المالية والمبحث الثاني أنواع التقارير المالية ، أما الفصل الثالث فيتضمن الدراسة الميدانية ويحتوي علي المبحث الأول نبذة تعريفية عن البنوك محل الدراسة و المبحث الثاني تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات، وختم بخاتمة إشتملت علي النتائج والتوصيات.

ثانياً:الدراسات السابقة

تستعرض الباحثة بعضاً من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث :

(1) دراسة ميادة (2007م) [1]

تناولت الدراسة اثر اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية علي تحديد الوعاء الضريبي للمنشآت السودانية .

تمثلت مشكلة الدراسة في أن اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية التي تصدرها منشآت الأعمال تؤدي إلي تباين نتائج أعمال المنشأة خلال السنوات المتعاقبة مما يصعب من عملية المقارنة بين القوائم المالية للمنشأة الواحدة أو للمنشاة المختلفة بالإضافة تأثيره علي صافي الربح علي أساسة يتم منه اخذ الضرائب المستحقة علي المنشآت وأيضا علي تقويم الأداء، وهدفت الدراسة إلي التعريف بأهمية تحديد الطرق والسياسات المحاسبية التي علي ضوئها يتم إعداد القوائم المالية والتعرف علي المعوقات التي تواجه السلطات الضريبية نتيجة لاختلاف الطرق والسياسات المحاسبية التي تعد القوائم المالية، و اعتمدت الدراسة علي عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة البحث وصياغة فرضيات البحث، والمنهج الاستقرائي في تتبع الإطار النظري واختبار فرضيات البحث وبنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها: تؤثر الطرق والسياسات المحاسبية البديلة علي الوعاء الضريبي للمنشات، وحرية الإدارة في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية يؤدي إلي تأثيره علي نتائج أعمال المنشات لتغليب مصلحة الإدارة و توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها تلتزم المنشات عند اختيارها للطرق والسياسات المحاسبية بالقيود والاعتبارات التي يجب الاسترشاد بها عن الوضع السياسات المحاسبية، والطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في المنشاة تؤثر في المصالح الذاتية لإدارتها وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ينبغي علي ديوان الضرائب أن يتسم المرونة وذلك من خلال استخدامه لطرق وسياسات محاسبية تتماشي مع طبيعة أنشطة المكلفين، وضرورة قيام مجلس تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة بتنظيم الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في المنشات بما يتناسب مع نشاطها والحالة الاقتصادية السائدة.

([1]) ميادة إبراهيم محمود محمد ، اثر اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية علي تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال للمنشآت التجارية ، دراسة ميدانية علي ديوان الضرائب "الخرطوم" ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، 2007م) .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت علي اثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية بينما هذه الدراسة ركزت علي اثر اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية علي تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال في المنشات التجارية.

(2) دراسة ساتي (2007م) [1]

تناولت الدراسة اثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية المنشورة بالتطبيق علي الشركة السودانية للاتصالات المحدودة سوداتل، وتمثلت مشكلة الدراسة في تقويم فعالية نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المراجع الخارجي، والكيفية التي يتم بها الحصول علي كافة الأدلة والبراهين التي تمكنه من إجراء الفحص المبدئي لنظم الرقابة الداخلية لتقرير إمكانية الاعتماد علية عند إبداء المراجع لرأيه الفني عن مدي صدق وعدالة التقارير المالية المنشورة، وهدفت الدراسة إلي بيان دور نظام الرقابة الداخلية في جودة المعلومات المحاسبية والتعرف علي أثره علي إعداد القوائم المالية المنشورة وفي عملية ترشيد القرارات، واعتمدت الدراسة علي عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض، والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة، وبنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها نظام الرقابة الداخلية الفعال يؤدي إلي جودة التقارير المالية المنشورة ، والتقارير المالية المنشورة تمثل مصدراً أساسياً للمعلومات وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلي زيادة حجم الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي، وتعتبر المعلومات المحاسبية مصدراً رئيسياً لعملية اتخاذ القرارات الرشيدة، وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها:ضرورة زيادة كمية الاختبارات التي يقوم بها المراجع الخارجي في حالة ضعف نظام الرقابة الداخلية، وضرورة التطبيق العملي لنظام الرقابة الداخلية حتى يؤدي إلي جودة المعلومات المحاسبية .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت علي اثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية بينما هذه الدراسة ركزت علي اثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية المنشورة.

---

[1] ساتي عثمان ساتي محمد ، اثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية المنشورة ، دراسة ميدانية علي الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل) ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م) .

(3) دراسة نازك (2008) [1]

تناولت الدراسة اثر المعلومات المحاسبية علي تحسين الإفصاح في التقارير المالية من خلال مدي التزام الشركات في إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها بالتطبيق علي الشركة السودانية للاتصالات المحدودة سوداتل، و تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مراعاة المؤسسات للمبادئ والافتراضات الأساسية التي يجب إتباعها عند إعداد القوائم والتقارير المالية وعدم مراعاة الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي، وان استخدام المنشاة لسياسات محاسبية متباينة يؤدي إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية، كما أن تطبيق معيار الإفصاح الدولي يؤدي إلي شفافية ومصداقية القوائم المالية، حيث أن تطبيق معيار الإفصاح الدولي علي المعلومات المحاسبية يساعد مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات الرشيدة، وهدفت الدراسة إلي بيان اثر المعلومات المحاسبية علي تحسين الإفصاح في التقارير المالية من خلال مدي التزام الشركات في إعداد القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، اعتمدت الدراسة علي عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي والاستقرائي في إطار جمع المعلومات والبيانات وتحليلها من واقع المصادر الثانوية والأولية، وبنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها أن عرض القوائم المالية وفقا لمعيار الإفصاح يؤدي إلي إنتاج معلومات تمتاز بالموثوقية والجودة من قبل مستخدمي القوائم المالية وإن التقارير المالية التي يتم إعدادها دون مراعاة للمبادئ والافتراضات المحاسبية تؤدي إلي أنتاج معلومات مضلله لأصحاب الشأن، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها :التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح عن جميع المعلومات المحاسبية ينتج عنه قوائم مالية ذات مصداقية وموثوقية وإن عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية ينتج عنه قوائم مضلله وقد خرجت الدراسة بعدة توصيات منها وضع التشريعات والقواعد المرتبطة بمعيار الإفصاح المحاسبية بوضع الحوافز للشركات التي تلتزم بالإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية وتأهيل وتدريب الكادر المحاسبي وتكوين لجان رقابية منهم للتأكد من مدي تطبيق معيار الإفصاح في التقارير المالية .

---

[1] نازك محمد وقيع الله ، اثر خصائص المعلومات المحاسبية علي تحسين الإفصاح في التقارير المالية ، دراسة ميدانية علي الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل) ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008) .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت علي اثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية بينما هذه الدراسة ركزت علي اثر خصائص المعلومات المحاسبية علي تحسين الإفصاح في التقارير المالية.

(4) دراسة عمر(2010) [1]

تناولت الدراسة قياس مدي تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي وتمثلت مشكلة الدراسة في ، ما مدلول الإفصاح المحاسبي؟ ، هل تتساوي المعايير المحاسبة الدولية الثلاثة (المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" المتعلق بعرض القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم "2" المتعلق بالمخزون، المعيار المحاسبي الدولي رقم "16" المتعلق بالمعدات والممتلكات والمصانع) في أهميتها النسبية للإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة العامة؟ ، هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في المعلومات القوائم المالية حسب الاختلاف في رأس المال وفقا لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" المتعلق بعرض القوائم المالية ؟ وهدفت الدراسة إلي قياس مدي تحقيق الإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، والتعرف علي مدي أهمية قيمة رأس المال في تحديد مدي التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة بتطبيق المعايير الدولية الثلاثة(المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" والمعيار المحاسبي الأول الدولي رقم "2" والمعيار المحاسبي الدولي رقم "16")، أيضاً اعتمدت الدراسة علي عدد من المناهج منها المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، كما بنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها لا تتساوي المعايير المحاسبية الدولية الثلاثة(المعيار المحاسبي الدولي "1" المتعلق بعرض القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي رقم "2" المتعلق بالمخزون ، المعيار المحاسبي"16" المتعلق بالمعدات والممتلكات والمصانع) في أهميتها النسبية للإفصاح في الشركات الصناعية المساهمة العامة مجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية لطبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل

[1] عمر محمد مسلم الحواتمه ، قياس مدي تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي ، دراسة ميدانية علي سوق عمان المالي ، (عمان : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، ماجستير ،غير منشورة ، 2010م) .

الصادرة عن المنشات الصناعية حسب الاختلاف في رأس المال وفقا لقواعد الإفصاح المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" عند مستوي دلاله (0.05)، خرجت الدراسة بعدة توصيات منها الاهتمام بالإفصاح عن التطبيق عن والتطبيق لكل بند من البنود التالية الأصول غير الملموسة، جملة المطلوبات طويلة الأجل، الأصول والالتزامات الضريبية، الالتزامات غير المتداولة المنتجة للفائدة، الحسابات النظامية، فروقات إعادة التقييم للاستثمارات المحتفظ بها، حقوق الأقلية، عدد الأسهم الصادرة، مطابقة لعدد الأسهم غير المسددة، الحقوق والافضليات والقيود الخاصة، أسهم المنشاة التي تعتبر جزء من متطلبات المعيار المحاسبي الدولي الأولي والمرتبطة ببنود قائمة المركز المالي .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت علي اثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية بينما هذه الدراسة ركزت علي قياس مدي تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي .

(5) دراسة محمد (2010م) [1]

تناولت الدراسة اثر التغير في السياسات المحاسبية علي عدالة وصدق القوائم المالية بالتطبيق علي شركة شل المحدودة (سوداتل) ، تمثلت مشكلة الدراسة في انه بالرغم من إتباع شركة شل لسياسات محاسبية ثابتة إلا أن ذلك لم ينعكس بصورة واضحة علي القوائم المالية لذلك قد تحدث ظروف تجعل المنشأة تعدل عن السياسات المطبقة إلي سياسات آخري تتلاءم مع الظروف المحيطة وهذا العدول يترتب عليه اثر علي القوائم المالية وتمت صياغتها في الأسئلة التالية : ما الأثر المترتب علي تغير سياسة حساب قسط الإهلاك للأصول الثابتة علي قيمة هذه الأصول وعدالة القوائم المالية ؟ ، كيف يؤثر تغير طرق تقويم المخزون السلعي علي عدالة وصدق القوائم المالية ؟ ، وتكتسب الدراسة أهميتها من آن التغيير في السياسات المحاسبية بصورة واضحة يؤثر علي عدالة وصدق القوائم المالية، التأكد من أن العدول عن السياسات المحاسبية علي مصداقية وعدالة القوائم المالية وعلي مستخدمي القوائم المالية، التأكد من أن العدول عن السياسات المحاسبية المستخدمة لا يتم

[1] محمد يونس عبد السلام احطيبة ، اثر التغير في السياسات المحاسبية علي عدالة وصدق القوائم المالية ، دراسة ميدانية علي شركة شل المحدودة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2010م) .

ألا بعد التأكد من مبررات وفوائد التغيير، واعتمت الدراسة علي عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي لتحديد طبيعية المشكلة والمنهج والاستقرائي لاختبار فرضيات الدراسة، بنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها: يوجد تأثير دال إحصائياً للتغيير في السياسات المحاسبية علي صدق وعدالة القوائم المالية، يوجد تأثير دال إحصائياً للتغيير في السياسات المحاسبية علي ثقة مستخدمي القوائم المالية، توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها الثبات في إتباع السياسات المحاسبية في شركة شل المحدودة جعل قوائمها المالية عادلة وصادقة، إتباع سياسة محاسبية ثابتة يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة وسهلة الفهم لمستخدميها وتسهل القيام بعملية المراجعة ، وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها العمل علي إتباع سياسة تتلاءم مع الظروف المحيطة بالشركة ،ضرورة إقامة دورات تدريبية وتأهيليه للعاملين في الإدارة المالية عن الاستخدام الصحيح للسياسات المحاسبية .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت علي اثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية بينما هذه الدراسة ركزت علي اثر التغير في السياسات المحاسبية علي عدالة وصدق القوائم المالية.

(6) دراسة منال(2011م) [1]

تناولت الدراسة تأثيرات السياسة المحاسبية علي قيمة المنشأة بالتطبيق علي شركة عزة للنقل الجوي، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن إدارة الشركات تواجه صعوبة في الاختيار بين البدائل المحاسبية المختلفة للسياسة المحاسبية التي تناسب ظروف المنشاة والتي يمكن أن تؤثر علي قيمتها .

تنبع أهمية هذه الدراسة في اختيار وتطبيق أفضل السياسات المحاسبية المتاحة للمؤسسة لعرض ووضعها المالي ونتائج العمليات بصورة صحيحة في ضوء مقتضيات الحال، وهدفت الدراسة إلي إخضاع عناصر التقارير المالية(اثر المعلومات الجيدة، تكلفة الاقتراض، تكلفة الآثار السياسية، الآثار النقدية المباشرة، أسعار الأوراق المالية للقياس العلمي) واكتشاف التغيير في السياسات المحاسبية وثارة علي قيمة المنشأة ومعرفة مدي قدرة الإدارة في تشغيل مواردها المالية ،اعتمدت الدراسة علي عدد من المناهج منها المنهج

[1] منال إبراهيم الشكري احمد ، اثر السياسات المحاسبية علي قيمة المنشأة ، دراسة ميدانية علي شركة عزة للنقل الجوي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م) .

التاريخي لتتبع الدراسات والبحوث السابقة والمتعلقة بموضوع الدراسة والمنهج الاستنباطي لتحديد حقيقة مشكلة البحث ، بنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات أهمها : تؤثر السياسة المحاسبية علي قيمة المنشأة ، الإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر علي القرارات الاستثمارية ، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها إن السياسة المحاسبية لها تأثير علي التدفقات النقدية وعلي قيمة المنشأة ، تؤثر السياسة المحاسبية علي المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، وخرجت الدراسة بعدة توصيات منها ضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبية عند تطبيق السياسات المحاسبية ، يجب علي إدارة المنشاة اختيار السياسات المحاسبية التي تتلاءم مع ظروف المنشأة .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في آن الدراسة الحالية ركزت علي اثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية بينما هذه الدراسة ركزت علي اثر السياسات المحاسبية علي قيمة المنشأة .

(7) دراسة الصادق (2012) [1]

تناولت الدراسة حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة بالتطبيق علي سوق الخرطوم للأوراق المالية، تمثلت مشكلة الدراسة في انه مع تعدد الطرق والسياسات المحاسبية ومع عدم وجود معايير للمفاضلة بينها ووجود حرية الإدارة في الاختيار من بينها فان الإدارة قد تختار السياسات المحاسبية التي تحقق الأهداف الخاصة بها حتى ولو كانت علي حساب مصلحة المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة ، وهدفت الدراسة إلي تحليل ودراسة المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات وتوضيح دورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ، وتحديد آليات حوكمة الشركات وبرازها في الحد من الآثار السلبية الناتجة من للتلاعب بالسياسات المحاسبية البديلة بالإضافة إلي معرفة مداخل اختيار السياسات المحاسبية البديلة ودورها في تفسير سلوك الشركات في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة واعتمدت الدراسة علي عدد من المناهج منها المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار مدي صحة الفرضيات ، و بنيت الدراسة علي عدد من الفرضيات

([1]) الصادق محمد سالم ، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ، دراسة ميدانية علي سوق الأوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2012م)

أهمها: الالتزام بمعايير حوكمة الشركات يؤثر في اختيار السياسات المحاسبية البديلة ، التزام الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات يؤثر في عملية اختيارها من بين السياسات المحاسبية البديلة ، وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها وجود اثر ايجابي لمعايير حوكمة الشركات في اختيار السياسات البديلة ، تقوم آليات حوكمة الشركات بدور فاعل في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ، خرجت الدراسة بعدد من التوصيات منها ضرورة تحقيق التوازن في مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة عند الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ، الاسترشاد بآراء الخبراء والمستشارين الماليين عند الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة .

تلاحظ الباحثة أن الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة الحالية ركزت علي اثر السياسات المحاسبة علي التقارير بينما هذه الدراسة ركزت علي حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة .

الفصل الأول

نشأة وتطور علم المحاسبة ويشتمل علي المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : المحاسبة نشأتها وتعريفاتها

المبحث الثاني : السياسات والمبادئ المحاسبية

المبحث الأول

المحاسبة نشأتها وتعريفها

تمهيد :

المحاسبة لها دور هام ومؤثر في تكوين رؤوس الأموال وتوزيعها بعد استثمارها عن طريق المعلومات المالية بكافة أنواعها لاتخاذ قرارات مالية سليمة بالإضافة إلي الرقابة الفعالة المستمرة داخلية كانت أم خارجية مع تحديد مدي الأداء المالي والاقتصادي للاقتصاد الفردي والدولي والعالمي. ومع ظهور تكنولوجيا المعلومات تمكنت كثير من الشركات من الاستمرار الاقتصادي لها مع نموه أيضا في ظل منافسة قوية خاصة ما تضمنه (اتفاقية الجات) من وحدة المنافسة والغزو الاقتصادي للدول الأقل تقدما واقتصادا في الأعوام القادمة .

مما يستدعي ذلك – حتما – وجود طائفة من المحاسبين المؤهلين تأهيلا دوليا بادوار جديدة غير تقليدية فهناك حاجة ملحة إلي تصميم سليم لنظم المعلومات وتجميع وتحليل البيانات الاقتصادية إنتاجاً وتسعيراً وتسويقاً وتوزيعا بالإضافة إلي تنسيق البيانات المالية الداخلية والخارجية للوحدة الاقتصادية. علما انه ستزيد الأعباء علي المراجع الخارجي لتزيد ثقة المستثمرين بالمجهود الذي يقوم به .[1]

لقد نشأت المحاسبة وتطورت كبقية العلوم الاقتصادية والاجتماعية، تلبية لأشكال وحاجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي حيث كانت متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك الأول لمناقشة ووضع إطار نظري لأهداف ومبادئ العمل المحاسبي حتى يتلاءم مع الواقع الاقتصادي المتغير، في مجال النشأة أيضاً اهتم الإنسان منذ القدم بتدوين ماله وما عليه وبدا يحتفظ بسجلات محاسبية نظرا لفوائدها العديدة علي الرغم من أن هذه السجلات لم تكن تمثل النظام المحاسبي الذي نعرفه اليوم ومع ذلك فإنها كانت تفي بالغرض .[2]

ومن هذا نلاحظ أن ظهر المحاسبة بدا فجر التاريخ، وأخذت تتطور وفق التطورات التجارية، في حينما ظهر أول كتاب في المحاسبة علي يد عالم رياضيات ايطالي يدعي

([1]) أبو الفتوح علي فضالة ، المحاسبة الدولية ، (ب م : ب ن ، 1996) ، ص7 .

([2]) رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي، (عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص9 .

(لوقا باتشيلو) عام (1494م) وضع فيه أساس المحاسبة العلمية، وبين انه علم له قواعده ومبادئه وبين طريقة تسجيل العمليات التجارية وتصنيفها وتلخيصها واستخراج نتائجها وبيان المركز لمالي للمشروع واخذ علم المحاسبة بعد ذلك يتطور بشكل سريع حيث كتب العالم الانجليزي (هيو ولد كاسل) في عام (1543م) كتابا آخر في مسك الدفاتر. وفي عام 1581م أسس أول معهد للمحاسبة في مدينة البندقية بإيطالية[1]. إن المتتبع للنتائج المدونة للحضارات القديمة يحد أن المحاسبة قديمة قدم هذه الحضارات، وقد نقل لنا القرآن الكريم قصة سيدنا يوسف عليه السلام مع فرعون مصر. وبالإضافة لذلك كانت إدارات مخازن المعابد وبيوتات ثروة الفرعون تخزن الحبوب للناس أيضاً مما دفع مصريين إلي تطوير محاسبة تفصيلية ونظام شامل لتسجيل العلاقات مع الغير والذي أصبح أكثر سهولة باختراعهم ورق البردي وقد ثبت أن الفراعنة والإغريق كانوا يحتفظون بسجلات محاسبية تطورت عبر الحقب التاريخية المختلفة لتفي بالحاجة في كل عصر إلا أنها لم تكن وفق أسس ومبادئ علمية موحدة، بل كانت تسير وفق أسس متعارف عليها بين ممارس المهنة في كل فترة وفي حدود المنطقة التي يعملون بها.[2] وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، نتج عن الثورة الصناعية تطور كبير في الحياة الاقتصادية ونمو المشروعات التجارية وظهور شركات الأشخاص بقصد الحصول علي الأموال الكافية للمشروعات التجارية والصناعية وترتب علي نمو الصناعة وكثرة الاختراعات التي تلت الصناعة وحتى عصرنا الحاضر وظهور الشركات العملاقة من صناعية وتجارية ومالية فتطورت المحاسبة نظرياً وعملياً لمسايرة التطورات الاقتصادية الكبير التي شقت طريقها فتعددت فروع المحاسبة ووسائلها وأساليبها وطرقها أغنت النظرية المحاسبية بالمفاهيم والفروض والمبادئ الجديد وتكاملت المحاسبة كعلم له مضامينه وأصوله الخاصة وهذا يمكن القول أن : المحاسبة بدأت منذ قرون بعيدة كفن يتطلب إتقانه ممارسة وتدريباً مستمراً لمن يرغب مزاولته واحترافه ثم تطورت إلي علم له قواعده ومفاهيمه وفروضه ومبادئه.[3]

---

[1] خالد أمين عبد الله وحمزة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة وطرقها ،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر ،2001م) ، ص ص3-4.

[2] عبد الماجد عبد الله حسن، مبادئ المحاسبة المالية ،(أم درمان : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر،2000م) ، ص ص 3-4.

[3] جبريل كحالة وآخرون ، المحاسبة المالية ، (عمان: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 1997م) ، ص ص،18، 19.

أولاً : مفهوم المحاسبة:

لقد وردت كلمة حساب في القران الكريم لتعبر عن مواضع متنوعة فتارة تعبر عن قياس أعمال العباد مثل ﴿وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَىٰ بِنَا حَاسِبِينَ﴾ الأنبياء: ٤٧

وتارة أخرى لتعبر عن القيم المادية والمعنوية ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ البقرة: ٢١٢

ومن ذلك يبدو أن الإسلام سبق ما يدعيه علماء العصر الحديث أنهم أئمة علم المحاسبة. وعلي الرغم من التاريخ العريق لعلم المحاسبة فإن الجدل لا زال قائماً حول تعريف شامل لكافة جوانب المحاسبة، فقد ظلت حتى وقت قريب تعرف بأنها المبادئ المتعلقة بتسجيل وتبويب وتلخيص البيانات واستخراج نتائج أعمال المنشأة وتصوير المركز المالي لها. [1]

نتناول فيما يلي بعض التعريفات:

لقد تم تعريف المحاسبة ابتداء بأنها هي(ما يقوم به المحاسب بعمله) ولكن هذا المفهوم أو التعريف البسيط تطور لاحقاً لتعرف المحاسبة بأنها هي(ما يجب أن يقوم المحاسب بعمله) ومن هذا التعريف الأخير أي أن المحاسبة هي ما يجب أن يقوم به المحاسب برز التعريف الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والذي يقول بأن المحاسبة هي(صنعة أو مهارة التسجيل والتبويب وتلخيص البيانات الخاصة بالعمليات المالية والأحداث في جزء منها علي الأقل، ومن ثم ترجمة هذه النتائج للجهات المختصة).[2]

المحاسبة من حيث طبيعتها تعرف بأنها علماً اجتماعياً نما وتطور عبر التاريخ معتمداً علي فروع المعرفة الأخرى فاخذ منها أكثر مما أعطاها.[3]

كذلك عرفت المحاسبة بأنها نشاط خدمي يقوم علي التسجيل تبويباً وتلخيصاً وتحليلاً للعمليات والفعاليات الاقتصادية ذات القيم المالية سواء التاريخية أو التنبؤية استناداً لي فروض ومبادئ محاسبية لتزويد المستخدمين أصحاب المصالح بقوائم مالية ذات عرض عام إضافة إلي معلومات خاصة لمستخدمين معنيين.[4]

---

[1] عبد الماجد عبد الله، مرجع سابق ، ص ص 8 -9.

[2] محمد الأمين تاج الأصفياء ، نظرية المحاسبة ، (السودان: دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر ،2011م)، ص4.

[3] محمد عطية مطر وآخرون ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ،1996م) ، ص 17.

[4] رضوان حلوه حنان، مرجع سابق، ص206.

تعتبر المحاسبة أحد أنظمة المعلومات الفرعية داخل الوحدة الاقتصادية والذي يتميز بمجموعة من الأهداف يسعي إلي تحقيقها للوفاء باحتياجات مجموعة معينة من مستخدمي المعلومات سواء داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها.[1]

كما عرفت المحاسبة هي ذلك العلم الذي يتضمن دراسة المبادئ والأسس والمفاهيم التي يستند إليها في معالجة العمليات ذات القيم المالية في السجلات المحاسبية وذلك بتدوينها وتصنيفها ثم استخراج النتائج مع ما يؤديها من تفسير.[2]

كما تم تعريفها بأنها علم يشمل مجموعة القواعد والمبادئ والأسس للعمليات التجارية من حيث تسجيلها في دفتر اليومية وتصنيفها في دفتر الأستاذ و تلخيصها في كشف ميزان المراجعة واستخراج نتائجها في قوائم الحسابات الختامية وبيان المركز المالي للمشروع فيكشف الميزانية العمومية.[3]

كما تم تعريفها بأنها نظام يختص بتحليل وتسجيل وتبويب ثم تلخيص وتفسير العمليات المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية وذلك بقصد تحديد نتيجة أعمال هذه الوحدة عن فترة مالية معينة وتحديد مركزها المالي في نهاية الفترة . [4]

كذلك المحاسبة علم يشتمل علي مجموعة من القواعد والمبادئ والأسس والنظريات التي تستخدم في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية من واقع مستندات مؤيدة لها وذلك بهدف التعريف في نهاية الفترة المالية علي نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة ومعرفة مركزها المالي .[5]

كما تم تعريفها بأنها الوسيلة التي تساعد في اتخاذ القرارات عم طريق التسجيل والتبويب والتلخيص والتقرير عن العمليات المالية للمشروع وتفسير آثارها علي كيان المشروع.[6]

([1]) محمد محمود عبد ربه، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ،2000م) ، ص7.

([2])نعيم دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م) ، ص4.

([3]) خالد أمين عبد الله وحمزة بشير أبو عاصي ،أساسيات المحاسبة وطرقها ، مرجع سابق ، ص4.

([4]) محمد عطية مطر ، المحاسبة المالية ، (عمان :دار حنين فلاح ،2000م) ، ص20.

([5]) عبد الناصر إبراهيم ، أصول المحاسبة المالية ، (القاهرة : ب ن ، 1995م)، ص3.

([6]) جيمس كاشين وجويل ليرنر، أصول المحاسبة ، (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1998م)، ص1.

ثانياً : فروع علم المحاسبة :

كان للثورة للصناعية والتقدم التكنولوجي الهائل وكبر أحجام المشروعات الاقتصادية الدور البالغ في ظهور العديد من فروع علم المحاسبة. وتتمثل فروع المحاسبة فيما يلي: [1]

المحاسبة العامة :

كل دولة لديها قانون يمنح بمقتضاه ترخيص مهنه المحاسبة ومن يحصل علي هذا الترخيص يطلق عليه(محاسب قانوني عام CPA) ومن البديهي أنه لا يسمح لأي فرد بممارسة هذه المهن إلا إذا كان مؤهلا لها تعليماً وتدريباً يحمل ترخيص بمزاولتها وتختلف المؤهلات المطلوبة لمزاولة المهنة من دولة لأخرى وفي كل الأحوال يجب أن يكون المحاسب حاصلا علي درجة البكالوريوس في المحاسبة وفي معظم الدول لا تمنح الترخيص إلا بعد اجتياز الاختبار الذي يعقد بمعرفة نقابة المحاسبين وغالبا يعقد هذا الاختبار كل ستة شهور ويتضمن أسئلة في مجالات النظرية المحاسبية والقواعد والأساليب المحاسبية وكيفية تطبيقها والمراجعة ثم قانون الشركات .[2]

المحاسبة الخاصة :

لا تختلف مجالات الأنشطة التي يمارسها المحاسب اختلافا كبيرا ففي قطاع الأعمال يعمل المحاسب في الشركات الزراعية والصناعية أو التجارية وفي القطاع الحكومي يعمل المحاسب بصفة أساسية في وزارة المالية وجميع الأجهزة والمصالح التابعة لها مثل مصلحة الضرائب والجمارك ويمتد نشاط المصالح ليشمل جميع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى بمستوياتها الإدارية المختلفة فضلا عن ذلك يمارسها المحاسب دورا هاما التنظيمات الاجتماعية التي لا تستهدف تحقيق الربح وغالباً وما يطلق علي المحاسب الخاص الإداري.[3]

أيضا من فروع المحاسبة :

المحاسبة المالية:

([1]) كمال الدين مصطفي الدهراوي وعبد الله عبد العظيم جلال ، المحاسبة كنظام للمعلومات ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ،2013) ، ص30 .

([2]) وصفي عبد الفتاح ، مبادئ المحاسبة المالية ، (ب م : ب ن ، 1999م) ، ص25.

([3])المرجع السابق ،ص27 .

تعد المحاسبة المالية نقطة الانطلاق في علم المحاسبة وتعتبر أقدم فروع المحاسبة إذ تهتم بتحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية التي تتم في المشروع خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنه وذلك بهدف التوصل في نهاية تلك الفترة إلي نتيجة أعمال المشروع ومما حققه المشروع من ربح أو خسارة .[1]

المحاسبة الإدارية :

تلعب المحاسبة الإدارية دورا بارزا في توفير المعلومات اللازمة للإدارة لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ، فهي تعطي معلومات تفصيلية لإدارة المنشاة في الوقت الذي تريده الإدارة لاتخاذ القرارات اللازمة ، ويمكن أن تكون المعلومات مالية أو غير مالية ، ولا تخضع للقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما . وتعتمد المحاسبة الإدارية في تقديمها للمعلومات علي الخبراء في مجالات المحاسبة والتسويق والتمويل والإدارة والإنتاج وغيرها. ولا يتم عادة تدقيق هذه المعلومات المقدمة للإدارة من إيه جهة خارجية محايدة.

وتجدر الإشارة إلي أن المحاسبة الإدارية تساعد المدراء وغيرهم من المسئولين بداخل المنشأة علي اتخاذ قرارات عديدة تقع ضمن مجالات التخطيط طويل الأجل والتنظيم و التوجيه وتوزيع الموارد وتقييم الانجاز والرقابة .[2]

المحاسبة الحكومية :

هي احد فروع المحاسبة العامة وتستخدم لدي الحكومات للقيام بالمحاسبة علي الموارد واستخدامات الدولة.وتقترن المحاسبة الحكومية بالموازنة العامة للدولة وفي هذه الحالة يكون الصرف علي أبواب وبنود الموازنة طبقا لما تم تقديره في الموازنة العامة للدولة.

تم تعريف المحاسبة الحكومية بأنها فرع من فروع النظام المحاسبي العام تقوم علي مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والفنية الخاصة بتحديد وتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي ، بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية علي إيرادات الدولة ونفقاتها والمساعدة في اتخاذ في اتخاذ القرار وإعداد قوائم مالية تبين نتائج الوحدات الإدارية الحكومية والمركز النقدي للدولة في نهاية السنة المالية .[3]

محاسبة التكاليف :

---

[1] خالد أمين وآخرون ، أصول المحاسبة ، (عمان : مركز الكتاب الأردني ،1990م) ، ص8 .

[2] احمد حسن ظاهر ، المحاسبة الإدارية، (عمان : دار وائل للطباعة والنشر ، 2002م) ، ص3.

[3] عبد الرازق قاسم الشحادة وآخرون ، المحاسبة الحكومية ، (عمان : زمزم للطباعة والنشر ، 2011م) ، ص19.

هي احد حقول المحاسبة القائمة علي مجموعة من المبادئ والقواعد العلمية التي يهدف تطبيقها إلي تتبع وتسجيل وتصنيف وتلخيص وعرض وتفسير بيانات المواد والعمل وتكاليف التصنيع غير المباشرة الخاصة بالسلعة أو الخدمة .

لذلك نجد أن محاسبة التكاليف تمكننا من إيجاد تكلفة وحدة النشاط سواء كانت سلعة أو خدمة أو قسم أو طريقة ... الخ . فهي توفر معلومات مالية تساعد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة كما تساعد في إعداد القوائم المالية .[1]

المحاسبة القومية :

هي فرع من فروع المحاسبة الذي يهتم بقياس وتحليلي وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط القومي بطريقة منظمة ومنطقية بحيث يمكن تقييم نتائج هذا النشاط علي فترات دورية وبحيث يمكن توفير البيانات التحليلية اللازمة لانجاز القرارات ، وترشيد السياسات القومية .[2]

المحاسبة الضريبية :

تعني المحاسبة الضريبية بإعادة تحليل وعرض بيانات ومعلومات القوائم المالية وفقا لأحكام القوانين الضريبية بهدف تحديد الربح الخاضع للضريبة ، كذلك يبحث هذا الفرع المحاسبي في تحليل نواحي الخلاف بين المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والقوانين والأحكام الضريبية من اجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها وعلي محاسب الضرائب أن يلم الماما كافيا بالقوانين الضريبية وبجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين ورصد آثارها علي الأساليب المحاسبية لقياس الربح الدوري .[3]

كذلك من فروع المحاسبة :

المراجعة :

تهدف للتحقق من دقة المعلومات المحاسبية وخاصة الناتجة عن المحاسبة المالية .

النظم المحاسبية :

هي أحد مجالات المحاسبة التي تختص بتصميم النظام المحاسبي والإشراف عليه .[4]

([1]) عبد الحليم كراجة ، محاسبة التكاليف ، (ب م : دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1998م) ، ص8 .

([2]) حامد طلبه محمد أبو هيبة ، أصول المحاسبة القومية ، (عمان : زمزم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011م) ، ص 16 .

([3]) جبريل كحالة وآخرون ،مرجع سابق ، ص33.

([4]) سيد عطا الله السيد ، المفاهيم المحاسبية الحديثة ، (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص24.

المحاسبة الالكترونية :

تطورت المحاسبة في جميع مجالاتها حين ظهرت بعض الأمور والبنود المحاسبية التي تحتاج إلي سرعة في عمليات في عمليات تخزينها وتحليلها واتخاذ القرارات مثل عمليات البيع عن طريق الانترنت واستخدام النظام المحاسبي في تسجيل القيود اليومية وترحليها وفي عمليه الجرد وغير من العمليات ، وبالتالي فان عدم توفر أو استخدام الحاسوب في معالجة العمليات المحاسبية قد يؤدي إلي ظهور مشاكل تتعلق بالأخطاء وعدم الموثوقية وعدم ثبات المعلومات المحاسبية و ملاءمتها وقابليتها للمقارنة لاتخاذ القرارات المختلفة .[1]

ويمكن توضيح الفرق بين البيئتين كما يلي :[2]

أ-مفهوم بيئة نظم المعلومات المحاسبية اليدوية :

هي البيئة التقليدية التي يتم فيها استخدام الأسلوب اليدوي لمعالجة البيانات في جميع أو معظم العمليات الخاصة بالنظام .

ب- مفهوم بيئة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية :

هي البيئة التي يتم فيها استخدام الحاسب الالكتروني لمعالجة البيانات، سواء في مرحلة الإدخال ، أو مرحلة التشغيل ، أو مرحلة المخرجات .

وعليه فان استخدام جهاز أو أكثر من أجهزة الحاسب الالكتروني – لأي نوع أو حجم – في معالجة البيانات المالية ، وسواء كانت هذه الأجهزة ملك للشركة أو ملك لأطراف خارجية ، تجعل نظام المعلومات المحاسبي للشركة نظام معلومات محاسبي الكتروني . وتحتاج الشركات اليوم إلي أنظمة آلية لمعالجة بيانات شكل إلي، لذا دعت الحاجة لاستخدام أدوات متعددة توفر كافة السبل لتحقيق تلك الاحتياجات والجدير بالذكر بان جميع النظم الالكترونية .[3]

تتكون من أجزاء رئيسية وهي :[4]

- البيانات والمعلومات
- إجراءات وشروط العمل

([1]) الراشد وائل إبراهيم ، أهمية المعلومات المحاسبية ومدي كفايتها لخدمة قرارات الاستثمارات في الأوراق المالية ، (الكويت : المجلة العربية للمحاسبة ،1999م) ، ص58.

([2]) .(WWW.socpa.org. sa)

([3]) منصور العجيمي ، قياس كفاءة وفعالية النظم المحاسبية في شركات النفط ، (عمان : ب ن ، 2011م) ، ص31.

([4]) محمد عبد الفتاح الصحن وسمير كامل ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2011م)، 67.

– البرنامج المطور لمعالجة البيانات

– البنية التحتية للتكنولوجيا (الحاسبات الشخصية والرئيسية والشبكات والبرامج والنظم التي تديرها) . كما تحتاج إلي مستويات من المستخدمين لإدارتها وتشغيلها ومراقبتها .

فالمحاسبة كغيرها من العلوم محكومة بنظام خاص بها ، يتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية: المدخلات والمعالجة والمخرجات. وكأي نظام آخر تحكمه عدة سياسات وإجراءات صارمة لا يجوز تجاوزها لأي سبب كان وبغض النظر عن حوسبة النظام من عدمه، فمع تطور العلوم بشكل عام ومع التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، اتجهت كافه العلوم إلي مواكبه هذا التطور والمحاسبة كغيرها من العلوم اتجهت نحو تبني هذا التطور، بل كانت أكثر من العلوم إفادة من هذا التطور، وقد أصبح من النادر إيجاد نظام محاسبي يدوي خاصة في المنظمات الكبيرة والمتوسطة .[1]

أهمية استخدام الحاسوب في إدارة نظم المعلومات المحاسبية :

إن انتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلي معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة علي تنفيذ هذه الخطط وصولاً لتحقيق أهداف المنشاة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية وخزنها للاستفادة منها وقت الحاجة واستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة الإنتاجية في المنشاة .

إن مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم علي التشغيل الالكتروني للبيانات لن تتلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعني انه في كل الأحوال لابد من وجود مجموعة مستنديه، ومجموعة دفترية ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخري، ومع ذلك فان استخدام الحاسب الالكتروني يؤثر علي شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى. إن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلي تغيير في الأنشطة حيث يمكن تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة . حيث قد يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب يتم برمجة كل الحاسبات أوتوماتيكيا، أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات ، هذا بالإضافة إلي وجود المخرجات التي تتيح عند الحاجة كما يمكن توزيع المخرجات إلي

([1]) السيد هشام عبد الحي ، مراجعة تكنولوجيا المعلومات ، (الإسكندرية : بيت الخبراء لاستشارات الكمبيوتر ، 2006م) ، ص142.

أشخاص عن طريق شبكة المعلومات المحلية والمترابطة من خلال عدة أجهزة حواسب صغير مترابطة ، كما يجب أن تكون تكنولوجيا المعلومات متوافقة ومتناسقة مع مكونات نظام المعلومات المحاسبية، وتؤتمت العمليات التشغيلية فيها . وعند اختيار المكونات المادية والبرمجية اللازمة لأنظمة المحاسبة، يجب عند تحليل التكلفة والنفقة تكون تكلفة معدات وبرمجيات النظام المحاسبي اقل من المنفعة عند استخدام النظام ، وكذلك يجب علي أعضاء الرقابة والتدقيق لنظام المعلومات المحاسبي أن يكونوا علي اطلاع ومعرفة بأنظمة المعلومات المحاسبية والبرمجيات الداعمة والمعدات المستخدمة لان عملية التدقيق ستتم باستخدام الحاسوب، وان يكون فريق التدقيق علي اطلاع علي أسس الأتمتة والرقابة الأوتوماتيكية، وأيضا له اثر علي عمل المحاسبين في المستقبل يتلخص في أساليب عمل المحاسبين وأساليب تسجيل البيانات والأنظمة الجديدة والشبكات، وأساليب التدقيق التي يستخدمونها في المستقبل والمنظور.[1]

ثالثاً :علاقة المحاسبة بالعلوم بالأخرى:

علاقة المحاسبة بالإدارة :

يعتبر علم الإدارة من أوثق العلوم صلة بعلم المحاسبة. فإذا كانت الإدارة تهتم بنشاط الأفراد والهيئات المختلفة وتقوم بترجمة هذا النشاط في شكل خطط وتقوم بتوجيه وتنظيم هذا النشاط وتحقيق الرقابة علي تنفيذ هذه الخطط فإنها تحتاج إلي وسيلة تتأكد منها من تنفيذ الخطط التي تم إعدادها مقدما بل وتحتاج أيضاً إلي البيانات والمعلومات التي سوف تقوم علي أساسها بإعداد هذه الخطط وتصميمها والتي يتطلب فيها الدقة والموضوعية . وبالطبع فان المحاسبة هي التي تقوم بتوفير هذه البيانات والمعلومات التي تساعد الإدارة علي تخطيط الأنشطة المختلفة داخل المشروع وتحقيق الرقابة وبالتالي فان المحاسبة هي بمثابة وسيلة إنذار مبكر لإدارة المشروع تقوم بكشف مواطن الضعف والقصور في المكان والوقت المناسب .[2]

([1]) حارث حسن عبد الرازق ، مدي استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة ، (عمان : رسالة ماجستير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ،1993م) ، ص ص 102- 103.

[2]إسماعيل حمد عصر ، أصول المحاسبة المالية ، (القاهرة : ب ن ، 2009م)، ص ص48-47.

علاقة المحاسبة بالاقتصاد :

يهدف الاقتصاد كعلم إلي تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتي تتصف بالندرة، ويحدد الاقتصاد أفضل السبل لتحقيق هذا الاستقلال الأمثل للموارد، سواء كانت في مجال تخصيص الموارد علي أوجه الاستخدام أو في مجال إدارة هذه الموارد بعد تخصيصها أو في مجال توزيع الناتج من استقلال هذه الموارد. ويظهر ارتباط المحاسبة بالاقتصاد في ناحيتين، الناحية الأولي أن المحاسبة تتبني كثيرا من المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية وتستخدم العديد من أدوات التحليل الاقتصادي في بناء نموذج القياس المحاسبي، أما الناحية الثانية التي توضح الأداء الفعلي للمبادئ والمعايير الاقتصادية في التطبيق العملي، ومن هذا الارتباط تتضح ضرورة وأهمية الارتباط بين المحاسبة والاقتصاد.[1]

علاقة المحاسبة بالعلوم الهندسية :

ترتبط المحاسبة خاصة في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية بالعلوم الهندسية أن محاسبة التكاليف تهتم بتحقيق الرقابة علي عناصر التكاليف، وليس من الممكن تحقيق الرقابة علي عنصر تكلفة الخامات دون الإلمام بعملية هندسة المنتج وهندسة العمليات الصناعية.

علاقة المحاسبة بالإحصاء :

يشبه عمل المحاسب عمل الإحصائي من حيث جمع المعلومات وتسجيلها وتبويبها وتحليلها واستخراج نتائجها وعرضها ومقارنتها مع سنوات أخري .

ويلجا المحاسبون إلي أساليب إحصائية لمعرفة السجلات وخاصة إذا كانت البيانات كمية ومالية ومن هنا نلاحظ العلاقة بين المحاسبة والإحصاء.[2]

علاقة المحاسبة بمحاسبة التكاليف :

إن الصلة بين المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف وثيقة جداً، ولقد تفرعت محاسبة التكاليف عن المحاسبة المالية .[3]

---

[1] احمد محمد نور ، مبادئ المحاسبة المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009م) ،ص ص 32- 33 .

[2] خالد أمين عبد الله وحمزة بشير أبو عاصي ، أساسيات المحاسبة وطرقها ، مرجع سابق ، ص6 .

[3] طلال عبد الحسن حمزة الكسار ومحمود جلال احمد البياتي ، محاسبة التكاليف (قياس تخطيط رقابه) ، (ب م : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010م) ، ص19.

علاقة المحاسبة بالقانون :

ترتبط ارتباطا وثيقا بالقانون من نواحي متعددة ، فمن ناحية نجد أن القانون قد يتدخل لينظم عملية مسك الدفاتر والاحتفاظ بالنظام المحاسبي، ففي مصر حدد قانون الدفاتر التجارية رقم 88 لسنه 1953م بعض الدفاتر والمستندات التي تلتزم المشروعات بالاحتفاظ بها وقد ازداد تأثير القانون علي المحاسبة بصدور النظام المحاسبي الموحد لشركات القطاع العام (فيما عدا البنوك وشركات التامين) الذي حدد أسس القياس المحاسبي وقواعد الاتصال والعرض المحاسبي، ومن ناحية أخري فان المحاسبة ترتبط بالقانون لأنها توفر المعلومات التي توضح مدي الالتزام بالقوانين المختلفة التي تلتزم المشروعات بتطبيقها. ومن هذا الارتباط بين المحاسبة والقانون يتضح مدي أهمية إلمام دارس المحاسبة بالقانون حتى لا يقع في أي مخالفات قانونية .[1]

مما سبق تري الباحثة إن المحاسبة هي علم مر بعدة مراحل إلي أن وصل إلي مرحلة العلوم الحديثة كغيرة من العلوم الأخرى وتطورت المحاسبة في جميع مجالاتها وقد كانت من أكثر العلوم إفادة من هذا التطور.

([1]) احمد ممد نور، مرجع سابق ، ص 34.

المبحث الثاني

السياسات والمبادئ المحاسبية

تمهيد :

السياسات المحاسبية هي التعبير عن أسلوب العمل الممكن تطبيقه بغرض التعبير عن الأحداث المالية في المنشأة، حيث تشمل السياسة المحاسبية المبادئ والأسس والمصطلحات والقواعد والإجراءات التي تتخذها إدارة المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية، وعليه فان السياسات المحاسبية قد تختلف من منشأة لأخرى ومن وقت لأخر .

تكمن أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية حتى يستطيع المستخدم لمخرجات النظام المحاسبي أن يتعرف علي المركز المالي ونتائج الأعمال بصورة سليمة، لذلك نجد أن معظم التشريعات المحاسبية لا تكتفي بالمطالبة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة بل تطالب أيضا بضرورة الإفصاح عن أي تغيير يحدث في هذه السياسات وأثره علي القوائم المالية للمنشاة .

أولاً : تعريف السياسات المحاسبية :

هي تلك السياسات المحاسبية التي تستخدم كمرشد وموجه لتوضيح كيفية تطبيق الإجراءات المحاسبية للحصول علي المعلومات المحاسبية كهدف عام للنظام المحاسبي .[1]

وهي المبادئ والأسس والقواعد والممارسات التي تقوم المنشأة بتطبيقها عند إعداد وتقديم البيانات المالية .[2]

السياسات المحاسبية وتغييرها :

إن الشركات بحاجه إلي أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية عند تثبيت الصفات وإعداد الكشوفات المالية. إن هذه الاختيارات، وكما هي مفروضة إلزاماً من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، تمثل ما يسمي بالسياسات المحاسبية للمنشأة فلكل منشأة سياستها المحاسبية في اختيارها من بين ما هو متاح لها ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموما . وكان تعريف مجلس المبادئ المحاسبية APB من خلال راية المرقم 22 الإفصاح عن السياسات المحاسبية وفي الفقرة، هو الأتي :

---

[1] سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية ، (عمان : دار الراية للنشر ، 2009م) ، ص105.

[2] محمد الأمين تاج الأصفياء ، مرجع سابق ، ص 166.

إن السياسات المحاسبية لوحدة الإبلاغ هي المبادئ المحاسبية الخاصة بها، والطرق لتطبيق هذه المبادئ التي يحكم عليها من قبل إدارة الكيان المحاسبي بأنها الأكثر ملائمة في ظل الظروف السائدة مما يؤدي بها أن تعرض بإنصاف الموقف المالي والتغييرات في الموقف المالي ونتائج العمليات وبالتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما واستناداً إلي ذلك فقد تم اختيارها لأغراض إعداد الكشوفات المالية .

كما وان الشركات تقوم أيضاً بتغيير المبادئ المحاسبية والتقديرات المحاسبية كجزء من سياساتها المحاسبية. إن الاعتقاد السائد هو أن المنشات تقوم بالتغيرات المحاسبية لإخفاء مشاكل ما في أداءها فيفسر الأدب المحاسبي التغيرات في المبادئ والتقديرات المحاسبية في ضوء ورغبة الإدارة بتحقيق أهداف محددة مثل تمهيد الدخل أو تخفيض كلفة الوكالة المصاحبة لخرق شروط (عهد) الدين فمن المرجع بشكل كبير أن تقوم الشركات بتخفيض قساوه هذه القيود أو الشروط من خلال القيام بتغييرات محاسبية ملائمة وفي الحقيقة هناك دراستان قامتا بتحليل التغييرات المحاسبية :

أ- دراسة للشركات الناجحة والشركات غير الناجحة الفاشلة .

ب- دراسة للشركات التي تواجه أو تتعامل مع المتغيرات الحاصلة في تقييم السندات وتوفر هاتين الدراستين عن دليل يتوافق مع التأكيد القائل بأنه يمكن للإداريين تعديل الدخل من خلال التغيرات المحاسبية الحكيمة . [1]

ولقد حاول مشرعو المحاسبة تغيير حرية أو قدرة الإدارة في استخدامها للتغيرات المحاسبية لزيادة أو تخفيض صافي الدخل فمنذ العام 1970م اشترط الرأي 20 لمجلس المبادئ المحاسبية وجوب المحاسبة عن التغيرات المحاسبية في ظل اعتبارها تغير يولد تأثير تراكمي مما يعني بان المجلس يطلب الإبلاغ في الكشوفات المالية المقارنة عن الأثر التراكمي للتغير في صافي دخل الفترة التي حدث فيها التغيير وكذلك الإفصاح في شكل ملاحظات هامشية عن تأثير تبني المبدأ المحاسبي الجديد علي الدخل قبل الدخل الاعتيادي وأيضاً قبل صافي الدخل(وعلي مبلغ السهم الواحد ذي العلاقة) عن فترة التغيير، وبنفس الشكل، فان النشرة المحاسبية رقم 177 لهيئة الأوراق المالية تطلب بان يتم إجراء التغييرات المحاسبية من خلال استخدام الطرق المحاسبية الأكثر تفضيلا، وباستخدام الأحكام التجارية

[1] وليد ناجي الحيالي ويوسف الاسدي ، نظرية المحاسبة ، (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2008م) ، ص ص 92- 93.

المعقولة (أي الأعراف والتقاليد التجارية) عند الاختيار . وفي حين أن كلا الإصدارين يعملان كآلية ميكانيكية رقابية إلا أنهما لا يلغيان من قدرة الإدارة علي زيادة أو تخفيض الدخل من خلال التغييرات المحاسبية، فيدعي(Levitt Arthar) بان الشركات العامة قد استخدمت من ستة ممارسات (تطبيقات) محاسبية عند التعامل مع دخل الشركة :[1]

1. المبالغة في استخدام التغيرات المحاسبية كوسيلة لإعادة هيكلها لأرقام في كشف الميزانية بغرض إعادة ترتيب الأوضاع في هذا الكشف .
2. تصنيف جزء من قيمة الشركة التي تم حيازتها علي انه يعود إلي أي جزء من البحث والتطوير قيد الانجاز مما يمكن في شطب المبلغ علي انه مصروف حدث في فترة واحدة كنقيض لرسمته وإطفاءه علي عدد من الفترات .
3. خلق مطلوبات كبيرة لمواجه مصاريف مستقبلية(ثبتت كجزء من المحاسبة عن الحيازة) لحماية الدخول المستقبلية .
4. استخدام افتراضات غير واقعية لتقدير المطلوبات مثل تلك المتعلقة بفقرات مردودات المبيعات وخسائر الإقراض وكلف الضمان وبالتالي فان الأرقام المبالغ فيها يمكن أن تعكس بهدف تحسين الدخل في الفترة الملاحظة .
5. ارتقاب مقتصد للأخطاء في سجلات الشركة وتبرير الفشل في تصحيح الأخطاء من خلال الترجيح بالأهمية النسبية .
6. الاعتراف بالإيراد قبل إكمال عملية الدخل .

ويمكن تحديد القواعد والأسس التالية بشان التغيرات في السياسات المحاسبية وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم "8".

أولاً : اختيار السياسات المحاسبية :

كما سبق بيانه تعتبر السياسات المحاسبية تلك المبادئ والأسس حيث تبين تلك الإرشادات ما إذا كانت إلزامية أم لا، فالإرشادات التي تشكل جزء أساسي من معايير المحاسبة الدولية تعتبر إلزامية، أما الإرشادات التي لا تشكل جزء أساسي من المعايير فلا تعتبر إلزامية .

([1]) أحمد رياحي بلكوي ، تعريب رياض العبد الله ، نظرية محاسبية ، (عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009م) ، ص ص 112-111

2-حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي أو تفسير للتطبيق:

في هذه الحالة علي الإدارة أن تستخدم أحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية تؤدي إلي معلومات توصف بأنها :

أ-ملائمة لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

ب-موثوقة، وذلك من حيث أن البيانات المالية :

- تمثل الوضع المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية بصدق .
- تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات والأحداث والظروف الأخرى وطبيعة هذه المعاملات وليس مجرد الشكل القانوني .
- حيادية (خالية من التميز)
- حكيمة .
- كاملة من كافة جوانبها الهامة .

ويمكن للإدارة أن تطبق سياسة محاسبية من أحداث الإصدارات الصادرة من هيئة مهنية تصدر معايير محاسبية وتستخدم إطار مماثل عند إصدارها لمعايير. وإذا تم حدوث تعديل في هذا الإصدار واختارت المنشاة تغيير سياستها المحاسبية فان هذا التغيير يعامل ويفصح عنه كتغيير طوعي في السياسات المحاسبية.[1]

ثانياً : ثبات السياسات المحاسبية :

تقوم المنشأة باختيار وتطبيق سياستها المحاسبية بثبات وذلك بالنسبة للمعاملات المتماثلة والأحداث والظروف الأخرى ما لم يشترط أي معيار أو تفسير يسمح بتبويب البنود وفقا لسياسات مختلفة تكون مناسبة. وإذا ما سمح أو تطلب هذا المعيار أو التفسير مثل هذا التبويب يتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة وتطبيقها بثبات علي كل مجموعة.

ثالثاً : متى يسمح للمنشاة بالتغيير في السياسات المحاسبية :

يجب أن يكون مستخدمو القوائم المالية قادرين علي مقارنه القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة والتعرف علي اتجاهات موقفها المالي وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية، ومن ثم يكون من الضروري تطبيق نفس السياسات المحاسبية في هذه الفترات الزمنية المختلفة ما لم يستوفي التغيير في السياسات المحاسبية الاشتراطات والأسس التالية:

---

[1] www.acc4arab.com.

أ- إذا طلب أي معيار أو تفسير إجراء هذا التغيير .

ب-أو إذا كان مثل هذا التغيير بفضي إلي قوائم مالية تقدم معلومات موثوق بها وأكثر ملائمة عن تأثير المعاملات والأحداث الأخرى علي المركز المالي أو الأداء المالي أو التدفقات النقدية للمنشأة .

رابعاً : مالا يعتبر تغييرا في السياسات المحاسبية :

لا يعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم "8" ما يلي تغييراً في السياسات المحاسبية:

أ-تطبيق سياسة محاسبية لمعاملات أو أحداث أو ظروف أخري تختلف في جوهرها عن تلك المعاملات السابقة .

ب-تطبيق سياسة محاسبية جديدة علي معاملات أو أحداث أو ظروف أخري لم تحدث من قبل أو كانت غير ذات أهمية نسبية .[1]

خامساً : تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية :

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم "8" تطبيق التغير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي ، مع الأخذ بالحسبان ما يلي :-

1-معيار التغيرات في السياسات المحاسبية :

يحدد المعيار التغييرات في السياسات المحاسبية من ثلاثة مصادر وهي :

أ-تغيير في السياسة المحاسبية نتيجة التطبيق الأولي لأي معيار محاسبي دولي أو تفسير، وهنا يجب علي المنشأة المحاسبية عن مثل هذه التغيرات طبقا للأحكام الانتقالية المحددة إن وجدت في هذا المعيار أو ذلك التفسير .

ب-تغيير سياسة محاسبية عند التطبيق الأولي لأي معيار أو تفسير لا يتضمن أحكام انتقالية محددة تطبق علي هذا التغيير .

ج- تغيير سياسة محاسبية بشكل طوعي :

وفي الحالتين الأخيرتين من الضروري يطبق التغيير في السياسات المحاسبية بأثر رجعي، أي يطبق علي المعاملات والأحداث والظروف الأخرى كما لو كان مطبق دائما.

---

(1) www.acc4arab.com.

2- في حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي :

حالة عدم وجود معيار محاسبي دولي، ولجوء الإدارة إلي طريقة أخري محددة بموجب هذا المعيار فان هذا التغيير يعامل ويفصح عنه كتغيير طوعي في السياسات المحاسبية .

3-التطبيق بأثر رجعي :

عند تطبيق أي تغير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي طبقا للفترات السابقة تقوم المنشاة بتسوية رصيد أول المدة لأي بند من بنود حقوق الملكية قد تأثر بذلك ، وذلك عن اقرب مدة سابقة يتم عرضها ، وكذلك مبالغ المقارنة الأخرى المفصح عنها عن كل فترة سابقة يتم عرضها كما لو كانت السياسة المحاسبية يتم تطبيقها بصفة مستمرة .

وعند تطبيق الأثر الرجعي علي التغيير في السياسات المحاسبية يجب إجراء التسويات التالية: [1]

أ- يتم إعادة بيان المعلومات المقارنة عن الفترات السابقة بحيث تعكس الحاصل في السياسات المحاسبية، ويحسب هذا التغيير كما لوان السياسات المحاسبية مطبقة بشكل مستمر .

ب- يتمك بيان الأثر التراكمي للتغيير صافيا من ضرائب الدخل إن وجدت كتسوية للرصيد يعاد بيانها أيضا .

سياسات الإفصاح التام :

تستخدم سياسة الإفصاح التام لمساعدة كافة مستخدمي المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية حتى تساعد علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل حتى تتصف بالدقة والملائمة والوضوح والشمول بعيدا عن الظلم و الغموض .

ويجب أن تكون سياسة الإفصاح التام شاملة لكافة مراحل الدورة المحاسبية جيدة في تطبيق النظام المحاسبي لتساعد علي إضافة توضيحات ضمن قوائم مالية . لذا لابد من معرفة الحدود والمجال الواجب استخدامه لممارسة الإفصاح والذي يتطلب :

- ما هو نوع وحجم المعلومات المطلوب الإفصاح عنها .
- متى يتم ممارسة الإفصاح بشكل تام .
- ما هي أنواع الإفصاح الواجب القيام بها .

---

[1] www.incometat.gov.eg.

– ما هي أساليب الإفصاح الواجب القيام بها .

– أهداف سياسة الإفصاح التام :

1.إزالة الغموض

2.تجنب التضليل في عرض معلومات مالية ومحاسبية .

3.مساعدة صناع القرار علي صنع القرارات بشكل صحيح ومبنية علي معلومات دقيقة.

عناصر الإفصاح التام :

1.الأسس المحاسبية المطبقة .

2.الارتباطات المالية الحالية والمستقبلية .

3.الإفصاح عن المكاسب والخسائر المتبعة .

4.الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة .

5.أسس التسجيل المحاسبي .[1]

سياسات الثبات والالتزام :

تدعو هذه السياسة إلي ضرورة الالتزام المحاسبي بطرق ثابتة يستخدمها لمعالجة المشاكل الصحية ، والثبات في إجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في نفس الوحدة الاقتصادية مابين سنة وأخري . وتساعد علي سياسة الالتزام والثبات علي دراسة القضية بشكل تحليل إحصائي يعكس الاتجاه العام لأنشطة الوحدة الاقتصادية .

مميزات سياسة الثبات والالتزام :

تتميز سياسة الثبات والالتزام بالاتي : [2]

1.تعتبر من أهم السياسات المحاسبية التي يجب علي المحاسب الالتزام بها .

2.تعتبر سياسة الثبات احد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات.

3.حدوث تغير في ظروف تستدعي ذلك .

---

[1] سيد عطا الله السيد ، مرجع سابق ، ص106.

([2]) المرجع السابق ، ص 107 .

سياسات الحذر :

تساعد هذه السياسة علي فهم الفكر المحاسبي والفروض والسياسات والمبادئ التي تركز علي الحذر من المعلومات المحاسبية ملاءمتها ورفع درجة الاعتماد عليها حتى تستدعي اخذ الخسائر المحتملة والمتوقعة الحدوث بالحسبان .

ويلجا المحاسبي إلي اختيار طرق وأساليب القياس المحاسبي في ظل عدم التأكد وذلك تحقيقا لما يأتي :

1. العمل علي زيادة الأصل بها لتخفيضها .
2. استخدام طرق لقياس الخصوم بقيمة أعلي.
3. العمل علي عدم زيادة صافي الأرباح بل تخفيضها .

هذه السياسة تساعد علي الاهتمام في إعداد القوائم المالية وارتفاع درجة المخاطرة، وواجب المحاسب في ظل هذه الفترة ضرورة حماية نفسه من المسؤولية القضائية تجاه المستثمرين والموردين الذين تعرضوا إلي خسائر بسبب إفلاس الشركة التي كان المحاسب مسئولا عن تقرير وضعها المالي المضل وغير الدقيق .

يوجد بعض الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية تؤيد وتشجع سياسة الحذر ومنها :

- الدائنين .
- المحللين الماليين .
- المقترضين .

وفي الجانب الآخر نجد أن البعض يعترض علي تطبيق تلك السياسة نظرا لتناقضها مع المنطق العلمي في المحاسبة وعدم انسجامها مع بعض المبادئ والسياسات الأخرى .

يساعد الاهتمام بسياسة الحذر كونه متعاوناً مع الميزانية العمومية لكن بعد تحول الاهتمام نحو قائمة الدخل قائمة الدخل علي حساب قائمة المركز المالي أدي ذلك إلي تقليل الاهتمام بسياسة الحذر .[1]

[1] محمد الأمين تاج الأصفياء ، مرجع سابق ، ص 170 .

سياسة التسجيل المحاسبي :

من سياسة التسجيل المحاسبي الأساس النقدي والاستحقاق :

أولاً : الأساس النقدي :

والذي يطبق في المؤسسات العامة والحكومة مما يعكس غياب المصاريف والإيرادات علي أساس إيرادي بمعزل عن عائديها . كما تسجل علي أنها تخص الفترة التي تحققت فيها وضمن ملخص الإيرادات والمصروفات .

وهنا لا توجد تسويات جرديه في نهاية السنة المالية كما لا توجد معالجة محاسبية بإهلاك الأصول الثابتة والمستحقات من الإيرادات والمصروفات .

ثانياً : أساس الاستحقاق :

والذي يهدف إلي تطبيقه في المؤسسات التي تهدف إلي تحقيق الأرباح العائدية الزمنية لهذا المصروف أو ذلك الإيراد للتحقق من تطبيقه مبدأ مقابله الإيرادات بالمصرفات ومبدأ الدورية .

وهنا يجب الفصل في المصاريف وبين الإيرادات بنوعيتها الإيراديه التي تدخل في الحسابات الختامية لنفس السنة الرأسمالية، ويتطلب الأمر إجراء قيود تسوية جرديه وإقفال في نهاية السنة المالية .[1]

ثالثاً : المبادئ المحاسبية :

يقصد بالمبادئ حقيقة أساسية عليها حقائق أخري، أو حقيقة أولية تبني عليها حقائق أخري فرعية.[2] وحتى تكون هذه المعلومات المحاسبية وثيقة الصلة باستخداماتها المحتملة ومستخدميها وحتى يمكن الاعتماد عليها والركون إليها في هذا الصدد فلقد ارتضي المحاسبون لمهنتهم مجموعة من المبادئ الأساسية التي تشكل في جملتها دستورا يحكم الممارسة وتشتق منها وتركز علي كافة القواعد التطبيقية في المحاسبة بحيث تمثل مجموعة من المبادئ المحاسبية الأساس في المحاسبة .[3]

---

[1] المرجع السابق ، ص 172 .

[2] عمر حسنين ، تطور الفكر المحاسبي ،(القاهرة : دار الجامعات المصرية ، 1976م) ، ص 22.

[3] محمد رشيد عبدو الجمال وعلاء الدين محمد الدميري ، دراسات في المحاسبة الحكومية النسق الفكري وقضايا التطبيق ، (ب م : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 27.

وفيما يلي المبادئ المحاسبية :

1. مبدأ التحفظ :

بمقتضي هذا المبدأ فان بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلي بعض التقديرات وخصوصا العناصر التي يدخل فيها التقدير الشخصي يجب أن يراعي فيها جانب التحفظ، والابتعاد عن التضخم الناجم عن التفاؤل الشديد في معالجة بعض الأمور المحاسبية .

ويبدو أن الأساس الذي استند عليه في تطبيق هذا المبدأ، هو اختيار السياسة التي تنطوي علي إتباع الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل في الاعتبار دون الأرباح. ولعل من أهم التطبيقات العملية لهذا المبدأ تقييم المخزون السلعي في آخر المدة بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل، وتكوين المخصصات والاحتياطات للخسائر المحتملة والالتزامات الطارئة .[1]

يعد عند المحاسبين من أهم المبادئ المحاسبية وأكثرها شمولا من حيث انه يحكم كافة أنشطة وأعمال المحاسب وقد ترجع أهمية هذا المبدأ إلي ضخامة حجم أنشطة الوحدات الاقتصادية القائمة علي تحويل الموارد وزيادة درجه تعقيدها ومقدار التفضيلات التي قد يمكن عرضها في القوائم المالية أو الاهتمام بها في عملية القياس ويطبق المحاسبون مبدأ الأهمية النسبية عند القياس وكذلك عند إعداد القوائم المالية ، ويعني هذا المبدأ عند القياس، انه بالنسبة للعناصر ذات القيم الضئيلة أو غير الجوهرية ليس هناك ما يدعوا إلي تحري الدقة الكاملة عند معالجتها بما يتسق مع القواعد والتعريف المحاسبية ، وكذلك يعني مبدأ الأهمية النسبية بصدد الاتصال أو إعداد القوائم المالية أن يتم الإفصاح عن العناصر ذات الأهمية النسبية من ناحية وتحقيق التوازن بين التجميع والتفصيل في ضوء الأهمية النسبية للعناصر التي ستظهر بالقوائم المالية من ناحية أخري .[2]

([1]) وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ، (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر ، 2007م) ، ص ص 74- 75 .

[2] محمد رشيد عبده الجمال وعلاء الدين محمد الدميري ، دراسات في المحاسبة الحكومية النسق الفكري وقضايا التطبيق ، مرجع سابق ، ص 28.

2. مبدأ الإفصاح المحاسبي :

إن الإفصاح هو العملية التي تتصل المنشاة من خلالها بالعالم الخارجي ومفهوم الإفصاح المحاسبي علي جانب كبير من الناحية النظرية والتطبيقية علي حد سواء فهو يشير إلي إرفاق إيضاحات بالقوائم المالية التي تناولت إيضاح (تفعيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية وخارجها) وذلك بهدف ألا تكون القوائم المالية للمنشاة مضللة وأيضاً يقصد بالإفصاح هو أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع التي تساعد علي اتخاذ قراراتها الاقتصادية نحو المشروع بصورة رشيدة .[1]

3. مبدأ الشمول :

ويقوم هذا المبدأ علي وجوب شمول القوائم المالية علي جميع البيانات اللازمة لتقديم صورة صادقة وواضحة لنتيجة أعمال المنشاة ومركزها المالي في فترة معينه .[2]

4.مبدأ الثبات أو الاتساق :

يقوم هذا المبدأ علي أساس أن الإجراءات والطرق والمبادئ والسياسات المحاسبية التي تم اختيارها من بين عدة إجراءات وطرق ومبادئ بديلة يجب أن يتم إتباعها بصورة ثابتة ومنتظمة من فترة إلي فترة محاسبية أخري .[3]

بحيث أن الإجراءات المحاسبية التي يتم اختيارها تكون ملائمة لطبيعة عمل الوحدة المحاسبية إلا أن الثبات لا يعني عدم إمكانية تغيير بعض المبادئ والإجراءات في حالة توافر سبب أو أكثر يدعو إلي ذلك، لا انه عند التغيير لابد من الإشارة إليه في القوائم المالية وبيان أسباب ذلك التغير علي شكل ملاحظات توافقا مع الإفصاح المحاسبي. وقد اعتبر مبدأ الثبات احد أهم المبادئ المحاسبية المتبعة، وأهمية ذلك ناجمة عن أن القوائم المالية المعدة في الوحدة المحاسبية خاضعة للمقارنات فيما بينها من فترة لآخري ولهذا وجب إعداد هذه القوائم علي أساس مبادئ ثابتة لا تتغير من فترة إلي أخري لكي تصح المقارنة .[4]

([1]) رضوان حلوه حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر ،(عمان : دار وائل للنشر ، 2003م) ، ص ص 445-446.
([2]) عبد الماجد عبد الله حسن ، مرجع سابق ، ص16.
([3]) صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي ، (عمان : مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية ، 1994م) ، ص 33.
([4]) وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة ، (عمان : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر ، 1996م) ، ص31 .

5. مبدأ الاستحقاق والمبدأ النقدي في المحاسبة:

نظرا لان قائمة الدخل تعبر عن فترة محددة ، فانه من الضروري معرفة متى يتم المحاسبة ن كل بند من بنود المصروفات والإيرادات وفي ظل مبدأ الاستحقاق في المحاسبة إلا انه لا يتم الاعتراف بتحقيق الدخل إلا إذا تحقق فعلا كما لا يتم الاعتراف بالمصروف إلا إذا تم تحمله فعلا ويختلف هذا عن مفهوم المباد النقدي في المحاسبة والذي يعرف بالإيرادات والمصروفات بصفة عامة عن الدفع أو التحصيل إلا انه من المهم في ظل مبدأ الاستحقاق أن يتم مقابلة المصروفات بالإيرادات التي ساعدت علي تحقيقها . ولهذا فان ظل هذا المبدأ يتم إجراء تسويات في نهاية الفترة المحاسبية حتى تعكس الحسابات الإيرادات التي تم تحقيقها فعلا والمصروفات المتعلقة بالفترة المحاسبية.[1]

6. مبدأ الموضوعية :

تعني الموضوعية في العرف المحاسبي الاعتماد علي الحقائق الثابت التي توفرها مصادر البيانات والمعلومات المحاسبية والابتعاد عن الأحكام الشخصية في ذلك .

وعلي الأساس ذلك فان القوائم المالية يجب أن تكون معدة علي أساس البيانات المحاسبية التي حددت بموضوعية بعيدا عن التحيز في اختيارها ولأجل لان تكون هذه البيانات موضوعية لابد أن تكون مؤيدة بمستندات ثبوتية تؤكد حدوث الواقعة المالية التي نجمت عنها البيانات المحاسبية وقد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلا موضوعيا علي صحة البيانات المحاسبية .[2]

كبرهان مكتوب يؤيد حدوث الواقعة، ولذلك فالمحاسبة لا تعد بالعمليات المالية ولا تسجل بالسجلات دون وجود توثيق مستندي يؤكد حدوث كل عملية علي انفراد، ويشمل التوثيق المستندي جميع عناصر الأصول والخصوم دون استثناء كما يعزز ذلك الجرد الفعلي الذي تجريه الوحدات الاقتصادية في نهاية كل فتره مالية عند إعداد القوائم المالية، التي تعتبر بدونه غير مكتملة من الناحية القانونية وكشرط أساسي للاعتراف بها . الميزة للمحاسبة أضفت صفة الموضوعية علي بياناتها ، ولذلك كثير ما يجعل كمبدأ الموضوعية مرادفا لمبدأ التحقق إذ لا يوجد اختلاف جوهري بين المبدئيين وهذا ناجم بطبيعة الحال عن ابتعاد

---

(1) جيمس كاشين وجويل ليرنر ، مبادئ المحاسبة ، (القاهرة : المكتب المصري الحديث ، 1984م) ، ص 29.

(2) وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق ، ص 31 .

المحاسبة في أكثر الأحيان عن التقدير والتنبوء وعدم الاهتمام علي الأحكام الشخصية، إلا في الحالات التي يكون فيها سند علمي ما يبررها بالحجج العلمية الملائمة.[1]

7. مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات :

يعني مبدأ المقابلة أن النظام المحاسبي المالي للوحدة المحاسبية الخاصة يهدف إلي قياس نتيجة أعمال الوحدة من إرباح أو خسائر من خلال تصوير الحسابات الختامية علي أساس مبدأ مقابلة الإيرادات المكتسبة التي تخص الوحدة المحاسبية بالمصاريف التي ساهمت في تحقيقها خلال الفترة الزمنية المحددة ، وبيان نتيجة هذه المقابلة من ربح أو خسارة علي مستوي تلك الوحدة .[2]

إن نشأة هذا المبدأ كانت وليدة الحاجة إلي حل المشاكل المتعددة التي تقابل المحاسبين في مجال تحديد وقياس عناصر المصروفات والإيرادات، وطبقا لمبدأ المقابلة تمثل المصروفات تكاليف الحصول علي إيرادات الفترة المحاسبية الحالية ، وبناءا عليه فان هذه العلاقة السببية هي الأساس العام الذي يمكن من خلاله مواجه معظم مشاكل القياس الدوري لعناصر المصروفات والإيرادات .[3]

وتجدر الإشارة إلي استخدام الأداة المحاسبية لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات يجري في الواقع العملي علي مرحلتين أو مرحلة واحدة .[4]

8.مبدأ الاعتراف بالإيراد:

الإيرادات هي التدفقات الداخلة أو أي زيادة أخري في أصول الوحدة الاقتصادية أو النقص في التزاماتها (أو أي خيط من ذلك) والتي تحدث خلال فترة معينه نتيجة إنتاج وبيع السلع أو تقديم الخدمات أو أي أنشطة أخري تمثل عمليات أساسية ومن المعروف أن الإيرادات هي العنصر الايجابي في عملية قياس الدخل ولذلك يتم تحديد إيرادات الفترة بطريقة مستقلة عن مصروفاتها باستخدام مبدأ الاعتراف بالإيراد . وفي هذا الصدد يجب التمييز بين الاعتراف بالإيراد وتحقق الإيراد فالاعتراف بالإيراد يعني تسجيل أو تضمين عنصر معين في السجلات المحاسبية والقوائم المالية الخاصة بالوحدة الاقتصادية أما تحقق

([1])عبد الحي مرعي وحمد الصبان ، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة ،(بيروت : دار النهضة العربية ، 1988م) ، ص ص 22 - 23.

([2]) محمد عباس بدوي وعبد الوهاب نصر ، المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2008م) ، ص52.

([3]) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1990م) ، ص181.

([4]) محمد عطية مطر ، مرجع سابق ، ص 78 .

الإيراد فهو يعني تحويل الموارد غير النقدية إلي نقدية وبمعني آخر بيع الأصول نقدا أو مقابل نشأة حقوق تتحول إلي نقدية في المستقبل والجدير بالذكر إن كثير من المحاسبين هذين المصطلحين كبديلين احدهما للأخر .[1]

9.مبدأ الحيطة والحذر :

يفرض علي معدي البيانات المالية في معظم الأحيان مواجهة حالة عدم التأكد المحيطة بالأحداث والظروف التي يتعاملون معها مثل حالة عدم التأكد بإمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها أو العمر الإنتاجي المقدر للمباني والمعدات أو بعدد المطالبات المتوقع حدثها عن كفالات ضمان السلع المباعة ويتم الاعتراف بحالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومدي تأثرها وذلك في نطاق مبدأ الحيطة والحذر عند إعداد البيانات المالية .

ويعني التحفظ (الحيطة والحذر) مراعاة درجة معينه من الحذر في الأحكام الشخصية التي تستخدم في إعداد التقديرات التي تتم في ظروف عدم التأكد، وذلك عن طريق مراعاة الحرص علي عدم تضخيم قيم الموجودات والإرباح أو بمراعاة الحرص علي عدم تخفيض قيم المطلوبات الاحتياطيات أو المخصصات الزائدة عن الحاجة أو بالتخفيض القسري للموجودات والأرباح أو المبالغة غير المبررة في المطلوبات والمصروفات لأنه في حالة حدوث ذلك بحجة الحيطة والحذر تنتفي حينئذ عن البيانات المالية سمه الحياد وبالتالي تفتقد الموثوقية .[2]

10. مبدأ التكلفة :

هو من أهم المبادئ المحاسبية التي يستند إليها النموذج المحاسبي المعاصر المعتمد مهنيا في الممارسة العملية. ويسمي هذا المبدأ أيضاً بمبدأ التكلفة التاريخية والبعض بسمية منهج التكلفة التاريخية لأنه الأساس لتقويم جميع السلع المقتناة والمنتجة وتقويم الخدمات والمصروفات وحقوق الغير وبصورة عامة الأساس لتقديم الأصول والخصوم. يتم تقويم الأصول والخصوم وفق السعر التبادلي النقد الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعادل لتلك المواد والالتزامات في تاريخ اقتناء الأصل أو تاريخ نشوء الالتزام وكذلك يطبق لقياس

---

[1] محمد محمود عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 34 -35 .

[2] سابا وشركاهم ، معايير المحاسبة الدولية ، (ب م : ب ن ، 1997م) ، ص ص 25 - 26.

العمليات الرأسمالية. ويتم اشتقاقا مبدأ التكلفة من فرض الموضوعية وفرض الاستمرارية. فالتقويم وفق التكاليف التاريخية يمكن أن ينتج أرقاما مضللة لا تصلح لاتخاذ القرارات إذا تم تجاهل تغيرات أسعار الأصول وكذلك فان تكاليف الأصول المقتناة في تواريخ مختلفة في ظل تغيير القوة الشرائية للنقود هي تكاليف لا يمكن جمعها مع بعضها البعض وإظهارها في قائمة المركز المالي .[1]

مما سبق تري الباحثة أن السياسات المحاسبية هي قواعد ومعايير محاسبية تحكم عمليات القياس والإفصاح والعرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية لمنشاة ما، وتساعد في اختيار أفضل البدائل المحاسبية الملائمة للظروف والعوامل السائدة سواء علي المستوي المنشأة أو المجتمع .

([1]) رضوان حلوه حنان ، مرجع سابق ، ص 422.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتقارير المالية ويشتمل علي المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : مفهوم التقارير المالية

المبحث الثاني : أنواع التقارير المالية

المبحث الأول

مفهوم التقارير المالية

تمهيد :

قد يصعب وضع حد فاصل بين القوائم المالية والتقارير المالية لان كلا منها منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها بالإضافة إلي إن هنالك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول من القوائم المالية قد تحتاج إلي معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية .

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية وهي تحتوي علي معلومات يراد توصيلها للمستفيدين من خارج المشروع بينما تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلي القوائم المالية علي كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للمشروع والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا ، كما أن التقارير المالية تحتوي علي تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات هذا بالإضافة إلي أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسئولية مراجع مستقل بخلاف محتويات التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة .

أولاً : محتويات التقارير المالية :

تشتمل التقارير المالية السنوية غالبا علي القوائم المالية (قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي وقائمة التغيرات في المركز المالي وقائمة الأرباح المحتجزة وغيرها) وما عليها من ملاحظات مكملة لها وكذلك تقرير مراقب الحسابات بالإضافة إلي تقرير رئيس الإدارة، وتقرير الإدارة التنفيذية.[1]

القوائم المالية :

تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية، وتمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية ونتيجة نشاط المشروع خلال فترة معينه. بالإضافة إلي المركز المالي والتغيرات التي حدثت عليه عن هذه الفترة. والقوائم المالية موجهة أساسا إلي المساهمين

[1] محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1993م) ، ص 6.

(ملاك المشروع) وكذلك فئات أخري من المستفيدين تعتمد عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية مثال الدائنين والبنوك وغيرهم .

تقرير مراقب الحسابات :

يتضمن تقرير مراقب الحسابات نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدي دقة المعلومات التي تحتويها ومدي تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة مالية معينة وعلي ذلك يحب أن يشير تقرير مراقب الحسابات إلي إن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والي عدم وجود تغير في هذه المبادئ من فترة مالية إلي أخري بالإضافة إلي بيان مدي كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية للمستفيدين منها .

هذا ويعتبر تقرير مراقب الحسابات النظيف"غير المتحفظ" دليلا علي صدق المعلومات في القوائم المالية وعدالتها مما يؤدي في النهاية إلي اطمئنان المحلي المالي استخدام هذه المعلومات لعرض التحليل المالي .[1]

تقرير مجلس الإدارة :

يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي للتسويق كما يتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشأة الشركة في المستقبل .

وتقرير مجلس الإدارة بهذا المعني لا يحتوي علي معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي أو المستثمرين والدائنين وغيرهم، كما أن المعلومات الواردة به لا تخضع لمراجعة مراقب الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي هذا التقرير علي بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها متخذو القرارات الاقتصادية .

تقرير الإدارة التنفيذية :

وهو تقرير إلزامي تقوم بإعداده الشركات المساهمة في عدد من الدول كما في بريطانيا ويتضمن معلومات أكثر تفضيلا من تقرير مجلس الإدارة مثل معلومات من الأصول والتغيرات التي حدثت عليها من خلال السنة المالية والالتزامات وحقوق الملكية، بالإضافة إلي معلومات عن التعاقدات الجديدة وسياسة توزيع الأرباح ومعلومات عن العاملين وتكلفة

([1]) المرجع السابق ، ص7 .

الرعاية الاجتماعية والخدمات المقدمة من الشركة للعمال بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة .[1]

ثانياً : المستفيدون من التقارير المالية :

بالرغم من أن التقارير المالية قد اعد أساساً لخدمة المستفيدين منها إلا انه لم يتم بشكل قاطع تحديد من هم المستفيدون من المعلومات المالية الواردة بها وما هي حاجتهم منها ومدي وفاء هذه التقارير من معلومات لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية وقد يرجع ذلك إلي وجود عدد كبير من المستفيدين من لهم اهتمام مباشر بالتقارير المالية أو اهتمام غير مباشر .

وقد أشارت جمعية المحاسبين الأمريكية إلي أن التقارير المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين والدائنين و غيرهم، حيث لهم مقدرة محدودة في الحصول علي المعلومات اللازمة عن المشروع وليس لهم سوي هذه التقارير كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة .

ويمكن القول أن المستفيدين من التقارير المالية هم غالبا المستثمرون سواء كانوا حاليين أو متوقعين وهذه الفئة من المستفيدين تحتاج إلي التقارير المالية للحكم علي مقدرة المشروع علي تحقيق الأرباح حاليا ومستقبلا ودرجة نمو هذه الأرباح من سنه لأخرى، هذا بالإضافة إلي حاجة المستثمرين إلي معلومات مالية مقارنه بين عدد من المشروعات حسب العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار .

هذا ويعتبر الدائنين والبنوك من احد المستفيدين من التقارير المالية من خارج المشروع للحصول علي معلومات عن المركز المالي للمشروع ومقدرته علي سداد التزاماته القصيرة أو الطويلة الأجل ودرجة السيولة النقدية والتدفقات النقدية الواردة والصادرة بالإضافة إلي حاجة الدائنين والبنوك إلي التعرف علي حركة الأرباح والتغيرات في المركز المالي خلال عدد من الفترات .

وتحتاج إدارة المشروع سواء الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية إلي كثير من المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية لمساعدتهم علي اتخاذا لقرارات الخاصة بالإنتاج أو التوزيع أو الحصول علي قرض أو عند المفاضلة بين شراء أصل من الأصول أو استئجاره من الغير .

([1]) أمين السيد احمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م) ، ص ص 66- 67.

بينما يحتاج الموظفون والعمال إلي التقارير المالية للتعرف علي الأرباح المحققة خلال الفترة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية أو في شكل زيادة في الأجور.

هذا وتهتم الدولة والأجهزة الحكومية التابعة لها بالتقارير المالية لتحديد الوعاء الضريبي بمعرفة الجهاز الضريبي والمساعدة في إعداد خطط التنمية بمعرفة المسئولين عن التخطيط الوطني والحد من الإسراف في استخدام المواد المتاحة عنه بمعرفة أجهزة الرقابة المالية. كما يهتم المجتمع عامة بجميع طوائفه بالتقارير المالية لتحديد المسؤولية الاجتماعية للمشروع تجاه المجتمع والخدمات التي قدمها لهم والآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوجود المشروع في البيئة التي يزاول فيها نشاطه .[1]

ثالثاً : الهدف من التقارير المالية :

أشارت لجنة المحاسبة الأمريكية إلي أن أهداف التقارير المالية تتمثل في هدف رئيسي وهو أن تظهر القوائم المالية نتيجة نشاط المشروع والمركز المالي والتغيرات في المركز المالي بكل عدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، هذا بالإضافة إلي أهداف عامة للتقارير المالية تتمثل في إمداد المستفيدين بمعلومات موثوق بها عن المصادر الاقتصادية للمشروع وأي التزامات تفيد في الحكم عليه من وجهة نظر المستثمر وكذلك معلومات عن نتيجة نشاط المشروع مربح أو خسارة تهم المستثمر عند

عند حساب علي العائد علي السهم وتهم الدولة لغرض فرض الضرائب، والدائنين لبيان مدي قدرة المشروع علي سداد التزاماته وأيضاً معلومات تفيد إدارة المشروع في الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء وأي معلومات أخري ملائمة للمستفيدين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة .

كما أوضحت لجنة المبادئ المحاسبي عددا من الخصائص النوعية وهي ترتبط بالمعلومات الواردة بالتقارير المالية من حيث: (الملائمة) وتقتضي أن تكون المعلومات ملائمة لجميع المستفيدين الذين يقومون باتخاذ القرارات الاقتصادية (والتحقق) ويعني أن النتائج التي يصل إليها احد المحاسبين يمكن أن يصل إليها محاسب آخر إذا استعمل المقاييس نفسها وأهمية التحقق في هذا المجال تبدو في أن المستفيدين من المعلومات

---

[1] المرجع السابق ، ص 68 .

المحاسبية لهم مقدرة محدودة في الحصول علي المعلومات من مصادر مختلفة بخلاف التقارير المالية.(وعدم التحيز) وهو مرتبط بالطرق التي يستخدمها المحاسب في التوصل إلي النتائج من حيث أن تكون بعيدة عن التحيز في التوصل إلي نتائج معينة إرضاء فئة علي حساب فئة أخري .(والقابلية للفهم) ويستلزم ذلك أن تكون المعلومات الواردة بالتقارير المالية مبسطة وواضحة ومفهومة للقارئ العادي وغيره من المستفيدين.

(التوقيت) ويقتضي ذلك إعداد التقارير المالية وتوصيلها للمستفيدين منها في وقت مناسب يسمح لهم بالاستفادة من المعلومات الواردة بها (والمقارن) ويستلزم ذلك ضرورة إعداد التقارير المالية بطريقة تسمح بمقارنه المعلومات الواردة بها وتحليلها في السنوات السابقة .

هذا وأشارت لجنة معايير المحاسبة FASB إلي أن أهداف التقارير المالية هي إمداد كل من المستثمرين الحالين والمتوقعين والدائنين بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم علي اتخاذ القرارات الرشيدة وبحيث تكون هذه المعلومات مفهومة للذين لهم قدرة محدودة علي فهمها ، كما أشارت إلي انه يجب أن تمد التقارير المالية كلا من عليه نتيجة استثمارهم أو الفوائد علي أموالهم التي اقترضوها . وكذلك يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأي . التزامات أخري بالإضافة إلي اثر العمليات والأحداث الاقتصادية في هذه الحقوق . كما يجب أن توضح طريقة الحصول علي الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وكذلك آي معلومات تفيد في تقييم الأداء التنبوء بالأرباح في المستقبل.[1]

رابعاً : العوامل المؤثرة في الهدف من التقارير المالية :

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية وقانونية وسياسية وعوامل أخري خاصة بالبيئة التي أعدت فيها هذه التقارير وأيضاً تتأثر التقارير المالية بكمية المعلومات التي تحتويها ونوعيتها وكذلك ومدي حاجة المستفيدين منها إلي المعلومات المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية .

ويبدو ذلك من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من انجلترا و الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحدد قانون الشركات في انجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطريقة عرض المعلومات في القوائم المالية والعلاقة بين هذه المعلومات وغيرها من المعلومات الواردة لتقرير الإدارة، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد قانون للشركات يحدد المعلومات

[1] نعيم حسن دهمش ، مرجع سابق ، ص 84.

التي يجب أن تحتويها التقارير المالية حيث يتم إعداد هذه التقارير في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة .[1]

وهذا وقد أمكن حصر العوامل المؤثرة في تحديد الهدف من التقارير المالية في العوامل التالية :

1.اثر المنظمات المهنية :

ويبدو هذا الأثر واضحا في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية APB بإصدار الآراء المحاسبية ، وتلا ذلك قيام لجنة معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار نشرات بالمعاير المحاسبية توضح أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية، وهذا بالإضافة إلي جهود المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين التي تتمثل في إصدار النشرات والمطبوعات والأبحاث في مجال المحاسبة، بالمثل فقد اصدر معهد المحاسبين القانونين بانجلترا وويلز مجموعة من النشرات والتوصيات تتعلق بالمبادئ المحاسبية وتطوير المعايير المحاسبية عن طريق لجنة المعايير المحاسبية بالاشتراك مع عدد من الجمعيات المهنية الأخرى .

2.اثر الجهات المشرفة علي سوق الأوراق المالية :

وتلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك، هذا بالإضافة ألي التزام هذه الشركات بتقديم التقارير المالية السنوية والدورية إلي هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها والتاك من التزاماتها بالمبادئ المحاسبية المقبولة وبالمثل تقوم الهيئة المشرفة علي سوق الأوراق المالية بانجلترا بدور مماثل في الإشراف والرقابة علي التقارير المالية للشركات المساهمة التي تتداول أسهمها في سوق لندن للأوراق المالية.

3. النظام الاقتصادي القائم :

ويبدو اثر النظام الاقتصادي القائم علي التقارير المالية في الدول الصناعية الغربية حتى تعتمد علي النظام المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين والبنوك أولاً، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول الاشتراكية

([1]) صادق الحسني ، مرجع سابق ، ص 70 .

بتقديم المعلومات المحاسبية للمسئولين عن برامج التنمية وخططها وتحضير الإحصائيات اللازمة للتخطيط القومي .

4. التضخم وارتفاع الأسعار :

وقد أدي انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلاد العالم وخاصة في البرازيل والأرجنتين إلي إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة في هذه البلاد وإعدادها علي أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

5. اثر تدخل الدولة :

وتقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي والتقارير المالية والمعلومات المالية التي يوفرها للمستفيدين منها ويبدو ذلك في الجهاز الضريبي حيث يقوم بإصدار النظم والتعليمات الملزمة للشركات المساهمة والتي يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية وصولا للربح الضريبي . كما يبدو ذلك أيضاً المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حدا من الأرباح والتأكد من مدي تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة .[1]

حدود الاستفادة من التقارير المالية :

بالرغم من أهمية التقارير المالية كمصدر من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية إلا أن هنالك حدودا معينه للاستفادة من هذه التقارير ترجع أساساً إلي أن القوائم المالية يتم إعدادها في ضوء عدد من الفروض المحاسبية بقائمة المركز المالي يتم التعبير عنها بقوة شرائية مختلفة كما أن نتيجة النشاط تتم علي أساس وحدات النقد السائدة دون الأخذ في الحسبان للتغيرات في قيمة النقود، كما إن بعض عناصر القوائم المالية تخضع للتقدير الشخصي وخاصة بالنسبة لتحديد المخصصات والاستهلاكات وتقويم المخزون السلعي . هذا بالإضافة إلي إن تقسيم حياة المشروع إلي عدد من الفترات الزمنية وإظهار نتيجة النشاط في نهاية كل فترة من ربح أو خسارة لا يعبر عن نتيجة نهائية دقيقة لنشاط المشروع كما أن وجود عدد من الطرق المحاسبية المختلفة التي يقوم بتطبيقها المحاسبون عند إعداد التقارير المالية عن إيضاح بعض المعلومات المهمة

(1) طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 33.

وإظهارها في صورة كمية خاصة إذا كانت هذه المعلومات تتأثر بعوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها . [1]

مما سبق تري الباحثة انه لما كان الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد معلومات مالية عن المنشاة، لذا فان هذه المعلومات تلخص في تقارير محاسبية مصممة لمقابلة احتياجات صانعي القرارات لهذه المعلومات سواء من داخل المنشاة أو خارجها .

[1] المرجع السابق ، ص45 .

المبحث الثاني
أنواع التقارير المالية

تمهيد :

هنالك العديد من التقارير التي تنتج وتتداول داخل المنشات المختلفة وتختلف هذه التقارير باختلاف توقيت إصدارها ومحتواها والشكل والتي تظهر به، بما يحترم الهدف منها ويحقق احتياجات قارئها والمستفيد منها.

أولاً : أنواع التقارير :

تتعدد التقارير التي يعدها مدقق الحسابات وفقا للزاوية التي ينظر لها :

1. من حيث درجة الإلزام:

تقسم التقارير من حيث درجة الإلزام إلي نوعين هما:

أ. التقارير الخاصة :

هي التقارير المرتبطة بمهام محددة وخاصة ، ولم ينص القانون علي إعدادها . مثال ذلك تقارير المشروعات الفردية وشركات الأشخاص في الأردن. ومثالة أيضاً المراجعات الجزئية في ظل أي قانون أو عدمه ، تقييم الشهرة أو تقدير الخسارة الناجمة عن حريق ما وما شابه .

ب. التقارير العامة :

وهي التقارير التي يعدها الموقف تمشيا مع نصوص القوانين المنظمة للشركات كقانون رقم "22" لسنة 1997م في الأردن والذي ألزم الشركات المساهمة بتدقيق حساباتها من قبل موقف خارجي ، وغالبا ما يطلق علي هذا النوع من التقارير تقرير الميزانية وهو التقرير الوحيد الذي نص عليه القانون الأردني، بينما نصت بعض التشريعات الأخرى علي أنواع أخري من التقارير مثل الإقرار الضريبي وتقرير زيادة راش المال وتقرير إصدار الأسهم والسندات .[1]

2. من حيث محتويات التقرير :

يمكن تقسيم التقارير من حيث محتوياتها إلي الأنواع التالية :

[1] محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، مرجع سابق ، ص34.

أ. تقارير مختصرة :

هي التقارير المتعارف عليها بالتقارير المختصرة ويطلق عليها البعض تقرير الميزانية، ويتكون هذا التقرير من جزئيين هما، خاص بفقرة النطاق، ويبين فيها المدقق عمليه التدقيق والغرض منها. والجزء الثاني هو فقرة الرأي، وتتضمن الرأي الفني المحايد لمدقق الحسابات حول دفاتر المنشاة والقوائم المالية ونتيجة الأعمال خلال الفترة المالية محل التدقيق، يتضمن نموذج التقارير المختصرة القوائم المالية الأساسية والتي تتمثل في:

- قائمة المركز المالي
- قائمة الدخل
- قائمة الأرباح المحتجزة
- قائمة التغير في المركز المالي
- الملاحظات المرافقة للتقرير والمالي والتي توضح السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية .
- الجداول التفصيلية الخاصة ببنود القوائم المالية .
- الملاحظات التوضيحية المرافقة للتقرير المالي والخاصة بعناصر القوائم المالية .[1]

ب_ التقارير المطولة:

وهي التقارير التي تعد لأغراض خاصة وتقدم للإدارة، ويتضمن هذا النوع التقارير شرح مفصل، وأمور لا يراد ذكرها في التقرير المختصر، ومن الأمثلة عليها التقارير الخاصة بشرح الأخطاء التي اكتشفها المدقق أثناء عمله، وتوصيات المدقق بخصوص النظام المحاسبي لرفع كفاءته، وتقديم التوصيات لتطوير نظام الرقابة الداخلية بذلك يتضمن التقرير المطول معلومات يتم عرضها خارج نطاق القوائم المالية ولا تعتبر ضرورة للالتزام بالمبادئ المحاسبية ومن هذه المعلومات :

- جداول ومعلومات لبعض بنود القوائم المالية الأساسية.
- ملخص لبعض البنود مثل الدخل وربحية السهم العادي.
- بعض الحسابات التفصيلية مثل المصاريف الإدارية، المصاريف التسويقية.
- بعض الجداول والأشكال والبيانات الإحصائية .

([1]) المرجع السابق ، ص 35 .

- بعض المعلومات غير المحاسبية .
- عرض لإجراءات التدقيق التي تم إتباعها في فحص بعض العناصر .[1]

3. من حيث إبداء الرأي :

تقسيم التقارير من حيث إبداء الرأي إلي الأقسام التالية:

أ. الرأي المطلق :

يصدر المدقق هذا الرأي بدون تحفظات عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو اقتراحات خلال قيامة بعملية التدقيق ذات اثر علي صحة القوائم المالية، بمعني أن القوائم المالية تمثل واقع المنشاة ، يتم استخدام هذا الرأي من قبل المدقق في الحالات التالية :

- أن يكون المدقق قد حصل علي أدلة وقرائن إثبات كافية .
- أن تكون الأدلة والقرائن التي حصل عليها المدقق تؤكد عدم الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وان تطبيق المبادئ والطرق المحاسبية ثابتة من فترة مالية إلي أخري، بمعني عدم حدث تعديلات تؤثر علي أرقام القوائم المالية وأرقام المقارنة .
- أن لا يكون هناك ظروف أو إحداث غير عادية (طارئة) يمكن أن تؤثر بشكل جوهري علي أرقام القوائم المالية أو تؤثر علي فرض الاستمرار حتى تاريخ إصدار تقرير المدقق .

ب. الرأي المتحفظ :

وهو أن يصدر المدقق تقرير متحفظ بسبب وجود بعض الاعتراضات، ويجب علي المدقق أن يذكر هذه التحفظات وأثرها علي القوائم المالية المدققة. يمكن إن تقسم التحفظات التي يصدرها مدقق الحسابات إلي الأنواع التالية :

أ. حالة وجود قيود تؤدي إلي تحديد نطاق عمل المدقق مثل تحديد مسئولية المدقق كإعادة حسابات الفروع ورغم انه لم يقم بزيارة هذه الفروع شخصيا، أو عدم استلامه ردود المصادقات المرسلة للعملاء .

ب. وجود اختلاف بين المدقق وإدارة المنشاة بخصوص القوائم المالية، أو مخالفة المنشاة للمبادئ والطرق المحاسبية المتعارف عليها، مثل تقييم المخزون بسعر السوق بالرغم من أن هذا السعر يزيد عن التكلفة، أو إتباع طريقة الوارد أخيراً صادر أولا لتسعير المخزون المنصرف في السنة الحالية بالرغم من إتباع طريقة المتوسط المرجح في السنة السابقة .

([1]) غسان فلاح المطارن ، تدقيق الحسابات المعاصر ، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006م) ، ص 123.

ج. عدم التيقن من أمور تؤثر علي القوائم المالية ويعتمد التيقن منها علي ظروف المستقبل كان تقع ظروف طارئة أو إحداث لاحقة لتاريخ الميزانية بالوحدة ويصعب تحديد الأثر المالي لهذه الإحداث حتى تاريخ الانتهاء من إعداد القوائم المالية بسبب ظروف عدم التأكد من آن الإفصاح عن هذه الأحداث يمكن آن يؤثر علي قدرة مستخدمي القوائم المالية علي اتخاذ القرار السليم. مثل احتراق جزء من خط إنتاجي في المنشاة في تاريخ لاحق لتاريخ إعداد الميزانية، أو شراء المنشاة لمشروع آخر بعد تاريخ إعداد الميزانية .

د. التحفظات التي تشير إلي مخالفة المنشاة لقانون الشركات أو النظام الداخلي لها . مما يؤثر علي مركزها المالي ونتيجة أعمالها، مثل أن يعقد رئيس أو احد أعضاء مجس الإدارة صفقة مع جهة لها مصالح مشتركة معهم مع أن قيمة هذه الصفقة تقل عن القيمة العادلة ولم يقم بعرض الأمر علي الجمعية العمومية للمساهمين .

هـ. أن يقوم المدقق ببناء راية جزئيا علي رأي مدقق آخر، مثل وجود فروع أخري داخلية أو خارجية للوحدة ذات استقلال مالي وثم تدقيق أعمالها من قبل مدقق آخر .

وفي حالة وجود تحفظات في تقرير المدقق فا التقرير يقسم إلي ثلاثة فقرات هي فقرة النطاق وفقرة التحفظ وفقرة الرأي .[1]

ج. الرأي السلبي (المعاكس) :

وهو التقرير الذي يتضمن رأياً معاكسا عندما يتأكد المدقق بان القوائم المالية لا تعكس الصورة الصحيحة لواقع المنشاة وعندها يجد المدقق إن التحفظ في تقريره غير كافيا للإفصاح عن النقص أو التضليل في القوائم المالية ويجب علي مدقق الحسابات بيان أسباب إصداره للرأي السلبي، يمكن لمدقق الحسابات إصدار رأي سلبي (معاكس) في الحالات التالية :

- عند عدم رضا المدقق عن ما تكنه القوائم المالية من معلومات وأنها لا تمثل الصورة الصادقة والعادلة للوضع المالي للمنشاة .
- عدم التوافق بينه وبين الإدارة فيما يتعلق بوجود مشاكل في الدفاتر والسجلات مثل التزوير والتضليل مما يؤثر علي عدالة القوائم المالية .

د.الامتناع عن إبداء الرأي :

[1] المرجع السابق ، ص 124 .

يقوم مدقق الحسابات بالامتناع عن إبداء الرأي في حالة عدم تمكنه من الحصول علي أدلة إثبات كافية وملائمة، لذلك لا يستطيع إبداء رأي حول البيانات المالية .وقد يمتنع الموقف عن إبداء رأيه بسبب قيود كبيرة علي مدي الفحص الذي يقوم به، أو في حالة عدم تأكده من قيمة احد العناصر أو نتائج معينة تؤثر بشكل كبير علي المركز المالي وعلي نتائج الأعمال . في هذه الحالة يجد المدقق انه من الصعب عليه تكوين رأياً عن القوائم المالية كوحدة واحدة، ومن الممكن لمدقق الحسابات أن يمتنع عن إبداء الرأي في الحالات التالية :

1. في حالة عدم السماح للمدقق بإرسال مصادقات من العملاء للتحقق من أرصدتهم . أو إرسال مصادقات للدائنين للتحقق من رصيد المنشاة لديهم .
2. القيام بعملية الجرد مع حضور المدقق أو من ينوب عنه، وعدم تمكنه من فحص الأرصدة في تاريخ لاحق .
3. في حالة عدم قناعة بقيم بعض العناصر الطاهرة في الميزانية العمومية أو عدم الاقتناع بطريقة التقييم . [1]

ثانياً : القوائم المالية والتقارير المالية :

القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية ، وتمثل القوائم المالية الرسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلي الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي علي معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية ، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام علي أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات ، المصروفات ...الخ) .

أنواع القوائم المالية :

تعد المشروعات العديد من القوائم المالية، منها أساسية يجري إعدادها بصورة منتظمة ودورية لتحقيق أهداف المحاسبة المالية ووفقا للقوانين المرعية وتوصيات المنظمة المهنية وهي :

أولاً : قائمة المركز المالي :

تمثل قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) صورة مفصلة للوضع المالي للشركة عند نشرها وتشمل قائمة المركز المالي علي أصول الشركة (موجوداتها) وخصومها

[1] المرجع السابق ، ص 126.

(مطلوباتها) وحقوق مساهميها مما يعطي فكرة واضحة عن قيمتها الدفترية وغني عن القول انه ليس مؤشراً جيدا أن تفوق خصوم الشركة أصولها ، لان ذلك يعني تحقيقها لخسائر تفوق رأسمالها ، وقد تقودها إلي العجز عن الاستمرار في مزاولة نشاطها وربما إفلاسها .

وتوضح قائمة المركز المالي للشركة أيضا مدي توافر الأصول لديها بالقدر الكافي الذي يعينها علي تنمية نشاطها من خلال الاستحواذ علي شركة أخري أو تطوير منتج جديد أو اللجوء للاقتراض للمحافظة علي أنشطتها التشغيلية، كما تمكن من قراءة عضو مجلس الإدارة لقائمة المركز المالي من تقييم أداء الإدارة التنفيذية للشركة مثل معرفة وجود مخزون إضافي زائد علي حاجة السوق بسبب عدم قدير الإدارة الدقيق للطلب المتوقع علي منتجاتها والذي يمكن أن يكون مؤشرا قويا علي سوء إدارة الشركة لأصولها .[1]

ورغم أن الأرقام التي تظهر في قوائم المركز المالي للشركات تتفاوت بشكل كبير إلا أن الإطار العام لقوائم المركز المالي يبقي موحدا لكل الشركات وهذا يعني أن بالإمكان مقارنه أداء شركتين في قطاعين مختلفين تقومان بنشاطات تجارية مختلفة تماما ويمكن تلخيص العناصر الثلاثة التي يكون مجملها قائمة المركز المالي لشركة ما علي النحو التالي :

1/ الأصول :

تعبر الأصول عن كل ما تمتلكه الشركة حيث يمكن للشركات أن تمتلك أصولا ملموسة كالحسابات الآلية والمعدات والمال والعقارات كما تمتلك أصولا غير ملموسة كالعلامات التجارية أو براءات الاختراعات، وبشكل عام تصنف الأصول الملموسة للشركة باء علي القدرة علي تحويلها إلي سيولة نقدية إلي نوعين :

1. أصول متداولة :

هي النقد أو الممتلكات التي تحوزها الشركة ويمكن تحويلها بسهولة إلي نقد خلال عام واحد، وهي مؤشر مهم لوضع الشركة المالي لأنها تستخدم لتغطية الالتزامات قصيرة الآجل لعمليات الشركة التشغيلية وإذا كانت الشركة تعاني من تدني في صافي أصولها المتداولة فهذا يعني أنها بحاجة إلي الحصول علي مصادر آخري لتمويل أنشطتها ومن احد الحلول

([1]) احمد محمد عبده مصطفي ، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 1998م) ، ص 22.

للقيام بذلك هو قيام الشركة بالحصول علي قروض قصيرة الأجل أو قد تلجا بعض هذه الشركات إلي إصدار أسهم إضافية، ويمكن القول بشكل عام أن زيادة صافي أصول الشركة المتداولة تعني زيادة فرص الشركة في الحفاظ علي نمو أنشطتها .[1]

ومن أهم الأصول المتداولة للشركات ما يلي :

- النقد وما يعادلها .
- الاستثمارات قصيرة الأجل .
- المبيعات مستحقة الدفع .
- المخزون السلعي سواء كان مواد أولية أو إنتاج تحت التشغيل أو بضاعة تامة.

2. أصول غير متداولة (ثابتة):

وهي الأصول التي تحوزها الشركة وتحتاج إلي وقت يزيد عن العام لتحويلها إلي نقد خلال العام المقبل، وتندرج الأصول الثابتة للشركة كالأراضي والمباني والمعدات ونحوها تحت نطاق الأصول غير المتداول. وتعتمد أهمية حجم أصول الشركة غير المتداولة علي نوعية القطاع التابعة له فعلي سبيل المثال لا تحتاج شركات القطاع المصرفي بشكل عام إلي أصول غير متداولة (ثابتة) مقارنة بما تحتاجه الشركة في قطاع صناعي.[2]

2/ الخصوم :

لدي كل الشركات حتى الرابحة منها ديون وفي قائمة المركز المالي يشار للديون بالخصوم والالتزامات، ويعتمد نجاح إدارة الشركة بشكل كبير علي مقدرتها في إدارة خصومها أو ديونها المتنوعة التي تعد جزا من طبيعة نشاطها، وتنقسم خصوم الشركة في قائمة المركز المالي إلي قسمين هما :

1-الخصوم المتداولة :

وهي الالتزامات التي علي الشركة أن تدفعها في فترة لا تتجاوز سنة واحدة وتلجا الشركة غالبا إلي تسيل بعض أصولها المتداولة لتغطية تلك الالتزامات، ومن أهم أصناف الخصوم المتداولة ما يلي :

([1]) المرجع السابق ، ص 23 .

([2]) المرجع السابق ، ص 24 .

- ديون الموردين .
- مستحقات المساهمين من الأرباح غير الموزعة .
- مستحقات الزكاة .
- أقساط وديون طويلة الأجل مستحقة الدفع .

2-خصوم طويلة الأجل :

هي الالتزامات التي لا تتقيد الشركة بدفعها خلال عام واحد علي الأقل ومن أمثلتها التزامات طويلة الأجل ، ورغم أن هذه الديون لا يلزم الوفاء بها خلال السنة المالية المقبلة إلا أنها في نهاية المطاف لابد من دفعها لذلك فمن المهم أخذها بعين الاعتبار عند تقييم عضو مجلس الإدارة لأراء الشركة .

3-حقوق المساهمين :

وتعبر حقوق المساهمين عن الأموال المستثمرة التي طرحت في شكل أسهم مضافا إليها الأرباح غير الموزعة التي تمثل الأرباح المبقاة التي تحتفظ بها الشركة وتعيد استثمارها مرة أخري ولا يتم توزيعها علي المساهمين، وبشكل مبسط فان حقوق المساهمين تمثل المصدر الأساسي لتمويل أعمال الشركة وكلما زادت حقوق المساهمين ازداد حجم الأموال التشغيلية الذاتية للشركة .

ويتم حساب حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي بطرح إجمالي الخصوم من إجمالي الأصول .[1]

[1] المرجع السابق ، ص ص 23- 24.

جدول رقم (1/2/2)

نموذج لقائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) الشركة ... كما في .....

الأصول			الخصوم وحقوق الملكية		
كلي	**جزئي**	**الأصول المتداولة:**	**كلي**	**جزئي**	**الخصوم المتداولة :**
	××	النقدية		××	دائنون
	××	أوراق مالية		××	أوراق الدفع
	××	أوراق القبض		××	أجور مستحقة وإيرادات مقبوضة مقدماً
	××	مدينون بعد طرح المخصصات	×××		إجمالي الخصوم المتداولة
	××	البضاعة بالمخازن			**الخصوم طويلة الأجل :**
	××	مصروفات مدفوعة مقدماً		××	أوراق دفع طويلة الأجل
×××		إجمالي الأصول المتداولة		××	قرض السندات
		الأصول الثابتة :	×××		إجمالي الخصوم طويلة الأجل
	××	مباني (بالصافي)	×××		إجمالي الخصوم
	××	معدات وآلات (بالصافي)			**حقوق الملكية :**
	××	أثاث (بالصافي)		××	رأس المال
	××	سيارات (بالصافي)		××	أرباح محتجزة
×××		إجمالي الأصول الثابتة	××		إجمالي حقوق الملكية
×××		أجمالي الأصول	×××		إجمالي الخصوم وحقوق الملكية

المصدر : محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1993م) ، ص 38 .

ثانياً قائمة الدخل :

تعد قائمة الدخل أيسر للفهم واقل تعقيدا من قائمة المركز المالي ومع ذلك فهي أكثر أنواع القوائم المالية تحليلا، ويعزي ذلك إلي أنها تفصل في مصادر ربحية الشركة بناء علي أدائها من بيع منتجاتها أو تقديم خدماتها أو عوائد استثماراتها ولتفسير ذلك فان قائمة الدخل توضح كمية العوائد الداخلة للشركة من مبيعاتها

(الإيرادات) وكمية الأموال الخارجة منها لتغطية تكاليف هذه المبيعات (المصروفات) ولا تقتصر قراءة قائمة الدخل علي خصم إجمالي المصروفات من إجمالي الإيرادات، فالشركة بشكل عام لديها أكثر من مصدر من مصادر الإيرادات وأنواع عديدة مختلفة من المصروفات، وتوضح الشركة في بيان قائمة الدخل بالتفصيل المصادر المختلفة لإيراداتها ومصروفاتها التي لا تعكس صورة واضحة حول أداء الشركة وسنستعرض فيما يلي بعض النقاط التي توردها قائمة الدخل وهي :

1-الإيرادات :

الإيرادات هي إجمالي الأموال التي تحققها الشركة من نشاطها الرئيسي المتمثل علي بيعها للسلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها .

2- المصروفات :

هي تدفقات خارجية أو أي استخدام للأصول أو التحمل بالالتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخري تشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة .

3- إجمالي الأرباح (أو الخسائر) :

لو استطاعت أي شركة الوصول إلي طريقة لتطوير وتصنيع منتجات وتقديم خدمات دون أن تتحمل أي مصاريف فستكون بذلك اثري شركة في العالم لكن الواقع يثبت أن اتفاق المال لابد منه لكسب أموال أكثر ، للوصول إلي احتساب إجمالي أرباح الشركة أو (إجمالي الخسائر)، لابد من خصم مصاريفها المباشرة من إيراداتها .

وعلي سبيل المثال فان تلك المصاريف أو التكاليف المباشرة في الشركات الصناعية تتمثل في تكلفة المنتجات التي قامت ببيعها.[1]

4- الربح التشغيلي :

لا تعد تكاليف الإنتاج التكاليف الوحيدة التي يجب علي الشركة أن تلتزم بدفعها لتنجح إذ يجب إنتاج المنتج أن يسوق ويتم بيعه وهذه الأعمال بالطبع تنطوي علي مصاريف وتكاليف آخري، فبالإضافة إلي مصاريف التسويق والإعلان، فالشركة ملزمة بدفع رواتب

(1) رونالدوكيسو واخرون ، تعريب احمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1995م) ، ص 73.

موظفيها وتجهيزات مكاتبها علاوة علي ذلك دفع نفقاتها الإدارية ويمكن الوصول إلي ربح الشركة التشغيلي (أو خسارتها التشغيلية) من خلال خصم كل التكاليف التشغيلية.

5- صافي الربح :

بالإضافة إلي النفقات التشغيلية ، فان علي الشركة دفع مصاريف أخري مثل الضرائب (مخصصات الزكاة الشرعية)، وعندما تقوم الشركة بخصم هذه النفقات من الربح التشغيلي وإضافة ما تحصل عليه من إيرادات خارج نشاطها فان ما يتبقي يشكل صافي الربح للشركة.[1]

[1] المرجع السابق ، ص 74 .

جدول رقم (2/2/2)

نموذج لقائمة الدخل

قائمة الدخل لشركة ....عن السنة المنتهية في 31/ 12/.....

البيان	جزئي	إجمالي
إجمالي المبيعات		××××
ناقصاً:		
مردودات المبيعات	××	
مسموحات المبيعات	(××)	
خصم مسموح به	(××)	(×××)
صافي المبيعات		××××
ناقصاً : تكلفة المبيعات		
بضاعة (أول المدة)	×××	
المشتريات	×××	
مصاريف الشراء	×××	
إجمالي تكلفة الشراء	××××	
(-) مردودات المشتريات	(×××)	
صافي المشتريات	××××	
(-) بضاعة أخر المدة	(×××)	
تكلفة البضاعة المباعة		(×××)
مجمل الربح		××××
ناقصاً : المصاريف التشغيلية		
مصاريف إدارية	××	
مصاريف البيع والتوزيع	××	×××
صافي الدخل التشغيلي		×××
(+)إيرادات أخري		××
(-) المصاريف الأخرى		(××)
صافي الدخل السنوي قبل الضرائب		×××
(-) مخصص الضرائب		(××)
صافي الدخل السنوي بعد الضرائب		××××

المصدر : رونالدوكيسو واخرون ، تعريب احمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1995م) ، ص 75.

ثالثاً : قائمة التدفق النقدي :

تعد قائمة التدفق النقدي من أهم القوائم المالية لأي شركة مساهمة حيث توضح بالتفصيل حجم التدفقات النقدية الداخلة إلي الشركة والخارجة منها، وتوضح مصادر الأموال النقدية وما شابهها وسبل إنفاقها علي بنود التشغيل والاستثمار والتمويل. وتقدم قائمة التدفق النقدي بشكل أوضح تفاصيل دقيقة حول مصادر النقد المتوافرة للشركة وطبيعة استخدامها علاوة علي ذكر إيضاحات عن أرصدة الشركة من النقود أو الأصول القابلة للتحويل السريع إلي نقد. وترجع أهمية التدفقات النقدية إلي أن الشركة لا يمكن لها النجاح دون توافر النقد أو الأصول المماثلة للنقد، وذلك لدفع نفقاتها التشغيلية ومستحقاتها الديون ونحو ذلك، وبدون توافر النقد لا يمكن للشركة تمويل استثماراتها لتنمية نشاطها .[1]

محتويات قائمة التدفق النقدي :

تتمتع الشركات عادة بمصادر عديدة للنقد والأصول المماثلة للنقد التي يمكن أن تظهر في قائمة تدفقاتها النقدية والتي تعد زيادتها دلالة علي متانة وضع الشركة المالي وتقسم الشركة غالبا قوائم تدفقاتها النقدية إلي الفئات التالية :

1- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية .

ويوضح حجم التدفقات النقدية من أو المستخدم في أنشطة الشركة التشغيلية .

2- صافي النقد من الأنشطة الاستثمارية :

ويوضح حجم التدفقات النقدية للشركة من أو المستخدم في استثماراتها .

3- صافي النقد من الأنشطة التمويلية :

ويوضح حجم التدفقات النقدية للشركة من بعيها لأسهمها أو إصدارها لأدوات دين أو سدادها لقروض أو التزامات تمويلية .

وتمثل التفاصيل الواردة ضمن الفئات الثلاث المشار إليها مصادر النقد والأصول القابلة للتحويل السريع إلي نقد التي تحققت للشركة إضافة إلي تفصل بخصوص استخدامات هذا النقد وإذا لم تقم الشركة بإنفاق نقدها المتحقق بالكامل فسيظهر المتبقي منه في بند صافي النقدية وهو ما يعادل تماما رصيد النقد وما يماثله في قائمة المركز المالي في نهاية الفترة.

([1]) وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق ، ص 31.

ولان قائمة التدفقات النقدية نتاج للتغيرات التي تطرأ في معظم بنود قائمتي الدخل والمركز المالي للشركة، لذا تبرز التدفقات النقدية كافة التغيرات علي هذه البنود التي منها علي سبيل المثال التغيرات في :

- الاستثمارات قصيرة الأجل .
- الديون طويلة الأجل .
- الأرباح الموزعة .
- الضرائب (الزكاة) المدفوعة .
- الحسابات المدينة .
- الأصول العينية .[1]

[1] المرجع السابق ، ص 32 .

جدول رقم (3/2/2)

نموذج لقائمة التدفقات النقدية

البيانات	مبلغ جزئي	مبلغ كلي
النشاط التشغيلي :		
صافي الربح	××	
(+) إهلاك الأصول الثابتة	××	
(−) مكاسب بيع الأصول الثابتة	(×××)	
(+) النقص في الأصول المتداولة	××	
(+) الزيادة في الخصوم المتداولة	××	
(−) الزيادة في الأصول المتداولة	(×××)	
(−) النقص في الخصوم المتداولة	(×××)	
صافي التدفق النقدي من عمليات التشغيل		×××
النشاط الإستثماري :		
النقد المحصل من بيع الموجودات الثابتة	××××	
(−) النقد المحصل لشراء الموجودات الثابتة	(×××)	
صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار		×××
النشاط التمويلي :		
النقدية المحصلة من إصدار الأسهم والسندات	××××	
(+) النقدية المحصلة من القروض المصرفية	××××	
(−) النقدية المدفوعة لتوزيعات الأرباح	(××××)	
صافي التدفق النقدي من عمليات التمويل		×××
صافي التدفق النقدي خلال العام		×××
+ رصيد النقدية في بداية العام		×××
رصيد النقدية في نهاية العام		××××

المصدر: وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ،(الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر، 2007م) ، ص 33.

قائمة الأرباح المحتجزة :

توضح هذه القائمة الأرباح التي تمت خلال السنة المالية والتغيرات التي حدثت عليها بالإضافة إلي بيان الربح من سنوات سابقة والتوزيعات والتحويلات التي تمت عن فترة معينة . ويهتم المحلل المالي بهذه القائمة في بيان حركة الإرباح ونموها وتطورها خلال عدد من السنوات والتوزيعات التي تمت من الأرباح في شكل احتياطات أو توزيعات للمساهمين ويتأثر رصيد الأرباح المحتجزة بالعناصر التالية :

(1) صافي الربح (الخسارة) :

يؤثر صافي الربح إلي زيادة رصيد الأرباح المحتجزة بعكس صافي الخسارة الذي ينقص من رصيد الأرباح المحتجزة .

(2) التوزيعات :

تؤدي التوزيعات سواء توزيعات أرباح الأسهم أم التوزيعات النقدية إلي تخفيض رصيد الأرباح المحتجزة .

(3) تعديلات النسخة السابقة :

وهذه التعديلات تنتج من تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترة السابقة وقد حدد المعيار المحاسبي رقم "16" كيفية تسجيل وإظهار التعديلات للسنة السابقة. ووفقاً لهذا المعيار عند تسجيل التعديل للسنة السابقة فان الأثر الناتج يجب أن يفصح عنه في السنة التي يتم فيها التعديل.

وكذلك تظهر قوائم الأرباح المحتجزة كيفية التصرف في الأرباح سواء بتوزيعها علي المساهمين في صورة توزيعات أسهم مجانية أو توزيعات نقدية وكذلك الأرباح المتبقية التي يمكن استثمارها داخلياً في عمليات المنشأة التشغيلية .[1]

([1]) طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 46.

جدول رقم (4/2/2)

نموذج لقائمة الأرباح المحتجزة

قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المنتهية في .....

بيـــان	جزئي	كلي
رصيد الأرباح المحتجزة في 1/1		××××
+ تعديلات الفترة السابقة (تصحيح خطأ في استهلاك الأصول الثابتة)		××
رصيد الأرباح المحتجزة في 1/1 (بعد التعديل)		××××
+ صافي الربح		××
		××××
ناقصاً :		
توزيعات الأسهم المجانية	×××	
توزيعات نقدية	×××	
رصيد الأرباح المحتجزة في 12/31		(×××)
		×××××

المصدر: رونالدوكيسو واخرون ، تعريب احمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 1995م) ، ص 88.

مما سبق تري الباحثة أن القوائم المالية تأتي في مقدمة التقارير المحاسبية التي تعدها إدارة المنشاة، وتعد الميزانية واحدة من أهم القوائم المالية التي تعدها الإدارة بغرض الوقوف علي المركز المالي للمنشأة في تاريخ محدد.

الفصل الثالث

الدارسة الميدانية ويشتمل عي المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : نبذة عن البنك الإسلامي السوداني وبنك الإدخار و التنمية الاجتماعية

المبحث الثاني : تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن البنك الإسلامي السوداني وبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية

(أ) البنك الإسلامي السوداني :

أولاً : النشأة والتطور :

تم إنشاء البنك الإسلامي السوداني في عام 1982م وسجل طبقا لقانون الشركات 1925م ورأس المال المصرح به 600000000ج سوداني ورأس المال المدفوع 30773780ج سوداني.

ثانياً : أهداف البنك :

يقوم البنك ببيع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية و وكافة أعمال الاستثمار ويسهم في الأتي:

1. المشروعات الزراعية والصناعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالطريقة والكيفية التي يراها البنك موافقة وفقا للشريعة الإسلامية .
2. الاهتمام بصغار الحرفيين وصغار المستثمرين وأصحاب الأعمال الصغيرة ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من اجل تحسين ظروفهم المعيشية .
3. تنشيط التجارة الخارجية ودفعها مما يحفظ التوازن المطلوب من الداخل والخارج لصالح الاقتصاد السوداني .
4. الاهتمام بأعمال التعدين والمشروعات العمرانية ومشروعات الخدمات وغيرها من المشروعات الاقتصادية .
5. تشجيع قيام سوق المال بالسودان وتدعيم وتوفير المناخ المناسب لنشاط رأس المال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلي الاستثمار .
6. تنمية وتطوير العلاقات مع أسواق رأس المال والمانحين قطرياً أو إقليمياً وإبرام الاتفاقات التجارية لبيع مستلزمات الإنتاج ومدخلاته .
7. الانتشار الجغرافي لتحقيق التنمية الريفية ودعم وتشجيع صناعة المنتجات الصناعية .
8. تعظيم الموارد المالية والقدرات الذاتية لتحقيق الاستقلالية الذاتية .
9. إقامة الاستثمارات المشركة التي تحقق أهداف ورسالة و البنوك التنموية مثل مشاريع التجميع.
10. دعم الوضع الاقتصادي ورفع المستوي المعيشي للمواطنين ونشر الوعي للمسؤولية الفردية .

ثالثاً : فروع البنك :

يضم البنك الإسلامي 12 فرعا داخل ولاية الخرطوم و29 فرعا في الولايات والشركات التابعة للبنك هي الشركة الإسلامية للإسكان والمقاولات وشركة السلامة للتامين والشركة الإسلامية للتجارة والاستثمار كما يخضع البنك في جميع معاملات لهيئة الرقابة التشريعية التي تتبع مجلس الإدارة وتقوم بأداء أعمال الرقابة الشرعية من خلال فرق التفتيش كما يخضع البنك في معاملاته لقوانين الضرائب السودانية من الناحية الضريبية ولقوانين ديوان الزكاة السوداني من الناحية الزكوية ويتبع المصرف التكلفة التاريخية ومبدأ الاستحقاق في تسجيل إيراداته ومصروفاته.

رابعاً : استثمارات البنك :

يستثمر البنك في الأوراق المالية والمشاركات والمضاربات والمرابحات والمتاجرات والعلاوات والمساهمات والمحافظ .

وإيرادات البنك تنشا من مرابحات البنك الناتجة من عمليات المرابحة جزئيا في حالة الاقتصاد وكليا إذا كانت في نهاية الفترة والمشاركات بعد تصفينها من ربح أو خسارة والمضاربات بعد تصفيتها من ربح أو خسارة والسلم بعد البيع واستهلاكات البنك: يتبع البنك طريقة القسط الثابت في استهلاك موجوداته التي يقتنيها بغرض الاستخدام وفقا للأعمال الافتراضية التالية:

1. عقارات 40 سنة .
2. وسائل نقل 7 سنة .
3. أجهزة كمبيوتر واتصال 7 سنة .
4. أجهزة الكترونية من 7 –10 سنة ،
5. أثاثات ومعدات من 10 – 13 سنة .

خامساً :التقنية المصرفية للبنك :

بما أن البنك عبارة عن مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوزيعها وأي مصرف يهدف إلي تقديم الخدمات النافعة للمجتمع ليضمن لنفسه البقاء لذلك يسعي أي بنك لرفع مستوي أعماله مما يجعله يسعي جاهدا لتقديم خدمات جديدة للمتعاملين معه من أبرزها :

1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين معه .
2. المساهمة في تمويل مشروعات التنمية .
3. شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها لهم .
4. إصدار خطابات الضمان وتأجير الخزن .

5. تحويل العملة ودفع الحوالات البريدية والبرقية الواردة .
6. دفع الشيكات المسحوبة علي البنك .
7. خدمات الكمبيوتر أو البطاقات الائتمانية .
8. دفع الشيكات المسحوبة علي البنك .

كما أن التقدم والتطور التقني للمصارف تنتج عن أسباب وظروف وتغيرات كثيرة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية والتقنية وشبكات الاتصال والحواسيب لذلك ظهور شبكة الانترنت التي يزداد مستخدميها علي مدار كل دقيقة و تشمل أنواع الاتصالات الأتي :-

1. منظومة المعلومات الدولية التي تستخدم للبحث عن المعلومات والبحث .
2. البريد الالكتروني الذي يستخدم لإرسال واستقبال التقارير .
3. بروتوكول تحويل الملفات بحيث يتم إرسال الملفات من الكمبيوتر إلي آخر لتغطية المعلومات الاقتصادية والسياسية والاستثمارية ويستطيع البنك من خلال الانترنت التعرف علي الأتي :
4. موقعة العالمي ورأي المالية فيه .
5. المعاملات مع المتعاملين حسب كل سوق .
6. المعاملات حسب كل عملة من العملات .
7. المعاملات حسب الاستثمار والائتمان والودائع لذلك فان الأنظمة المستخدمة في البنوك هي الأتي :
8. نظام البنتابانك : والذي يهدف إلي تحويل نظام العامل إلي النظام المصرفي أو المركزي باستخدام تقنيات الويب الحديثة وتزويد الخبرات وتحويل العمل من مصرفي إلي الكتروني وسرعة الانجاز في العمل وتقليل التكلفة لبعض المصارف .
9. نظام VBS : وهو نظام يستخدم للتحويل عبر الشبكة للبنك وفروعه المختلفة كما يستخدم للاستعلام عن الوسيط والسحب من فرع إلي آخر .
10. نظام المقاصة الآلي : وهو برنامج في الحاسوب يتيح لمستخدميه الإيداع الآلي للمبالغ المنتظمة والدفع الآلي للعديد من فواتير البنك كما انه يمكن المنشاة من دفع رواتب موظفيها دون شيكات وذلكم بنقل رواتبهم إلي حساباتهم في المصرف الذي تتعامل معه .

11. نظام الصراف الآلي : وهو نظام يتيح للعملاء حملة بطاقات الصراف الآلي من التعامل مع حساباتهم لدي البنك في أي وقت سواء في مواعيد العمل الرسمية أو غير الرسمية ويتميز هذا النظام بالاتي :

1. سرية المعلومة .
2. حل مشاكل الزحام والانتظار و ذلك من خلال سرعة التعامل مع الآلة وسهولتها .
3. إمكانية تحويل المبالغ أو إيداعها أو سحبها والاستفسار عن الأرصدة .
4. إمكانية دفع فواتير الماء والكهرباء والهاتف وإعادة الشحن .

1. نظام إصدار بطاقات الصراف الآلي : يهدف هذا النظام إلي إصدار بطاقات الصراف الآلي للعملاء لتقليل التكلفة والوقت والجهد بحيث يستطيع كل عميل من خلاله استخدام بطاقته المصرفية في أي صراف إلي ودفع التزاماته المالية دون الرجوع إلي البنك المعني صاحب البطاقة إلا بعد انتهاء مدتها .

2. نظام الشيكات الممغنطة : هذا النظام يوفر لعملائه دفاتر شيكات ممغنطة بناء علي طلبه في وقته وبالفئة المطلوبة .

3. نظام الاسويفت : وهو نظام يمكن من تبادل البيانات المالية بين البنوك في العالم بحيث يسهل عملية الحوالات بين المصارف وحوالات الزبائن وشراء وبيع العملات والاستثمار والودائع وتحصل البورصة والصكوك .

4. نظام المقاصة الالكترونية : وهذا النظام يستخدم في الشيكات المسحوبة علي بنوك أخري للبنك المعني بحيث يمكن من سحب وإيداع قيمة الشكات من حسابات العملاء .[1]

(1) منشورات البنك الإسلامي السوداني ، 2010م .

(ب) بنك الادخار والتنمية الاجتماعية :

أولاً : النشأة والتطور :

مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية مؤسسة مصرفية متخصصة في التمويل الأصغر إلي جانب ممارسة جميع الأنشطة المصرفية والتجارية بهدف تجميع المدخرات الصغيرة وإعادة توظيفها في التنمية المحلية اقتصاديا حتى تساهم تلك المدخرات في دورة الاقتصاد القومي .

تم افتتاح البنك في 31/أكتوبر 1974م الذي يصادف اليوم العالمي لبنوك الادخار بحضور ممثلي الجهات الرسمية والنقابية والشعبية ووفد النقابة العامة للتأمينات والمصارف المصرفية .

بدا البنك نشاطه مستهدفا تجميع المدخرات الصغيرة ونشر الوعي المصرفي والادخار وسط شرائح المجتمع وخاصة المزارعين والحرفين والمهنيين مستعيناً في ذلك باتحاداتهم وجمعياتهم وقد ظل نشاط البنك محصورا في مديرية والتي من خلالها أمكنه تقديم خدمات لكافة الشرائح والقطاعات والمساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويله للأفراد والجمعيات والاتحادات وتأسيس شركات المساهمة العامة .

ثانياً : تطوير وسائل الإنتاج :

ساهم البنك في ترقية وتطوير وسائل الإنتاج والعمل لقطاعات الحرفيين بتمويل شراء مستلزمات عملهم من ماكينات ومعدات كما باشر البنك دورة تجاه أصحاب الدخل المحدودة من عمال موظفين ومساعدتهم علي توفير معينات الحياة من المستلزمات المنزلية بتمويلهم مباشرة كافرا داو عبر نقاباتهم واتحاداتهم أو عبر الإلية التي ابتكرها البنك بتجميع الشرائح غير المنظمة تحت مظلة ما يسمي بجمعية الادخار .

ثالثاً : إنشاء الفروع :

لإنجاح تجربة البنك واكتمال انتشاره بمديرية الجزيرة بدأت المرحلة الثانية في مسيرته بنقل تجربته بفتح فروع له في عواصم المديريات المجاورة التي يعتمد نشاطها الاقتصادي علي الزراعة مثل القضارف وكوستي وسنار وسنجة ، وقد ساهم البنك سنوياً في تمويل الزراعة المطرية بتلك المناطق مساهمة مقدرة بجانب تمويله الأنشطة الاقتصادية

والاجتماعية بها وهكذا ظل البنك يقدم خدماته وينتشر تدريجا علي مدي خارطة البلاد وصولا لمدن الأبيض والخرطوم وعطبرة وكسلا وشندي .

يصدر قانون مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية في العام 1996م دخل مصرف الادخار السوداني ليصبح المصرف امتدادا لبنك الادخار السوداني .

شهد المصرف بعد ذلك تطورا ونقله نوعية في أهدافه وموارده وهياكله ومقره لتمكينه من أداء مهامه كأحد ازرع الدولة في تخفيض حدة الفقر المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مما استدعي توسيع قاعدة ملاكه لتشمل وزراة المالية والرعاية الاجتماعية الاتحاديين وبنك السودان المركزي بغرض زيارة رأسماله ، وتم نقل رئاسته للعاصمة الخرطوم كما صحب ذلك تكوين هيئة امناء للمصرف " جمعية عمومية " من ملاكه وممثلي الصناديق والمؤسسات الاجتماعية بالدولة والنقابات والاتحادات المهنية للشرائح التي يستهدفها المصرف .

رابعاً : ثورة التمويل الأصغر :

بعد صدور قرار المصرف عام 1996م بدأ المصرف نشاطه وحشد موارد الادخار وتوجيهها نحو التمويل الأصغر ، وتخفيض حدة الفقر تحت شعار :

" الأول في التمويل الأصغر– رائد الادخار والتنمية الاجتماعية "

استقرت الممارسة بعد عدة سنوات علي توجيه بنسبة 80% من الموارد إلي التمويل الأصغر و20% إلي تمويل النشاط التجاري مما مكنه من تحقيق أرباح تدعم مركزه المالي وتحسين شروط خدمه العاملين بما يتماشي والاتجاه العام للأجور لضمان استمرارية المصرف في خدمة التمويل الأصغر ويلتزم المصرف في أنشطته ومنح التمويل كافة الصيغ الإسلامية ويستهدف كافه شرائح المجتمع وفئاته من مزارعين وحرفيين ومهنيين ومعاشين وتجار ومستثمرين وقطاع المرأة والطلاب والخريجين وغيرهم من قطاعات المجتمع الاخري . يباشر المصرف معاملاته المالية من خلال شبكة حاسوب تربط بين كافة فروعه وبينها وبين الرئاسة كما يمتلك المصرف 49 فرعا وتوكيلا 73 ماكينة صراف آلي منتشرة في جميع الولايات ، إضافة إلي شبكة تراسل الكتروني توفر سرعة الاتصال الموثق بالرسائل لتسيير الأعمال الإدارية وسرعة التداول فيها واتخاذ القرار كبديل للبريد التقليدي والملفات والأوراق مما انعكس ايجابيا علي تكلفة التشغيل .

خامساً : التقنية المصرفية :

يعمل المصرف من خلال شبكة الكترونية تربط جميع فروع المصرف وتعمل جميعا باتساق كبنك واحد مما يسهل العمليات المصرفية ويوفر الكثير من جهد ووقت عملاء المصرف، ويمتلك المصرف 73 ماكينة صراف منتشرة بجميع الولايات لتقديم خدمات السحب وشراء الكهرباء وتحويل الرصيد و الخدمات المالية الاخري خلال 24 ساعة ، ويقدم المصرف خدمات البطاقات الالكترونية والرسائل القصيرة والتحويلات الفورية وخدمة حصالة الادخار الالكترونية وخدمة التسجيل والتقديم الالكتروني لطلاب الجامعات وطلاب الشهادة السودانية والعربية والوافدين الأجانب .

وترتبط رئاسة المصرف بفروعه بشبكة التراسل الداخلي وبرنامج المؤتمر المرئي لتسهيل المعاملات ومتابعة إيصال وتنفيذ القرارات وبتواصل جميع العاملين بالمصرف اجتماعيا ومعلوماتياً عن طريق الموقع الالكتروني الداخلي (البورتال) ويتم تواصل المصرف عالميا بعملائه وزبائنه داخليا وخارجيا وكاف أما من طريق موقعة علي الشبكة الالكترونية www.ssdbank.com العالمية .

للمصرف علاقات ممتد مع المؤسسات المالية والمصرفية داخل وخارج البلاد وينتشر مراسلوه في أنحاء متفرقة من العالم ، ويساهم المصرف في راش مال العديد من الشركات العالمية والمحلية والصناديق والمحافظ والمؤسسات الخاصة بالتمويل الأصغر والتنمية الاجتماعية .

ولا يزال المصرف يؤدي دورة في دعم التنمية الاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، وتعاظم دوره كثيرا مما جعله من أوائل المؤسسات الحكومية التي تساهم في تخفيض حدة الفقر والبطالة ، وقد تنال الكثير من الإرشادات والشهادات المحلية و الإقليمية والدولية لتميزه في المسئولية الاجتماعية وتحقيق الرفاه والكفاية الاجتماعية إلي جانب جائزتين من الفئة الرفيعة في التنمية المصرفية . [1]

([1]) منشورات بنك الادخار والتنمية الاجتماعية ، 2011م .

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

(أ) إجراءات الدراسة الميدانية :

أولاً : أداة الدراسة :

تم تصميم استبانه بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على الدراسات السابقة والمراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوى الخبرة في هذا المجال، وكذلك بعض المحاسبين وأصحاب الخبرة في مجال المحاسبة ، وذلك لتحديد فقرات الإستبانة ، وقد تم تحكيم الإستبانة من قبل ذوى الخبرة.

أخذت عينة عشوائية تتكون من (50) فرد من موظفي البنك الإسلامي السوداني وبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية وتتكون الإستبانة من جزأين :

الجزء الأول : يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (العمر، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي، المسمي الوظيفي، سنوات الخبرة) وذلك للوقوف على أعمار ومؤهلات وتخصصات المبحوثين عليه.

الجزء الثاني: يتضمن عبارات الفرضيات كلا علي حدا.

ثانياً : عبارات الإستبانة :

تم توجيه عبارات الإستبانة للمستفيدين من موظفي بنك الإدخار والبنك الإسلامى (عينة الدراسة) وقد احتوت الإستبانة على (21) سؤال وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة).

وقد تم توزيع عبارات الإستبانة على فرضيات الدراسة الثلاث ، وقد اشتملت كل فرضية على عدة عبارات .

ثالثاً : صدق وثبات الإستبانة :

ثبات أداة الدراسة يعني التأكد من أن الإجابة ستكون واحدة تقريبا لو تكرر تطبيقها علي الأشخاص ذاتهم في أوقات مختلفة.[1]

استخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة وقد تبين أن معامل الثبات مرتفعة مما يطمئن علي استخدام الإستبانة .

وتم اختبار ثبات عبارات الإستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الاحصائى وقد كانت النتيجة 0.86 من 1 وهذا يدل على ثبات عبارات الإستبانة.

رابعاً : صدق الإستبانة

يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه ،كما يقصد بالصدق شمول الإستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية ، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية ، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها .[2]

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين بالصدق الظاهري للأداة (صدق الإستبانة) وتم تحكيم الإستبانه من قبل (6) محكمين من ذوي الخبرة في مجال العلوم المالية والإدارية وتم أخذ توجيهاتهم وملاحظاتهم مع المشرف .

خامساً : الأساليب الإحصائية المستخدمة :

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها ، تم استخدام الطرق والإجراءات الإحصائية التالية:

- العرض البياني والتوزيع التكراري للإجابات.
- النسب المئوية.
- الوسط الحسابي.

([1])حمد العساف ، المدخل إلي البحث في العلوم السلوكية ،(الرياض : كتبة الكعيبان، 1995) ، ص 430.

(2)ذوقان العبيدات وآخرون ، البحث العملي – مفهومة وأدواته وأساليبه ، (عمان : دار الفكر ، 2002م) ،179.

—الانحراف المعياري

— اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة أعلاه علي البيانات التي تم الحصول عليها من إجابات العينة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية (Spss) Statistical Package for social science والذي يعد من أكثر الحزم الإحصائية دقة في النتائج كما تم استخدام برنامج Microsoft Office Excel 2007 في عمليات الرسم البياني

سادساً : تطبيق أداة الدراسة :

وزعت الإستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدتها الباحثة لهذا الغرض ، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1 2 3 4 5) على الترتيب . واعدت الباحثة الجداول والأشكال البيانية اللازمة لكل سؤال في الإستبانة كما يلي :

(ب) تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة :

أولاً : العمر:

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة
.1	اقل من 30 سنة	19	%38
.2	30 وأقل من 40 سنة	19	%38
.3	40 وأقل من 50 سنة	10	%20
.4	50 وأقل من 50	2	%4
.5	50 سنة فأكثر	-	-
المجموع		50	%50

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (1/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

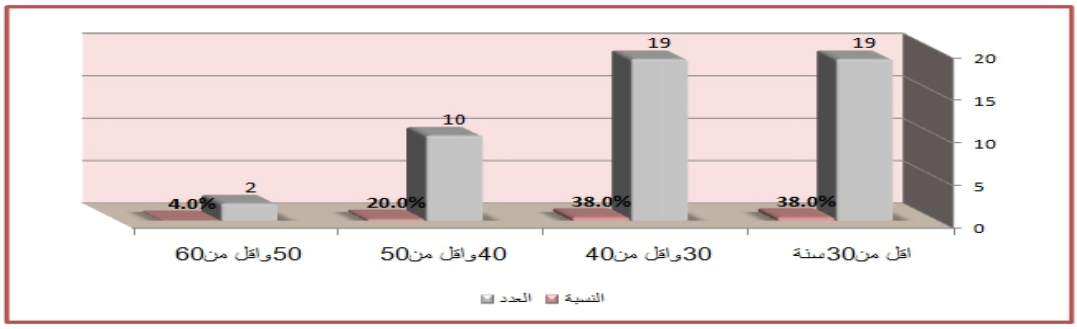

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (1/2/3)** أعلاه أن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) أعمارهم **أقل من 30 سنة،** وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) أعمارهم تتراوح بين **30 وأقل من40 سنة،** وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (20%) أعمارهم **بين 40 وأقل من50 سنة** ، و أن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) أعمارهم **50 وأقل من 60 سنة. مما يدل علي أن أفراد عينة الدراسة هم في الأعمار المتوسطة .**

ثانياً : المؤهل العلمي:

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
.1	شهادة ثانوية	2	%4
.2	دبلوم وسيط	7	%14
.3	بكالوريوس	25	%50
.4	دبلوم عالي	4	%8
.5	ماجستير	12	%24
.6	دكتوراه	-	-
.7	أخرى	-	-
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (2/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

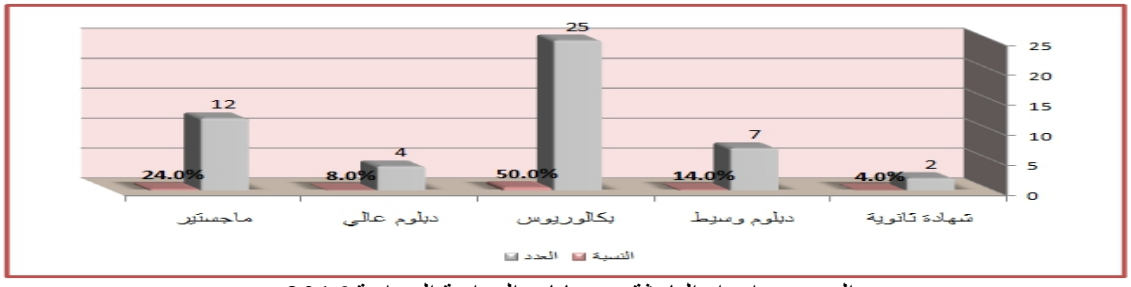

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (2/2/3)** أعلاه أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) مؤهلهم العلمي **بكالوريوس** ، و أن هنالك (12) فرداً وبنسبة (24%) مؤهلهم العلمي **ماجستير**، أن هنالك (7) أفراد وبنسبة (14%) مؤهلهم العلمي **دبلوم وسيط** ، أن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) مؤهلهم العلمي **دبلوم عالي**، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) مؤهلهم العلمي **ثانوي. مما يدل علي أن أفراد عينة الدراسة ذو تأهيل جامعي مما يعزز نتائج الدراسة .**

ثالثاً: التخصص العلمي :

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

الرقم	التخصص العلمي	التكرار	النسبة
.1	محاسبة	18	%36
.2	إدارة أعمال	7	%14
.3	مصاريف وتمويل	7	%14
.4	تجارة	2	%4
.5	اقتصاد	8	%16
.6	أخرى	8	%16
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (3/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

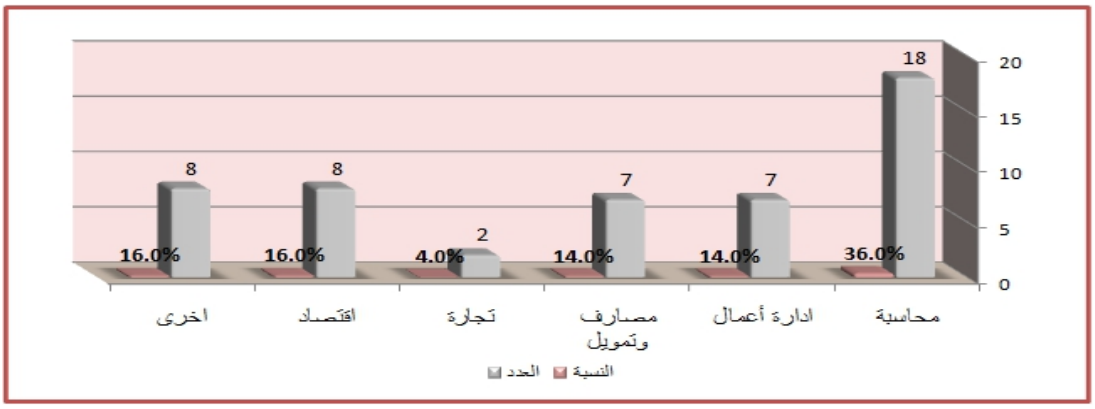

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (3/2/3) أعلاه أن هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) تخصصهم العلمي **محاسبة**، وأن هنالك (8) أفراد وبنسبة (16%) تخصصهم العلمي **اقتصاد**، وأن هنالك أيضاً (8) أفراد وبنسبة (16%) لديهم تخصصات علمية **أخري**، وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (14%) تخصصهم العلمي **إدارة أعمال** ، وأن هنالك أيضاً (7) أفراد وبنسبة (14%) تخصصهم العلمي **مصارف وتمويل**، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) تخصصهم العلمي **تجارة. مما يدل علي أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة مما يعزز نتائج الدراسة .**

رابعاً : المسمى الوظيفي:

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

الرقم	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
.1	موظف	46	%92
.2	رئيس قسم	2	%4
.3	مدير إدارة	1	%2
.4	أخرى	1	%2
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (4/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

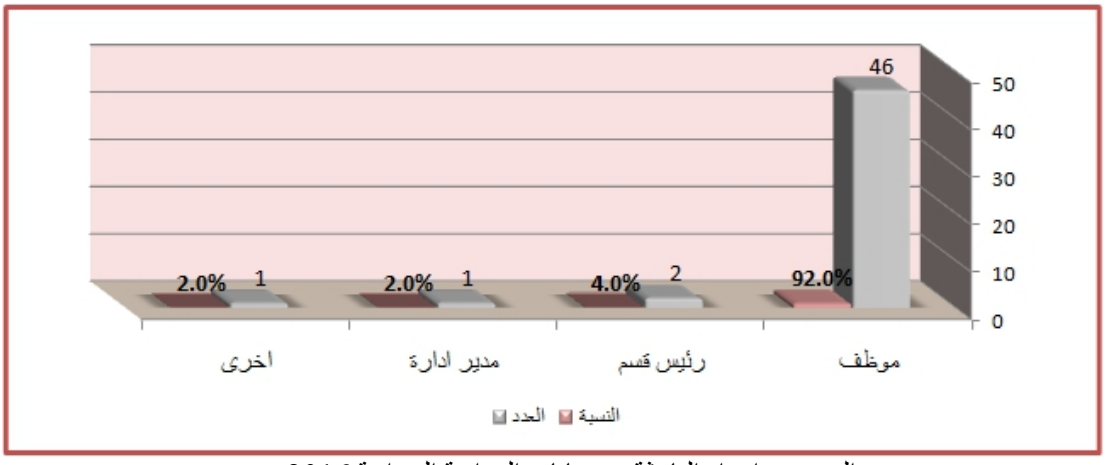

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (4/2/3)** أعلاه أن هنالك (46) فرداً وبنسبة (92%) مسماهم الوظيفي **موظف**، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) مسماهم الوظيفي **رئيس قسم**، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) **مدير إدارة**، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) مسماهم الوظيفي لديهم مسمي وظيفي **آخر.مما يدل علي ان أغلب أفراد عينة الدراسة هم موظفين مما يعزز نتائج الدراسة .**

خامساً : سنوات الخبرة:

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

الرقم	سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
.1	اقل من 5سنوات	18	%36
.2	من 5-10 سنوات	15	%30
.3	من 11-15سنة	10	%20
.4	16 سنة فأكثر	7	%14
المجموع		50	%50

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (5/2/3)

الشكل البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

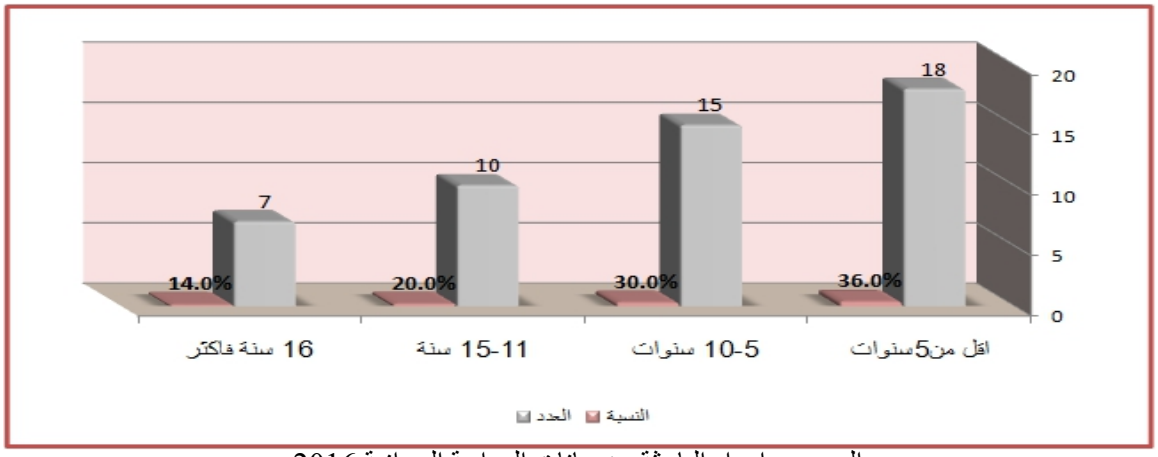

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم **(5/2/3)** أعلاه أن هنالك (18) فرداً وبنسبة (36%) خبرتهم **أقل من5 سنوات،** وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (30%) خبراتهم من **5-10 سنوات،** وأن هنالك (10) أفراد وبنسبة (20%) خبراتهم من **11-15 سنة ،** وأن هنالك (7) أفراد وبنسبة (14%) خبرتهم **16 سنة فأكثر. مما يدل علي أن أغلب أفراد العينة هم الذين خبرتهم أقل من 5 سنوات .**

(ج) تحليل عبارات الاستبانه :

العبارة الأولي : تؤثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	26	%52
.2	أوافق	21	%42
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	1	%2
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (6/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولي

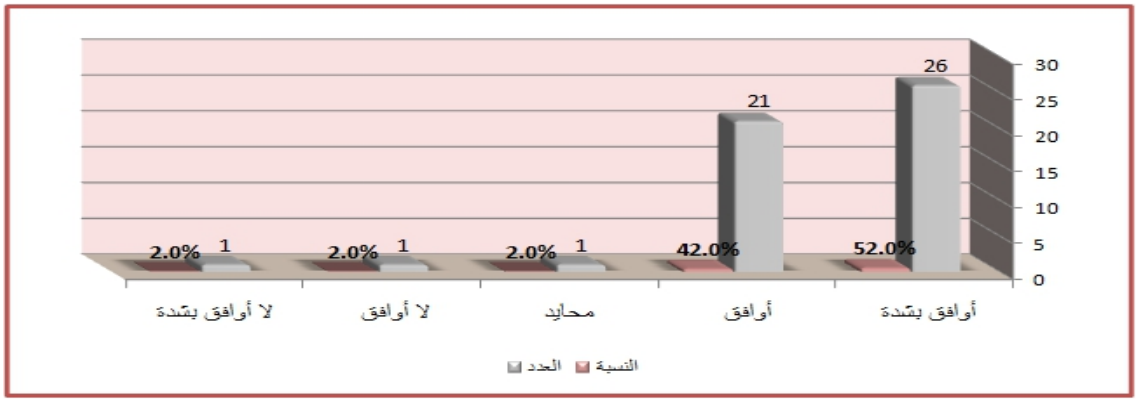

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (6/2/3)** أعلاه أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا ، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين ، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا، هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **السياسات المحاسبية تؤثر علي التقارير المالية.**

العبارة الثانية : تميل الإدارة إلي استخدام سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشأة

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	21	%42
.2	أوافق	27	%54
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (7/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

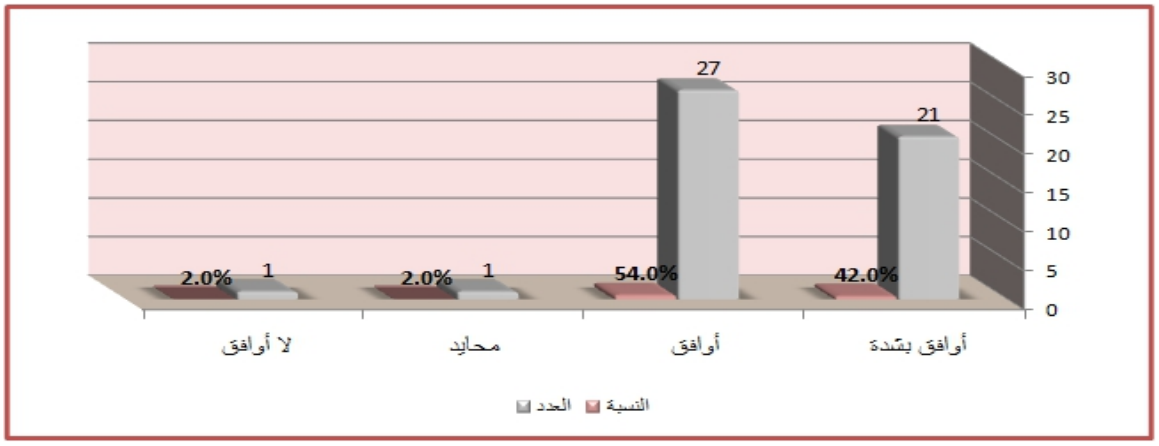

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (7/2/3)** أعلاه أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (54%) وافقوا على العبارة، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين ، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك **أن الإدارة تميل إلي استخدام سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشأة.**

العبارة الثالثة: تساعد سياسة الإفصاح التام علي وضوح التقارير المالية

جدول رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	23	%46
.2	أوافق	25	%50
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	_	_
.5	لا أوافق بشدة	1	%2
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (8/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

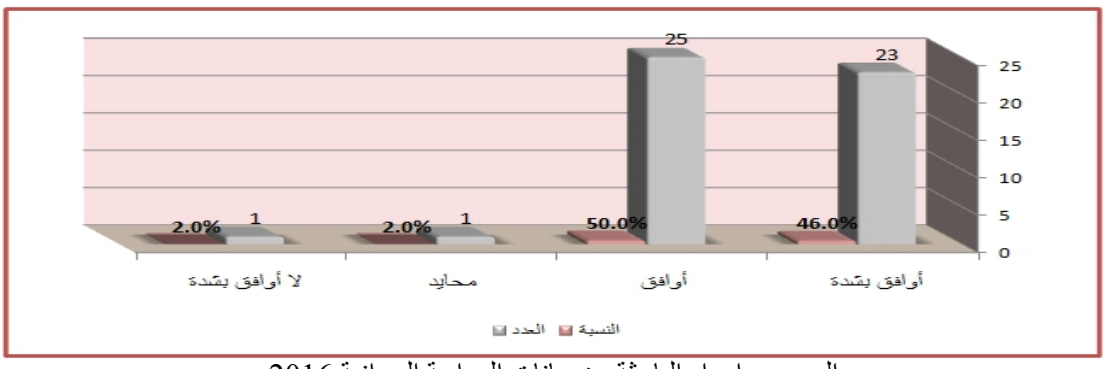

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (8/2/3)** أعلاه أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (46%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك **أن سياسة الإفصاح التام تساعد علي وضوح التقارير المالية**

العبارة الرابعة: تعتبر سياسة الثبات أحد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجعة الحسابات

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	22	%44
.2	أوافق	27	%54
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	–	–
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (9/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

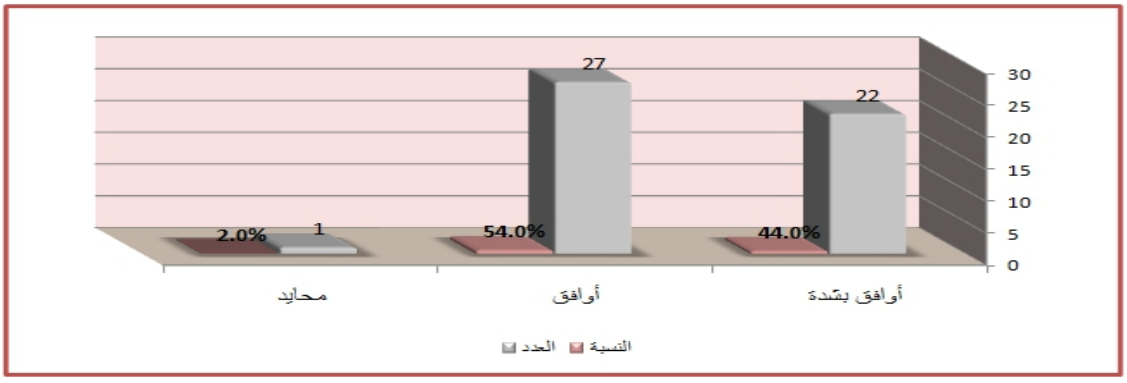

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (9/2/3)** أعلاه أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (54%) وافقوا على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن **سياسة الثبات تعتبر أحد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجعة الحسابات.**

العبارة الخامسة : تساعد سياسة الحزر علي دقة التقارير المالية

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	24	%48
.2	أوافق	21	%42
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	3	%6
.5	لا أوافق بشدة	1	%2
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (10/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

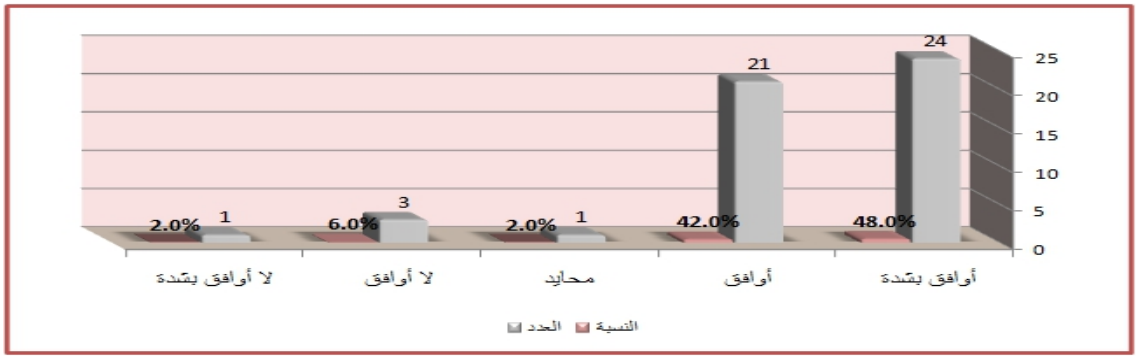

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (10/2/3) أعلاه أن هنالك (24) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه ، وأن هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا ، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **سياسة الحزر تساعد علي دقة التقارير المالية.**

العبارة السادسة : تؤثر سياسة التسجيل المحاسبي علي التقارير المالية

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	19	%38
.2	أوافق	29	%58
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (11/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

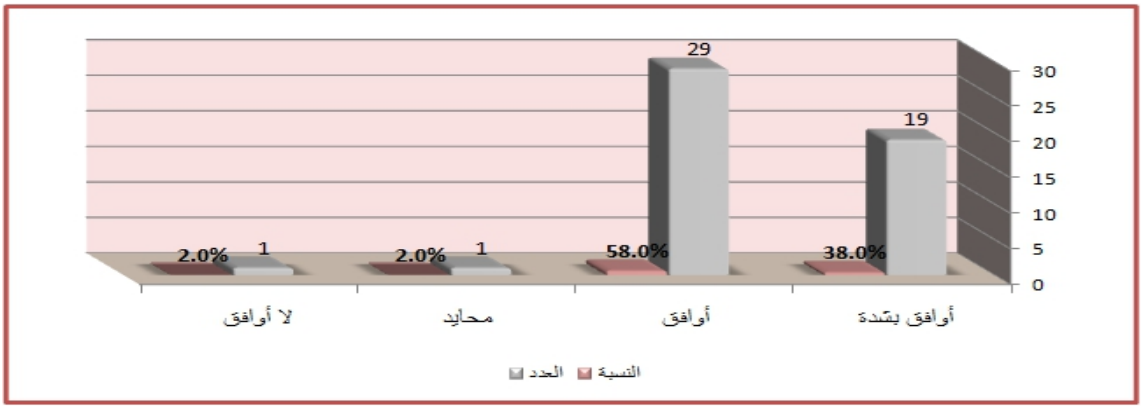

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (11/2/3)** أعلاه أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (19) فرداً وبنسبة (38%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن **سياسة التسجيل المحاسبي تؤثر علي التقارير المالية.**

العبارة السابعة : تساعد السياسات المحاسبية علي عرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	21	%42
.2	أوافق	26	%52
.3	محايد	-	-
.4	لا أوافق	2	%4
.5	لا أوافق بشدة	1	%2
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (12/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة

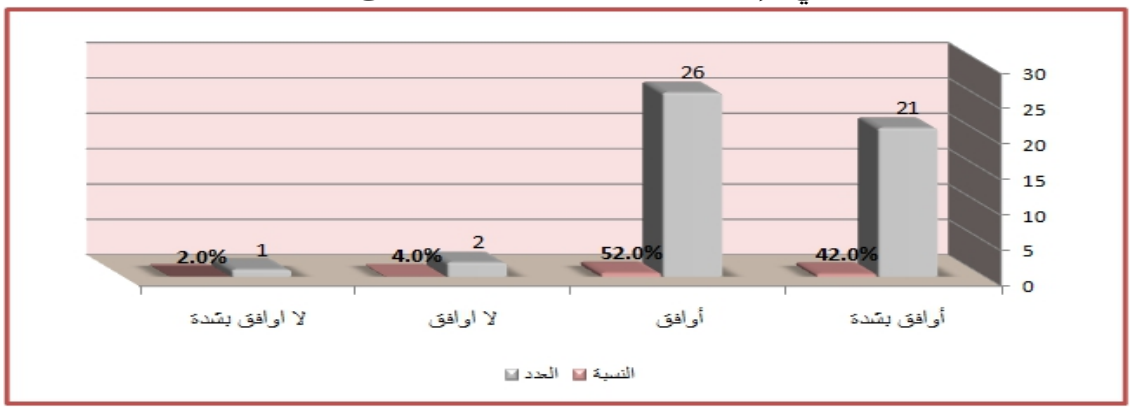

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (12/2/4)** أعلاه أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقوا على العبارة أعلاه، وان هنالك (21) فرداً وبنسبة (42%) وافقوا بشدة، وان هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **السياسات المحاسبية تساعد علي عرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية.**

العبارة الثامنة : تؤثر السياسات المحاسبية علي القوائم المالية

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	20	%40
.2	أوافق	28	%56
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (13/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة

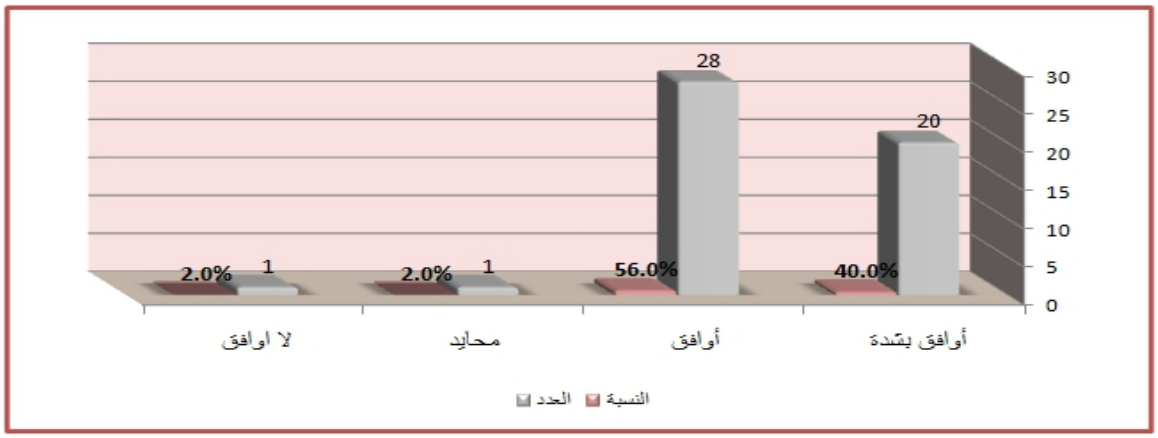

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم **(13/2/3)** أن هنالك (28) فرداً وبنسبة (56%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (20) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن **السياسات المحاسبية تؤثر علي القوائم المالية.**

العبارة التاسعة : مستخدمي القوائم المالية قادرين علي مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	22	%44
.2	أوافق	26	%52
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	–	–
.5	لا أوافق بشدة	1	%2
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (14/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة

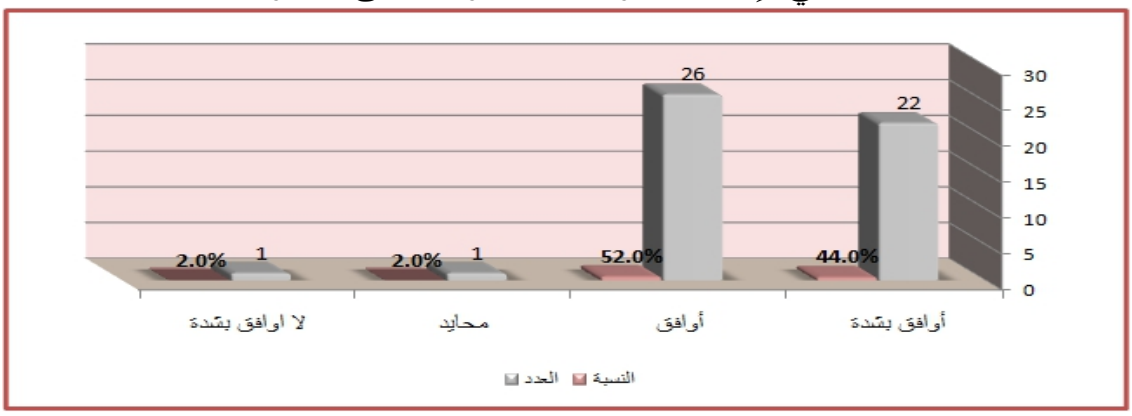

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (14/2/3)** أعلاه أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **مستخدمي القوائم المالية قادرين علي مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة.**

العبارة العاشرة : يؤثر التغير في السياسات المحاسبية علي صدق وعدالة القوائم المالية

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	23	%46
.2	أوافق	24	%48
.3	محايد	2	%4
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (15/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العاشرة

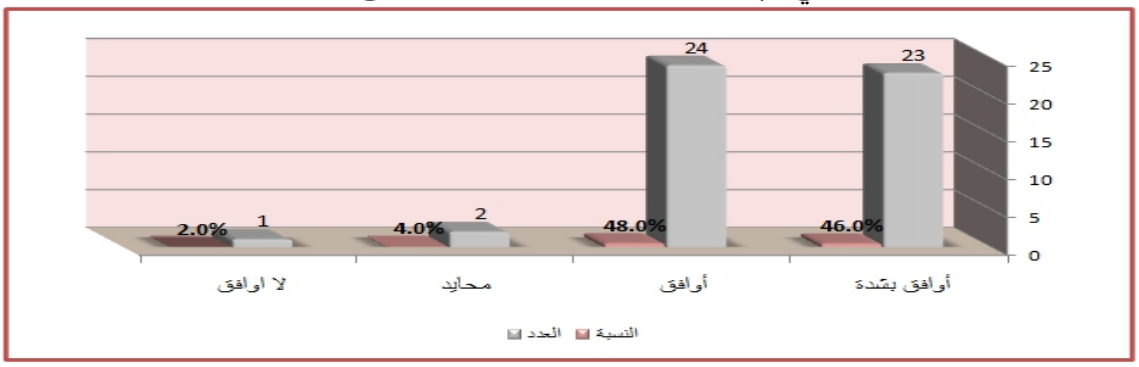

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (15/2/3)** أعلاه أن هنالك (24) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (23) فرداً وبنسبة (46%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (2%) محايدين ، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن **التغير في السياسات المحاسبية يؤثر علي صدق وعدالة القوائم المالية.**

العبارة الحادية عشر : استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر علي القوائم المالية

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	17	%34
.2	أوافق	31	%62
.3	محايد	2	%4
.4	لا أوافق	-	-
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (16/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية عشر

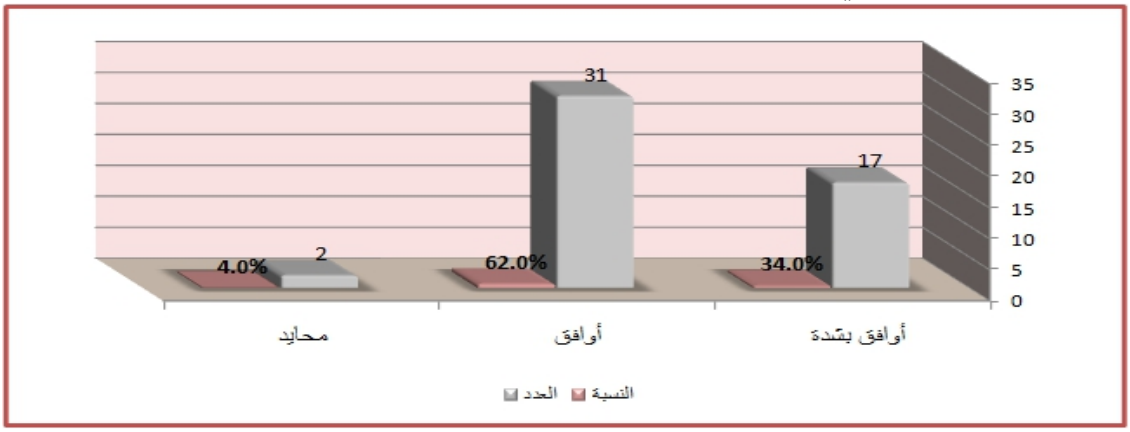

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح **من** الجدول والشكل البياني **رقم (16/2/3)** أعلاه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (17) فرداً وبنسبة (34%) وافقوا بشدة، وان هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر علي القوائم المالية.**

العبارة الثانية عشر: يؤثر التغير في السياسة المحاسبية علي ثقة مستخدمي القوائم المالية

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	16	%32
.2	أوافق	29	%58
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	4	%8
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (17/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية عشر

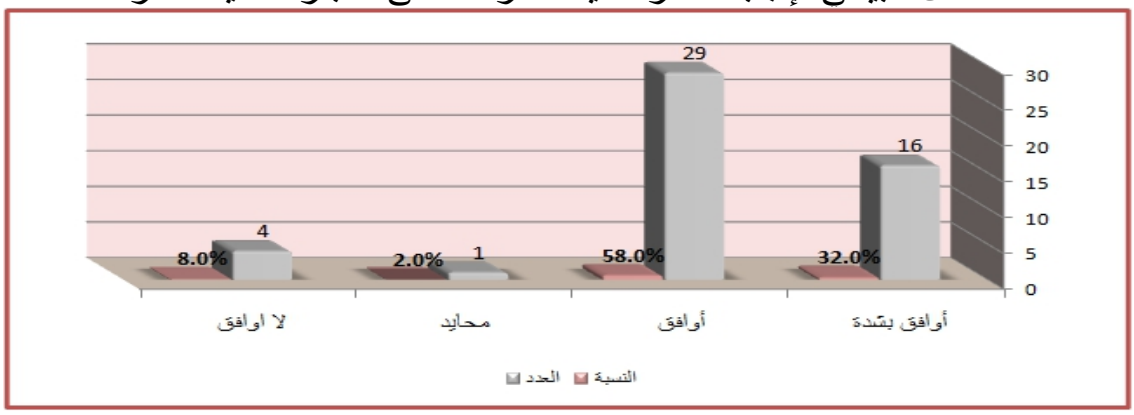

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (17/2/3)** أعلاه أن هنالك (29) فرداً وبنسبة (58%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (16) فرداً وبنسبة (32%) وافقوا، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (8.3%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن **التغير في السياسة المحاسبية يؤثر علي ثقة مستخدمي القوائم المالية.**

العبارة الثالثة عشر: يساعد ثبات السياسات المحاسبية في إجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في نفس الوحدة الاقتصادية ما بين سنة وأخرى

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	15	%30
.2	أوافق	34	%68
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	-	-
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (18/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة عشر

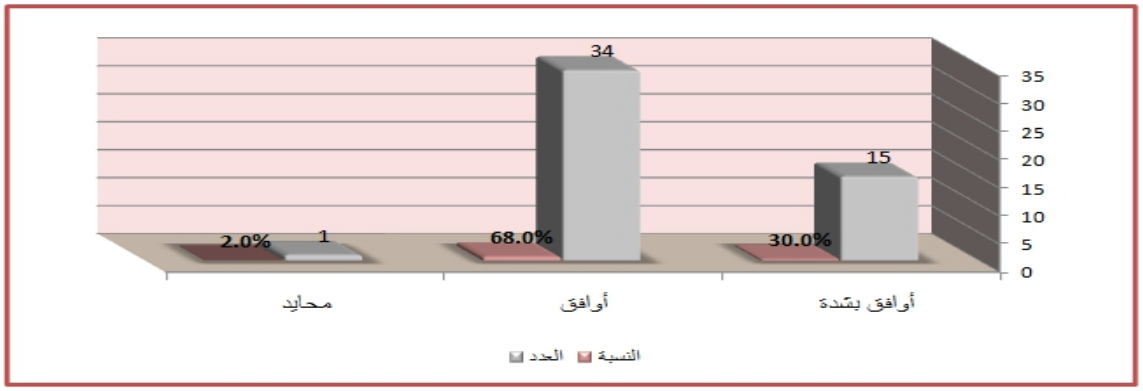

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (18/2/3)** أعلاه أن هنالك (34) فرداً وبنسبة (68%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (15) فرداً وبنسبة (30%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن **ثبات السياسات المحاسبية يساعد في إجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في نفس الوحدة الاقتصادية ما بين سنة وأخرى**

العبارة الرابعة عشر: تساعد السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	25	%50
.2	أوافق	24	%48
.3	محايد	–	–
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (19/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة عشر

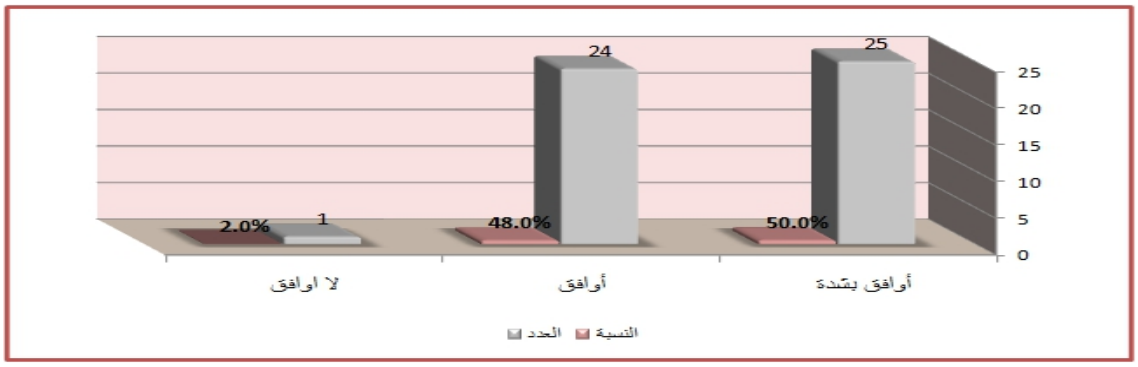

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (19/2/3)** أعلاه أن هنالك (25) فرداً وبنسبة (50%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (24) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن **السياسات المحاسبية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل.**

العبارة الخامسة عشر: يؤثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية علي القرارات الاستثمارية

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	27	%54
.2	أوافق	20	%40
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	1	%2
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (20/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة عشر

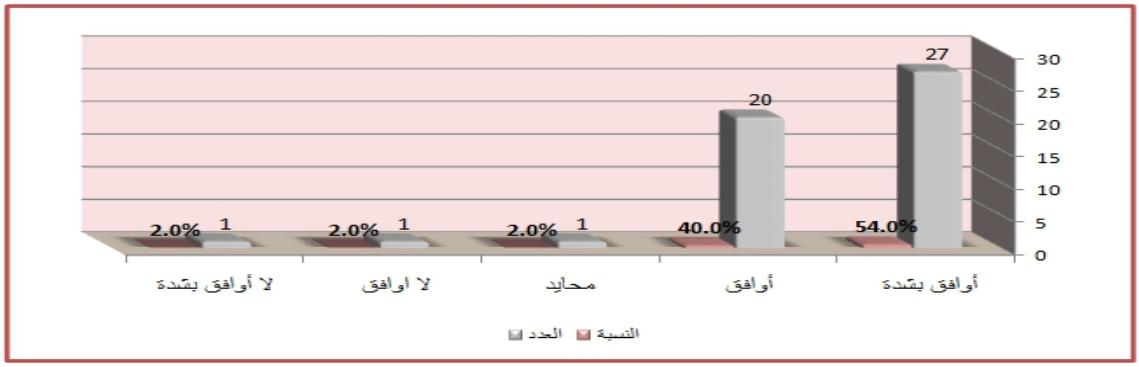

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (20/2/3)** أعلاه أن هنالك (27) فرداً وبنسبة (54%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك (20) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا ، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا، وأن هنالك أيضاُ (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافقوا بشدة، ويتضح من خلال ذلك أن **الإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر علي القرارات الاستثمارية.**

العبارة السادسة عشر: تساعد سياسة الإفصاح التام علي اتخاذ القرارات

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	22	%44
.2	أوافق	26	%52
.3	محايد	-	-
.4	لا أوافق	2	%4
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (21/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة عشر

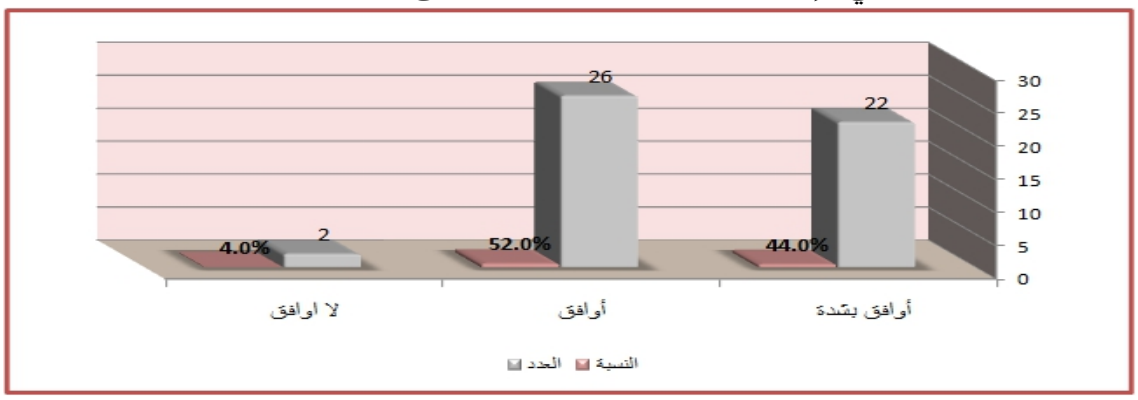

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (21/2/3)** أعلاه أن هنالك (26) فرداً وبنسبة (52%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (22) فرداً وبنسبة (44%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك **أن سياسة الإفصاح التام تساعد علي اتخاذ القرارات .**

العبارة السابعة عشر: تؤثر المعلومات المحاسبية بصورة فعالة علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	16	%32
.2	أوافق	31	%62
.3	محايد	3	%6
.4	لا أوافق	–	–
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (22/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة عشر

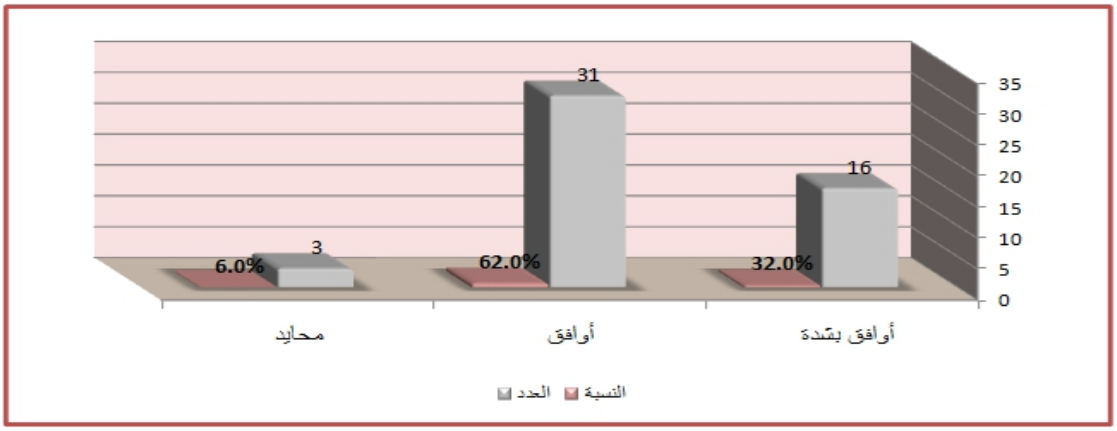

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (22/2/3)** أعلاه أن هنالك (31) فرداً وبنسبة (62%) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك (16) فرداً وبنسبة (12%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن **المعلومات المحاسبية تؤثر بصورة فعالة علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية.**

العبارة الثامنة عشر: لا توجد حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية

جدول رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	16	%32
.2	أوافق	30	%60
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	3	%6
.5	لا أوافق بشدة	–	–
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (23/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثامنة عشر

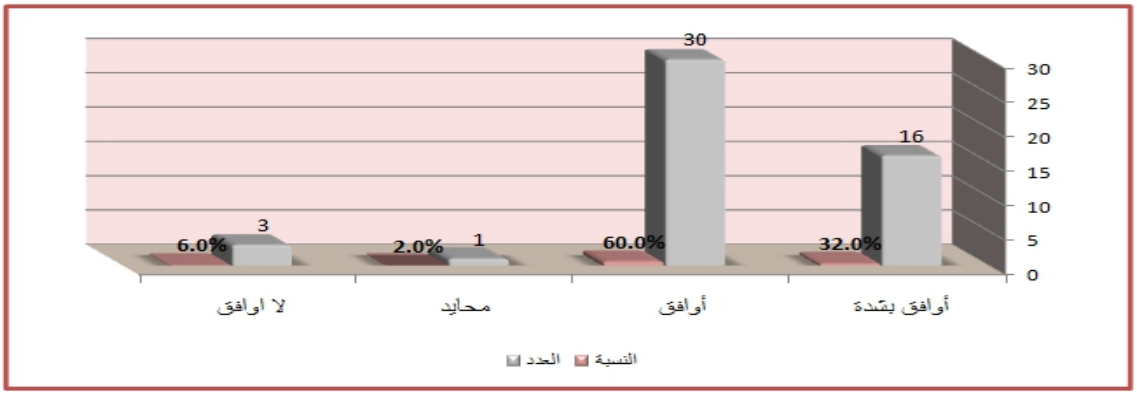

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (23/2/3)** أعلاه أن هنالك (30) فرداً وبنسبة (60%) وافقوا على العبارة أعلاه ، و أن هنالك (16) فرداً وبنسبة (12%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) لم يوافقوا، وأن هنالك أيضاً (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أنه **لا توجد حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية.**

العبارة التاسعة عشر: إذا أفصحت المنشأة عن تغيير سياساتها المحاسبية فذلك يعتبر تغيير طوعي

جدول رقم (24/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	24	%48
.2	أوافق	20	%40
.3	محايد	4	%8
.4	لا أوافق	2	%4
.5	لا أوافق بشدة	_	_
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (24/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة التاسعة عشر

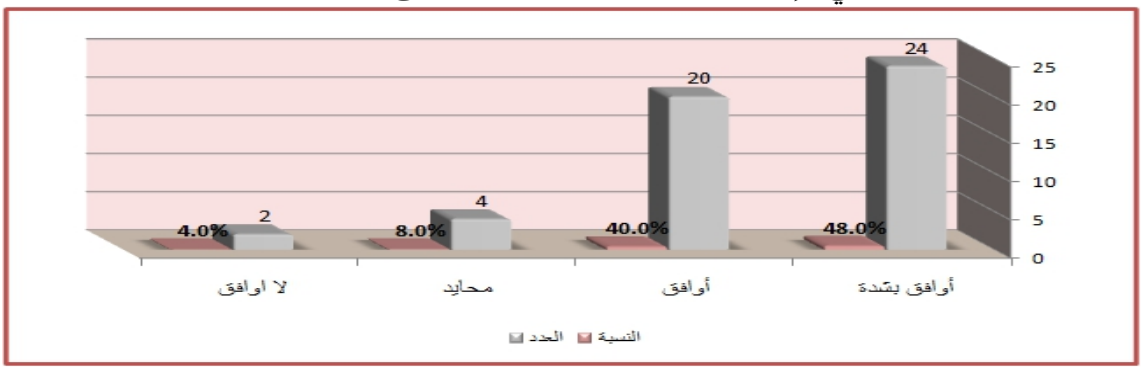

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني رقم (24/2/3) أعلاه أن هنالك (24) فرداً وبنسبة (48%) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، و أن هنالك (20) فرداً وبنسبة (40%) وافقوا، وأن هنالك (4) أفراد وبنسبة (8%) محايدين، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أنه **إذا أفصحت المنشأة عن تغيير سياساتها المحاسبية فذلك يعتبر تغيير طوعي.**

العبارة العشرون: يؤدي استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية

جدول رقم (25/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	16	%32
.2	أوافق	28	%56
.3	محايد	3	%6
.4	لا أوافق	1	%2
.5	لا أوافق بشدة	2	%4
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (25/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة العشرون

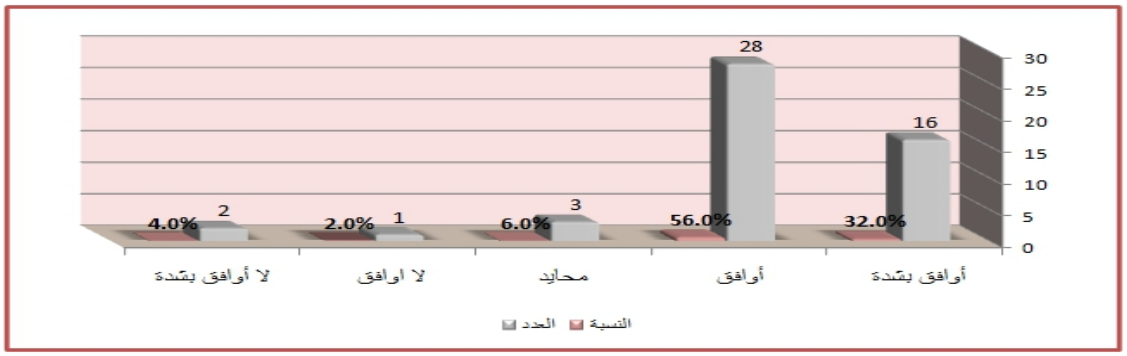

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (25/2/3)** أعلاه أن هنالك (28) فرداً وبنسبة (56%) وافقوا على العبارة أعلاه، و أن هنالك (16) فرداً وبنسبة (32%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (3) أفراد وبنسبة (6%) محايدين ، وأن هنالك (2) من الأفراد وبنسبة (4%) لم يوافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) لم يوافق، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة يؤدي إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية.**

العبارة الحادية والعشرون: استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يؤدي إلي معلومات ملائمة لاحتياجات القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية

جدول رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	14	%28
.2	أوافق	35	%70
.3	محايد	1	%2
.4	لا أوافق	-	-
.5	لا أوافق بشدة	-	-
المجموع		50	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (26/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الحادية والعشرون

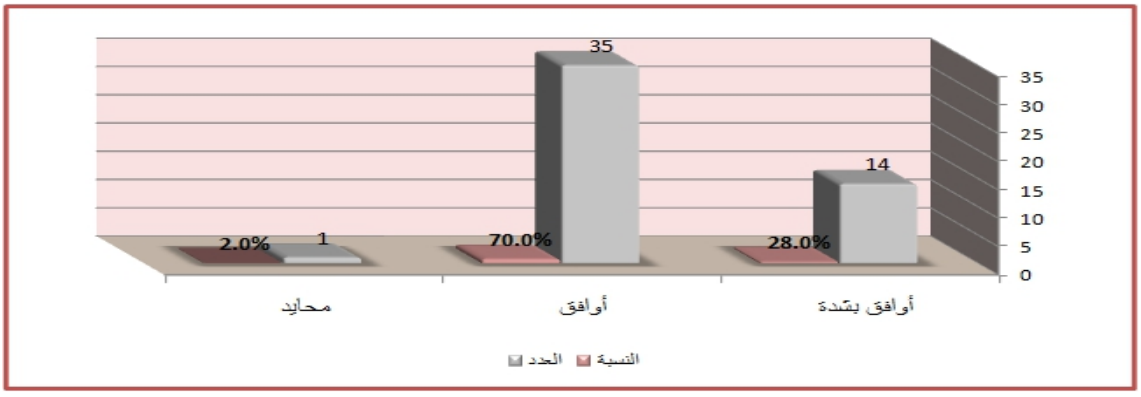

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (26/2/3)** أعلاه أن هنالك (35) فرداً وبنسبة (70%) وافقوا على العبارة أعلاه ، و أن هنالك (14) فرداً وبنسبة (28%) وافقوا بشدة، وأن هنالك (1) فرد وبنسبة (2%) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن **استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يؤدي إلي معلومات ملائمة لاحتياجات القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية .**

(د) عرض ومناقشة الفرضيات :

وفى الجزء التالي تقوم الباحثة باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حداها

أولاً : عرض ومناقشة الفرضية الأولي:

تنص الفرضية الأولي من فرضيات الدراسة على الأتي :.

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والتقارير المالية

جدول رقم (1/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تؤثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية	1.60	0.808	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	تميل الإدارة إلي استخدام سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشأة	1.64	0.631	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	تساعد سياسة الإفصاح التام علي وضوح التقارير المالية	1.62	0.725	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	تعتبر سياسة الثبات أحد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات	1.58	0.538	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	تساعد سياسة الحزر علي دقة التقارير المالية	1.72	0.927	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	تؤثر سياسة التسجيل المحاسبي علي التقارير المالية	1.68	0.621	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
7	تساعد السياسات المحاسبية علي دقة عرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية	1.72	0.834	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتبين من الجدول رقم **(1/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.60 والانحراف المعياري لها يساوي 0.808 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن السياسات المحاسبية تؤثر علي التقارير المالية.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.64 والانحراف المعياري لها يساوي 0.631 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الإدارة تميل إلي استخدام سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشأة.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.62 والانحراف المعياري لها يساوي 0.725 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن سياسة الإفصاح التام تساعد علي وضوح التقارير المالية.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.58 والانحراف المعياري لها يساوي 0.538 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن سياسة الثبات تعتبر أحد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.72 والانحراف المعياري لها يساوي 0.927 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن سياسة الحزر تساعد علي دقة التقارير المالية.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.68 والانحراف المعياري لها يساوي 0.621 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن سياسة التسجيل المحاسبي تؤثر علي التقارير المالية.

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1.72 والانحراف المعياري لها يساوي 0.834 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن السياسات المحاسبية تساعد علي دقة عرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية.

جدول رقم (2/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولى

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	تؤثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية	62.000	صفر
2	تميل الإدارة إلي استخدام سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشأة	43.760	صفر
3	تساعد سياسة الإفصاح التام علي وضوح التقارير المالية	42.480	صفر
4	تعتبر سياسة الثبات أحد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات	22.840	صفر
5	تساعد سياسة الحزر علي دقة التقارير المالية	52.800	صفر
6	تؤثر سياسة التسجيل المحاسبي علي التقارير المالية	46.320	صفر
7	تساعد السياسات المحاسبية علي دقة عرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية	39.760	صفر

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(2/2/3)** كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 62.000 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 43.760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 42.480 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 22.840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 52.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 46.320 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 39.760 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	156	%44.6
.2	أوافق	176	%50.3
.3	محايد	6	%1.7
.4	لا أوافق	8	%2.3
.5	لا أوافق بشدة	4	%1.1
المجموع		350	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (1/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

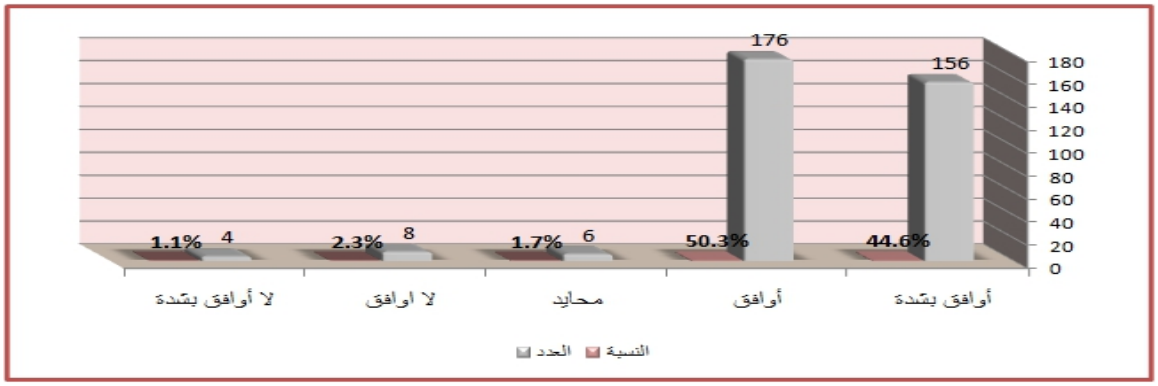

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة التطبيقية : برنامج اكسل 2007

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (1/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ (156) فرداً وبنسبة (44.6%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (176) فرداً وبنسبة (50.3%)، والمحايدين (6) أفراد وبنسبة (1.7%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (8) أفراد وبنسبة (2.3%)، وعدد غير الموافقين بشدة (4) أفراد وبنسبة (1.1%).

يتضح من الجدول **رقم (2/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الأولي والتي نصت على أن **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والتقارير المالية) قد تحققت.**

ثانياً : عرض و مناقشة الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الأتي :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية و مستخدمي التقارير المالية

جدول رقم (4/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	تؤثر السياسات المحاسبية علي القوائم المالية	1.66	0.626	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	مستخدمي القوائم المالية قادرين علي مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة	1.64	0.722	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	يؤثر التغير في السياسات المحاسبية علي صدق ودقة القوائم المالية	1.62	0.667	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر علي القوائم المالية	1.70	0.544	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
5	يؤثر التغير في السياسة المحاسبية علي ثقة مستخدمي القوائم المالية	1.86	0.808	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
6	يساعد ثبات السياسات المحاسبية في إجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في نفس الوحدة الاقتصادية ما بين سنة وأخرى	1.72	0.497	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
7	تساعد السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومات المحاسبية المضمنة في القوائم المالية علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل	1.54	0.613	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتبين من الجدول رقم **(4/2/3)** أعلاه ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.66 والانحراف المعياري لها يساوي 0.626 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن السياسات المحاسبية تؤثر علي القوائم المالية.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.64 والانحراف المعياري لها 0.722 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون علي أن مستخدمي القوائم المالية قادرين علي مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.62 والانحراف المعياري لها يساوي 0.667 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن التغير في السياسات المحاسبية يؤثر علي صدق ودقة القوائم المالية.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.70 والانحراف المعياري لها يساوي 0.544 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر علي القوائم المالية.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.86 والانحراف المعياري لها يساوي 0.808 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على **أن** التغير في السياسة المحاسبية يؤثر علي ثقة مستخدمي القوائم المالية.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.72 والانحراف المعياري لها يساوي 0.497 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أن** ثبات السياسات المحاسبية يساعد في إجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في نفس الوحدة الاقتصادية ما بين سنة وأخرى.

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1.54 والانحراف المعياري لها يساوي 0.613 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على **أن**

السياسات المحاسبية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية المضمنة في القوائم المالية علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل.

جدول رقم (5/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاى	القيمة الاحتمالية
1	تؤثر السياسات المحاسبية علي القوائم المالية	44.880	صفر
2	مستخدمي القوائم المالية قادرين علي مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة	42.960	صفر
3	يؤثر التغير في السياسات المحاسبية علي صدق ودقة القوائم المالية	38.800	صفر
4	استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر علي القوائم المالية	25.240	صفر
5	يؤثر التغير في السياسة المحاسبية علي ثقة مستخدمي القوائم المالية	39.120	صفر
6	يساعد ثبات السياسات المحاسبية في إجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في نفس الوحدة الاقتصادية ما بين سنة وأخرى	32.920	صفر
7	تساعد السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومات المحاسبية المضمنة في القوائم المالية علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل	22.120	صفر

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم (5/2/3) كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 44.880 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 42.960 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 38.800 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 26.240 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 39.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 32.920 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 22.120 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	138	%39.4
.2	أوافق	196	%56
.3	محايد	8	%2.3
.4	لا أوافق	7	%2
.5	لا أوافق بشدة	1	%0.3
المجموع		350	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (2/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

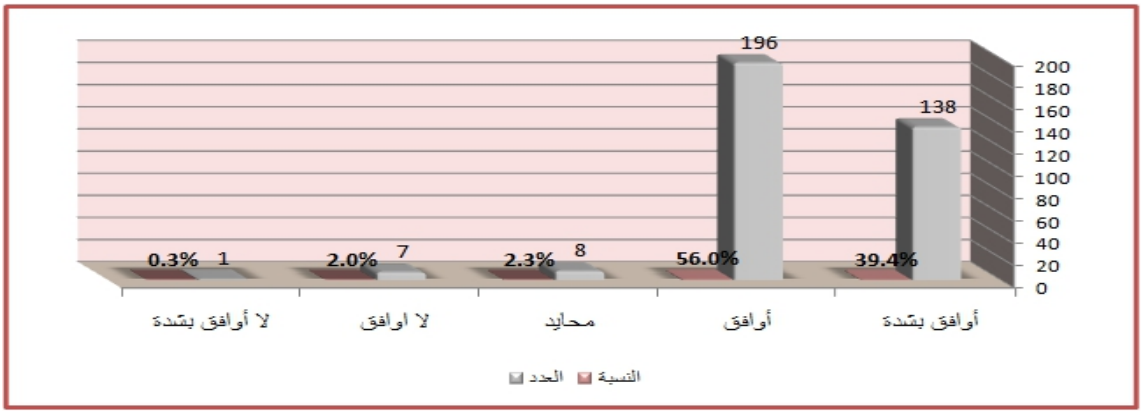

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (2/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ (138) فرداً وبنسبة (39.4%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (196) فرداً وبنسبة (56%)، والمحايدين (8) أفراد وبنسبة (2.3%) وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (7) أفراد وبنسبة (2%)، وعدد الموافقين بشدة (1) فرد وبنسبة (0.3%).

يتضح من الجدول **رقم (5/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من

مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الثانية والتي نصت على أن **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية و مستخدمي التقارير المالية) قد تحققت.**

ثالثاً : عرض ومناقشة الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الأتي :.

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية و القرارات الاستثمارية

جدول رقم (7/2/3)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يؤثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية علي القرارات الاستثمارية	1.58	0.810	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
2	تساعد سياسة الإفصاح التام علي اتخاذ القرارات	1.64	0.693	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
3	تؤثر المعلومات المحاسبية بصورة فعالة علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية	1.74	0.565	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
4	لا توجد حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية	1.82	0.748	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
5	إذا أفصحت المنشأة عن تغيير سياساتها المحاسبية فذلك يعتبر تغيير طوعي	1.68	0.794	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
6	يؤدي استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية	1.90	0.909	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
7	استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يؤدي إلي معلومات ملائمة لاحتياجات القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية	1.74	0.487	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتبين من الجدول **رقم (7/2/3)** ما يلي :

1/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي 1.58 والانحراف المعياري لها يساوي 0.810 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن الإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر علي القرارات الاستثمارية.

2/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة الدراسة عن العبارة الثانية هي 1.64 والانحراف المعياري لها يساوي 0.693 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن سياسة الإفصاح التام تساعد علي اتخاذ القرارات.

3/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي 1.74 والانحراف المعياري لها يساوي 0.565 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن المعلومات المحاسبية تؤثر بصورة فعالة علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية.

4/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي 1.82 والانحراف المعياري لها يساوي 0.748 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أنه لا توجد حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية.

5/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي 1.68 والانحراف المعياري لها يساوي 0.794 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أنه إذا أفصحت المنشأة عن تغيير سياساتها المحاسبية فذلك يعتبر تغيير طوعي.

6/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السادسة هي 1.90 والانحراف المعياري لها يساوي 0.909 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة يؤدي إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية.

7/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة السابعة هي 1.74 والانحراف المعياري لها يساوي 0.487 وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون بشدة على أن استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يؤدي إلي معلومات ملائمة لاحتياجات القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

جدول رقم (8/2/3)

نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	العبارة	قيمة مربع كاي	القيمة الاحتمالية
1	يؤثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية علي القرارات الاستثمارية	63.200	صفر
2	تساعد سياسة الإفصاح التام علي اتخاذ القرارات	19.840	صفر
3	تؤثر المعلومات المحاسبية بصورة فعالة علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية	23.560	صفر
4	لا توجد حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية	43.280	صفر
5	إذا أفصحت المنشأة عن تغيير سياساتها المحاسبية فذلك يعتبر تغيير طوعي	29.680	صفر
6	يؤدي استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية	55.400	صفر
7	استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يؤدي إلي معلومات ملائمة لاحتياجات القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية	35.320	صفر

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يمكن تفسير نتائج الجدول رقم **(8/2/3)** كما يلي :

1/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولي تساوي 63.200 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

2/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي 19.840 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

3/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي 23.560 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

4/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي 43.280 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

5/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي 29.680 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

6/ قيمة مربع كاي للعبارة السادسة تساوي 55.400 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

7/ قيمة مربع كاي للعبارة السابعة تساوي 35.320 والقيمة الاحتمالية لها تساوي صفر وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة
.1	أوافق بشدة	135	%38.6
.2	أوافق	190	%54.3
.3	محايد	13	%3.7
.4	لا أوافق	9	%2.6
.5	لا أوافق بشدة	3	%0.9
المجموع		350	%100

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

شكل رقم (3/2/3)

الشكل البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

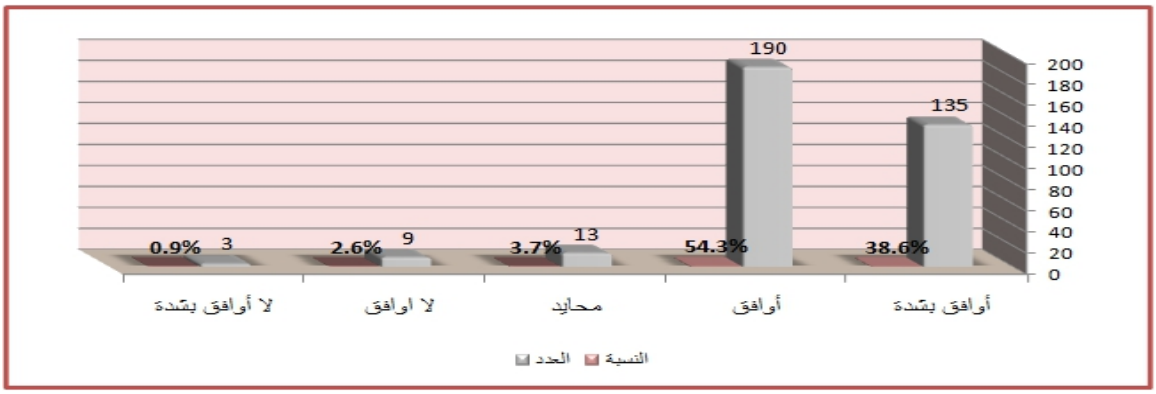

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

يتضح من الجدول والشكل البياني **رقم (3/2/3)** أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ (135) فرداً وبنسبة (38.6%) وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (190) فرداً وبنسبة (54.3%) ، والمحايدين (13) فرداً وبنسبة (3.7%) وبلغ عدد غير الموافقين (9) أفراد وبنسبة (2.6%) وبلغ عدد غير الموافقين بشدة (3) أفراد وبنسبة (0.9%).

يتضح من الجدول **رقم (8/2/3)** أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثة بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أن **(هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية و القرارات الاستثمارية) قد تحققت.**

الخاتمة

وتشتمل علي الأتي :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتـائج :

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية وتوصلت الباحثة إلي النتائج التالية:

1. تؤثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية إيجاباً.
2. تستخدم الإدارة سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشاة .
3. سياسة الإفصاح التام تساعد علي وضوح التقارير المالية .
4. سياسة الثبات هي احد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات.
5. سياسات الحذر تساعد علي دقة التقارير المالية.
6. سياسة التسجيل المحاسبي تؤثر علي التقارير المالية .
7. السياسات المحاسبية تساعد علي دقة عرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية .
8. السياسات المحاسبية تؤثر مستخدمي القوائم المالية .
9. يستطيع مستخدمي القوائم المالية مقارنتها لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة .
10. التغير في السياسات المحاسبية يؤثر علي صدق ودقة القوائم المالية.
11. استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر علي القوائم المالية .
12. التغير في السياسات المحاسبية يؤثر علي ثقة مستخدمي القوائم المالية .
13. ثبات السياسات المحاسبية يساعد في إجراء المقارنات السليمة للمعلومات الحاسبية .
14. السياسات المحاسبية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في القوائم المالية علي اتخاذ القرارات .
15. الإفصاح عن السياسات المحاسبية يؤثر إيجاباً علي القرارات الاستثمارية .
16. سياسة الإفصاح التام تساعد علي اتخاذ القرارات .
17. المعلومات المحاسبية تؤثر علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية .
18. لا توجد حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية .
19. إفصاح المنشاة لسياسة محاسبية متباينة يؤدي إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية.
20. استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة يؤدي إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية.
21. استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يوفر المعلومات ملائمة لاحتياجات القوائم المالية .

ثانياً :التوصيات :

علي ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة بالاتي :

1. الاهتمام بالسياسات المحاسبية لأنها تؤثر علي التقارير المالية .
2. علي الإدارة استخدام سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشأة .
3. ضرورة الاهتمام بسياسة الإفصاح التام لأنها تساعد علي وضوح التقارير المالية .
4. الاهتمام بسياسة الثبات لأنها تعد احد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات.
5. استخدام سياسة الحذر لأنها تساعد علي دقة التقارير المحاسبية .
6. ضرورة استخدام سياسة التسجيل المحاسبي لتأثيرها علي التقارير المالية .
7. الاهتمام بالسياسات المحاسبية لمساعدتها علي دقة عرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية .
8. ضرورة الاهتمام بالسياسات المحاسبية لتأثيرها علي مستخدمي القوائم المالية .
9. علي مستخدمي القوائم المالية مقارنتها اعدد من الفترات الزمنية للمنشاة .
10. الاهتمام بالتغير في السياسات المحاسبية لتأثيره علي صدق ودقة القوائم المالية.
11. استخدام أكثر من سياسة محاسبية لأنها تؤثر علي القوائم المالية .
12. لا بد من ثبات السياسات المحاسبية وذلك لتعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية.
13. لا بد من ثبات السياسات المحاسبية لإجراء المقارنات السليمة للمعلومات المحاسبة.
14. لابد لمستخدمي المعلومات المحاسبية من استخدام السياسات المحاسبية لتساعدهم علي اتخاذ القرارات بشكل أفضل .
15. الإفصاح عن السياسات المحاسبية لأنها تؤثر إيجاباً علي القرارات الاستثمارية.
16. علي الإدارة استخدام سياسة الإفصاح التام لأنها تساعد علي اتخاذ القرارات.
17. ضرورة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية لأنها تؤثر بصورة فعالة علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية .
18. يجب عدم وضع حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية .

ثالثاً : التوصيات الخاصة بالدراسات المستقبلية :

1. دور السياسات المحاسبية في تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال.
2. دور السياسات المحاسبية لإعداد التقارير المالية في تقييم مخاطر المنشأة بواسطة مستخدمي المعلومات المحاسبية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

القران الكريم

أولاً : الكتب :

1) أبو الفتوح علي فضالة ، المحاسبة الدولية ، (ب م : ب ن ، 1996م) .
2) احمد حسن ظاهر، المحاسبة الإدارية،(عمان : دار وائل للطباعة والنشر، 2002م).
3) أحمد رياحي بلكوي ، تعريب رياض العبد الله ، نظرية محاسبية ، (عمان : دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، 2009م).
4) احمد محمد عبده مصطفي ، تقييم الشركات والأوراق المالية لأغراض التعامل في البورصة ،(الإسكندرية:الدار الجامعية، 1998م).
5) احمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2009م).
6) إسماعيل حمد عصر، أصول المحاسبة المالية ،(القاهرة : ب ن ، 2009م).
7) أمين السيد احمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م).
8) جبريل كحالة وآخرون ، المحاسبة المالية ،(عمان: دار الزهراء للنشر والتوزيع، 1997م).
9) جيمس كاشين وجويل ليرنر ، مبادئ المحاسبة ،(القاهرة : المكتب المصري الحديث ، 1984م).
10) جيمس كاشين وجويل ليرنر، أصول المحاسبة ، (القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع ، 1998م).
11) حامد طلبه محمد أبو هيبة ، أصول المحاسبة القومية،(عمان : زمزم للطباعة والنشر والتوزيع ، 2011م) .
12) خالد أمين عبد الله وحمزة بشير أبو عاصي، أساسيات المحاسبة وطرقها ،(عمان: دار وائل للطباعة والنشر ،2001م).
13) خالد أمين وآخرون ، أصول المحاسبة ، (عمان : مركز الكتاب الأردني ،1990م).
14) الراشد وائل إبراهيم ، أهمية المعلومات المحاسبية ومدي كفايتها لخدمة قرارات الاستثمارات في الأوراق المالية ، (الكويت : المجلة العربية للمحاسبة ،1999م).

15) رضوان حلوة حنان ، تطور الفكر المحاسبي،(عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1998م).
16) رضوان حلوه حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر،(عمان : دار وائل للنشر، 2003م).
17) رونالدوكيسو واخرون ، تعريب احمد حامد حجاج ، المحاسبة المتوسطة ،(الرياض : دار المريخ للنشر ، 1995م).
18) سابا وشركاهم ، معايير المحاسبة الدولية ، (ب م : ب ن ، 1997م).
19) سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (عمان : دار الراية للنشر والتوزيع ، 2009م).
20) سيد عطا الله السيد ، النظريات المحاسبية ،(عمان : دار الراية للنشر ، 2009م).
21) السيد هشام عبد الحي ، مراجعة تكنولوجيا المعلومات ،(الإسكندرية : بيت الخبراء لاستشارات الكمبيوتر ، 2006م).
22) صادق الحسني ، التحليل المالي والمحاسبي ،(عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، 1994م).
23) طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ،(الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م).
24) طلال عبد الحسن حمزة الكسار ومحمود جلال احمد البياتي ، محاسبة التكاليف (قياس تخطيط رقابه)،(ب م : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، 2010م).
25) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ،(الكويت : ذات السلاسل ، 1990م).
26) عبد الحليم كراجة ، محاسبة التكاليف ،(ب م : دار الأمل للنشر والتوزيع ، 1998م).
27) عبد الحي مرعي وحمد الصبان ، التطور المحاسبي والمشاكل المحاسبية المعاصرة ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 1988م) .
28) عبد الرازق قاسم الشحادة وآخرون ، المحاسبة الحكومية ، (عمان : زمزم للطباعة والنشر ، 2011م).
29) عبد الماجد عبد الله حسن، مبادئ المحاسبة المالية ،(أم درمان : دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر،2000م) .

30) عبد الناصر إبراهيم ، أصول المحاسبة المالية ، (القاهرة : ب ن ، 1995م).
31) عمر حسنين ، تطور الفكر المحاسبي ،(القاهرة : دار الجامعات المصرية ، 1976م) .
32) غسان فلاح المطارن ، تدقيق الحسابات المعاصر، (عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2006م).
33) كمال الدين مصطفي الدهراوي وعبد الله عبد العظيم جلال ، المحاسبة كنظام للمعلومات ، (الإسكندرية : دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر ،2013).
34) محمد الأمين تاج الأصفياء ، نظرية المحاسبة ، (السودان: دار جامعة الجزيرة للطباعة والنشر ،2011م).
35) محمد رشيد عبدو الجمال وعلاء الدين محمد الدميري ، دراسات في المحاسبة الحكومية النسق الفكري وقضايا التطبيق ، (ب م : الدار الجامعية ، 2004م) .
36) محمد عباس بدوي وعبد الوهاب نصر،المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق،(الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2008م).
37) محمد عبد الفتاح الصحن وسمير كامل ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2011م).
38) محمد عطية مطر ، المحاسبة المالية ،(عمان :دار حنين فلاح ،2000م).
39) محمد عطية مطر وآخرون ، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات ، (عمان: دار حنين للنشر والتوزيع ،1996م) ، ص 17.
40) محمد محمود عبد ربه، المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق،(الإسكندرية: الدار الجامعية ،2000م) .
41) محمود إبراهيم عبد السلام تركي ، تحليل التقارير المالية ،(الرياض : دار المريخ للنشر ، 1993م) .
42) منصور العجيمي ، قياس كفاءة وفعالية النظم المحاسبية في شركات النفط ، (عمان: ب ن ، 2011م).
43) نعيم حسن دهمش وآخرون ، مبادئ المحاسبة ، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م).

44) وصفي عبد الفتاح ، مبادئ المحاسبة المالية ،(ب م : ب ن ، 1999م).
45) وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ،(الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر، 2007م).
46) وليد ناجي الحيالي ، المحاسبة المتوسطة ، (عمان : الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر ، 1996م).
47) وليد ناجي الحيالي ويوسف الاسدي ، نظرية المحاسبة ، (الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2008م).

ثانياً : الرسائل الجامعية:

1) الصادق محمد سالم ، حوكمة الشركات ودورها في ترشيد الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ، دراسة ميدانية علي سوق الأوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2012م).
2) حارث حسن عبد الرازق ، مدي استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة ،(عمان : رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، كلية الدراسات العليا ،1993م).
3) ساتي عثمان ساتي محمد ، اثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية المنشورة ، دراسة ميدانية علي الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل) ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، 2007م) .
4) عمر محمد مسلم الحواتمه ، قياس مدي تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي ، دراسة ميدانية علي سوق عمان المالي ، (عمان : جامعة الشرق الأوسط ، كلية الأعمال ، ماجستير ، غير منشورة ، 2010م) .
5) محمد يونس عبد السلام احطيبة ، اثر التغير في السياسات المحاسبية علي عدالة وصدق القوائم المالية ، دراسة ميدانية علي شركة شل المحدودة ، (الخرطوم : جامعة

السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2010م) .

6) منال إبراهيم الشكري احمد ، اثر السياسات المحاسبية علي قيمة المنشأة ، دراسة ميدانية علي شركة عزة للنقل الجوي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م) .

7) ميادة إبراهيم محمود محمد ، اثر اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية علي تحديد وعاء ضريبة أرباح الأعمال للمنشآت التجارية ، دراسة ميدانية علي ديوان الضرائب "الخرطوم" ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، 2007م) .

8) نازك محمد وقيع الله ، اثر خصائص المعلومات المحاسبية علي تحسين الإفصاح في التقارير المالية ، دراسة ميدانية علي الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل) ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008) .

ثالثاً : التقارير :

1. البنك الإسلامي السوداني فرع شندي ، 2010م .
2. بنك الادخار والتنمية الاجتماعية ، 2011م .

رابعاً : المواقع الإلكترونية :

1.www.acc4arab.com.
2. www.incometat.gov.eg.
3.www.socpa.org. sa.

المـــــلاحق

ملحق رقم (1)

خطاب تحكيم الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا

السيد/..... حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع تحكيم استبانة

تهدف هذه الاستبانة إلي دراسة أثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية، دراسة ميدانية علي البنك الإسلامي السوداني – فرع شندي وبنك الإدخار و التنمية الاجتماعية – فرع شندي في الفترة من (2010م . 2015م) ، وهي تعتبر جزءاً هاماً ومكملاً لدراستي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة.

أرجو منكم شاكرة التفضل بتحكيم هذه الاستبانة وإبداء رأيكم فيها حتى تتم الاستفادة من خبرتكم العلمية والعملية في هذا المضمار.

وجزآكم الله خيراً

الباحثة : سلمي عبد القادر البرهان عبد الرحمن

ملحق رقم (2)

الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة شندي

كلية الدراسات العليا والبحث العلمي

قسم المحاسبة

أخي الكريم / أختي الكريمة

حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استبانة

بالإشارة للموضوع أدناه ومساهمة في الارتقاء بالبحث العلمي في مجال المحاسبة تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان **(أثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية)** دراسة ميدانية علي البنك الإسلامي السودان " فرع شندي" وبنك الإدخار والتنمية الاجتماعية " فرع شندي" في الفترة من (2010م . 2015م)، كمتطلب لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، ولأجل التحقق من فروض الدراسة استخدمت الباحثة هذه الإستبانة كإحدى أدوات البحث الرئيسية وحتى تتحقق الفائدة المرجوة من الدراسة فإن الباحثة تضع بين أيديكم هذه الاستبانه والتي تحاول عبرها الاستفادة من آرائكم من خلال تفضلكم بالإجابة الصحيحة والدقيقة مع كتابة أي تعليقات ترونها ضرورية والتي حتماً ستكون إضافة حقيقية والباحثة علي ثقة في توخيكم الدقة والعناية العلمية وتقديم ما يخدم البحث العلمي.

وختاماً تتقدم الباحثة لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير علي ما تقدمونه من وقت وجهد للإجابة علي أسئلة الإستقصاء وتؤكد لكم أن بيانات هذه الإستبانه سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير

الباحثة: سلمي عبد القادر البرهان عبد الرحمن

أولاً : البيانات الشخصية :

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الخيار المناسب

1/العمر:

1/ أقل من 30سنة ( ) 2 / 30 وأقل من40 سنة ( ) 3 / 40 وأقل من 50 سنة ( )

4/ 50 وأقل من 60 سنة ( ) 5/ 60 سنة فأكثر( )

2/ المؤهل العلمي :

1/ شهادة ثانوية ( ) 2/ دبلوم وسيط ( ) 3/ بكالوريوس ( ) 4/ دبلوم عالي( )

5/ ماجستير ( ) 6/ دكتوراه ( ) 7/ أخري أذكرها.....( )

3/التخصص العلمي:

1/ محاسبة ( ) 2/ إدارة أعمال ( ) 3/مصارف وتمويل ( )

4/تجارة ( ) 5/اقتصاد ( ) 6/ أخري أذكرها.....( )

4/ المسمي الوظيفي :

1/موظف ( ) 2/ رئيس قسم ( ) 3/ مدير إدارة ( )

4/ أخري أذكرها..... ( )

5/سنوات الخبرة:

1/أقل من 5 سنوات ( ) 2/ 5–10 سنوات ( ) 3/ 11–15سنة ( )

4/ 16سنة فأكثر ( )

ثانياً: عبارات الاستبانة

الفرضية الأولي: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية والتقارير المالية

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تؤثر السياسات المحاسبية علي التقارير المالية					
2	تميل الإدارة إلي استخدام سياسات محاسبية لخدمة مصالحها في المنشأة					
3	تساعد سياسة الإفصاح التام علي وضوح التقارير المالية					
4	تعتبر سياسة الثبات أحد المعايير الأساسية لإعداد تقرير مراجع الحسابات					
5	تساعد سياسة الحذر علي دقة التقارير المالية					
6	تؤثر سياسة التسجيل المحاسبي علي التقارير المالية					
7	تساعد السياسات المحاسبية علي دقة وعرض وتحليل البيانات الواردة بالتقارير المالية					

الفرضية الثانية : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المحاسبية ومستخدمي القوائم المالية

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تؤثر السياسات المحاسبية علي القوائم المالية					
2	مستخدمي القوائم المالية قادرين علي مقارنة القوائم المالية لعدد من الفترات الزمنية للمنشأة					
3	يؤثر التغير في السياسات المحاسبية علي صدق ودقة القوائم المالية					
4	استخدام أكثر من سياسة محاسبية يؤثر علي القوائم المالية					
5	يؤثر التغير في السياسات المحاسبية علي ثقة مستخدمي القوائم المالية					
6	يساعد ثبات السياسات المحاسبية في إجراء المقارنات السليمة والصحيحة للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية في نفس الوحدة الاقتصادية مابين سنة وأخري					
7	تساعد السياسات المحاسبية مستخدمي المعلومات المحاسبية المضمنة في القوائم المالية علي إتخاذ القرارات بشكل أفضل					

الفرضية الثالثة : هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن السياسات المحاسبية والقرارات الاستثمارية.

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يؤثر الإفصاح عن السياسات المحاسبية علي القرارات الاستثمارية					
2	تساعد سياسة الإفصاح التام علي اتخاذ القرارات					
3	تؤثر المعلومات المحاسبية بصورة فعالة علي تحسين الإفصاح في القوائم المالية					
4	لا توجد حدود للإفصاح المطلوب في معلومات القوائم المالية					
5	إذا أفصحت المنشأة عن تغيير سياستها المحاسبية فذلك يعتبر تغيير طوعي					
6	يؤدي استخدام المنشأة لسياسات محاسبية متباينة إلي تباين الإفصاح في القوائم المالية					
7	استخدام الإدارة لأحكامها وتقديرها لوضع وتطبيق سياسة محاسبية يؤدي إلي معلومات ملائمة لاحتياجات القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاقتصادية					

ملحق رقم (3)
محكمو الإستبانة

الرقم	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص
.1	آمنة بابكر حسين	أستاذ مساعد	إدارة أعمال
.2	أمير عبد الله محمد أحمد	أستاذ مساعد	اقتصاد
.3	التجاني الطاهر عبد القادر	أستاذ مساعد	إدارة أعمال
.4	زهرة تاج الدين عبد القادر	أستاذ مساعد	محاسبة
.5	عثمان الطيب الفكي	أستاذ مشارك	اقتصاد
.6	مواهب قسم السيد أحمد	أستاذ مساعد	اقتصاد